2022

دولة ليبيا

حكومة الوحدة الوطنية

وزارة التخطيط

نشرة الحسابات القومية

للفترة 2006-2019

وتقديرات أولية 2020-2021

STAE OF LIBYA
MINESTRY OF PLANNING

NATIONAL ACCOUNTS PULLETIN

2006-2019

And preliminary estimates 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	(1- 2)
المصطلحات والمفاهيم	3
مؤشرات الحسابات القومية للفترة 2006-2019	10
إحصاءات الحسابات القومية وأهميتها	10
هيكلية وشمولية الحسابات	11
الحسابات الموحدة	12
الجداول المساعدة	13
قراءة موجزة حول مؤشرات الحسابات القومية	16-35

الرسوم البيانية

الشكل البياني رقم (1) معدلات نمو أنشطة استخراج وتصنيع النفط والغاز 16
الشكل البياني رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة..... 17
الشكل البياني رقم (3) مساهمة الأنشطة الرئيسية في الناتج بالأسعار الجارية 18
الشكل البياني رقم (4) هيكل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة..... 19
الشكل البياني رقم (5) مساهمة الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي الحقيقي..... 20
الشكل البياني رقم (6) معدلات النمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى (ثابت)..... 21
الشكل البياني رقم (7) معدلات النمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى (جاري)..... 21
الشكل البياني رقم (8) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة..... 22
الشكل البياني رقم (9) المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي 23
الشكل البياني رقم (10) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 24
الشكل البياني رقم (11) مساهمة صافي الصادرات الى الناتج..... 25
الشكل البياني رقم (12) تطور قيمة الصادرات والواردات 25
الشكل البياني رقم (13) هيكل الإنفاق على الناتج خلال عامي 2006 و 2019 26
الشكل البياني رقم (14) العلاقة بين الدخل القومي والأنشطة الاستخراجية..... 27
الشكل البياني رقم (15) توزيعات الدخل القومي الممكن التصرف فيه..... 28
الشكل البياني رقم (16) اتجاهات النمو للتكوين الرأسمالي والادخار والدخل القومي..... 28
الشكل البياني رقم (17) العلاقة بين قيمة الواردات والتكوين الرسمالي 30
الشكل البياني رقم (18) هيكل الواردات حسب أهم أقسام السلع..... 30
الشكل البياني رقم (19) التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل 31
الشكل البياني رقم (20) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 32
الشكل البياني رقم (21) نصيب الفرد من الناتج النفطي وغير النفطي بالأسعار الجارية والثابتة..... 32
الشكل البياني رقم (22) تطور نصيب الفرد/ دولار..... 33
الشكل البياني رقم (23) قيمة الدعم حسب الانشطة خلال عام 2006..... 34
الشكل البياني رقم (24) قيمة الدعم حسب الانشطة خلال عام 2018..... 34
الشكل البياني رقم (25) تطور إجمالي قيمة الدعم (المحتسب)..... 35

الحسابات والجداول..... (انظر فهرس الجداول)..... 36

البيان	الصفحة
1- جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق للسنوات (2006-2019)	37
2- جدول رقم (2) الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه وتخصيصاته بالأسعار الجارية للسنوات (2006-2019)	38
3- جدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	40-39
4- جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	42-41
5- جدول رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	44-43
6- جدول رقم (6) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	46-45
7- جدول رقم (7) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (2006-2019)	48-47
8- جدول رقم (8) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2006-2019)	50-49
9- جدول رقم (10/9) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جاري/ ثابت) للسنوات (2006-2019)	52-51
10- جدول رقم (11) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق حسب أوجه الإنفاق للسنوات (2006-2019)	54-53
11- جدول رقم (12) الأرقام القياسية الضمنية للناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	56-55
12- جدول رقم (14/13) قيمة الإعانات (جاري/ ثابت) على المنتجات والواردات(الدعم) للسنوات (2006-2019)	58-57
13- جدول رقم (15) قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للسنوات (2006-2019)	60-59
14- جدول رقم (16) قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2013=100) للسنوات (2006-2019)	62-61
15- جدول رقم (17) قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	64-63
16- جدول رقم (18) قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة (2013=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2019)	66-65
17- جدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	72-67
18- جدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	78-73
19- جدول رقم (21) استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	80-79
20- جدول رقم (22) استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	82-81
21- جدول رقم (23) تعويضات العاملين بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	84-83
22- جدول رقم (24) تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	86-85
23- جدول رقم (25) الضرائب الأخرى على الإنتاج بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	89-87
24- جدول رقم (26) الضرائب الأخرى على الإنتاج بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2018)	90-98
25- جدول رقم (27) التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية حسب نوع الأصل (2006-2019)	91

المنهجية المستخدمة في إعداد تقديرات الحسابات القومية.....92
حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق.....93
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية.....100
نشاط الزراعة والصيد والحراجة 101

الإنتاج النباتي 102
الإنتاج الحيواني..... 102
صيد الأسماك 104
التعدين واستغلال المحاجر 105
الصناعات التحويلية 108
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه 109
التشييد والبناء 111
أنشطة الفنادق والمطاعم 114
أنشطة تجارة الجملة والتجزئة 115
نشاط النقل والتخزين والاتصالات 117
أنشطة المال والتأمين..... 119
نشاط الإدارة العامة والدفاع وصناديق الضمان الاجتماعي..... 123
أنشطة الخدمات الأخرى 127
ملحق تقديرات الناتج المحلي الإجمالي 2020-2021..... 131

كلمة وزير التخطيط

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لموظفي إدارة الحسابات القومية، الذين شاركوا في إعداد هذه النشـرة على الجهد الذي بذلوه في سـبيل إنجاز هذا العمل، وعلى رأسـهم مدير الإدارة، والسـادة رؤساء الاقسام، وجميع موظفي الإدارة دون استثناء، ولكل من تعاون معهم سواء من الجهات العامة أو في القطاع الخاص.

إنني ومن موقعي كوزير للتخطيط أُثمِّن كل الجهود التي سـاهمت في إنجاز هذا العمل في هذه الظروف الصـعبة والاسـتثنائية التي مرت بها البلاد، وهذا إن دلَّ على شـيءٍ فإنما يدلُّ على العمل الدؤوب، والاخلاص والوفاء لمؤسـستهم، ولكل ما ذكر يسـرني أن أتقدم إليهم بوافر الشـكر والتقدير، متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

ختاماً نأمل بأن تكون هذه السلسلة من البيانات منسجمة مع حاجات المحلِّلين وواضعي السياسة العامة وصـانعي القرار على صـعيدي القطاع العام والخاص، وبما يُمكّن الباحثين من الاسـتفادة منها. كما ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن ترحيبنا بأية ملاحظات، أو توصيات من شأنها أن تعمل على تحسين وتطوير هذا العمل مستقبلاً.

وفقكم الله لمزيد من الجهد والعطاء وبذل المزيد من أجل رفعة هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إدارة الحسابات القومية

تقديم:

حرصت إدارة الحسابات القومية في هذه النشرة (2006-2019) على تطوير العمل وتحسينه كل ما أمكن، وذلك من خلال استيعاب جميع الأنشطة الإقتصادية في هذه التقديرات وتضمينها آخر وأهم التطورات التي شهدها الإقتصاد الوطني على مستوى الأنشطة الإقتصادية، وباعتبار أن هذه البيانات ذات أهمية كبيرة لواضعي السياسات ومتخذي القرارات الإقتصادية، بالإضافة لكونها مرجعًا مهما للدارسين والمحللين والمهتمين بالشأن الإقتصادي في ليبيا.

حيث شهد الإقتصاد الوطني على مدى السنوات الماضية جُملة من التطورات في مختلف الأنشطة الإقتصادية، وسنأتي على ذكر أهمها في مقدمة التحليل الإقتصادي المرفق بهذه النشرة.

في الوقت الذي تصدر وزارة التخطيط نشرتها هذه، يسرُّها أن تُعبّر عن خالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إكمال هذا العمل، من خلال توفير البيانات والإحصاءات، والتجاوب المستمر مع إدارة الحسابات القومية وتوفير الإمكانيات، وتسهيل تدفّق البيانات الخام، وعلى رأسهم معالي وزير التخطيط والسادة الوكلاء وجميع موظفي وزارة التخطيط، والشكر موصول لجهود كل الجهات العامة والخاصة التي تعاونت معنا في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ونخص منها بالذكر:

- إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.
- قسم الاحصاءات الصناعية والخدمات، وقسم الأسعار وقسم إحصاءات التجارة الخارجية بمصلحة الاحصاء والتعداد.

حيث كان لتعاونهم المستمر والمثمر مع إدارة الحسابات القومية الأثر الأكبر في إتمام هذه النشرة.

كما حرصت إدارة الحسابات القومية في هذه النشرة على القيام بمراجعة شاملة لجميع البيانات وتحديثها وفقًا للإحصاءات والمسوحات، أو من خلال البيانات الإدارية والمالية التي توفّرت للإدارة من الجهات المعنية. كما عُمد في هذه السلسلة إلى تغيير سنة الأساس لتكون 2013 بدلاً من 2003، وذلك حرصاً من الإدارة على تحقيق نتائج أكثر دقة؛ تعكس الوضع الإقتصادي السائد في هذه الفترة.

سألين الله السداد والتوفيق...

إدارة الحسابات القومية

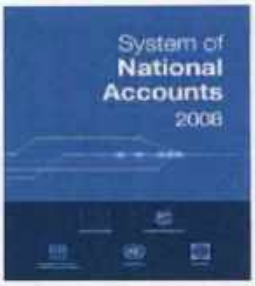

المفاهيم والمصطلحات

أهم التعريفات للمصطلحات المستخدمة في الحسابات:

المحاسبة على أساس الاستحقاق: طريقة محاسبية يتم فيها تسجيل الصفقة في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الإقتصادية أو تحول ملكيتها أو تستبدل أو تطفأ. وهذا يعني أن تسجل الصفقات التي تستدعي تغيير الملكيّة في حال انتقالها، وتسجل الخدمات عند تقديمها، ويسجل الإنتاج عندما يتحقق، أي: يظهر إلى حيز الوجود وتخلق القيمة، وتسجل المستلزمات عندما تستخدم هذه المواد واللّوازم. ويفضل اعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ لأن التوقيت يتفق مع الطريقة التي تعرف بها الأنشطة والتدفقات الإقتصادية الأخرى، ولإمكان تطبيق هذا النظام على التدفقات غير النقدية.

المحاسبة على الأساس النقدي: طريقة محاسبية تُبيّن التدفقات التي تُولّد مدفوعات نقدية يتم دفعها في آخر فرصة للدفع دون تحمُّل تكاليف أو غرامات إضافية، كما تُبيّن بالإضافة إلى ذلك المدفوعات النقدية الفعلية في اللحظة التي تدفع فيها، ويجري تجسير المدة الزمنية بين اللحظة التي يصبح فيها الدفع مستحقاً والوقت الذي يتم فيه الدفع فعلاً بقيد مستحقات برسم القبض، أو برسم الدفع في الحسابات المالية، ويقدم القيد على أساس استحقاق الدفع، وصفاً للتدفقات النقدية أشمل مما تقدمه المحاسبة النقدية ولكن يؤخذ عليه أن القيد يبقى قاصراً على التدفقات النقدية.

الإقامة: يتكون مجموع الإقتصاد من جميع الوحدات المؤسسية المقيّمة، ويقسم إلى قطاعات، وتُعدّ الوحدة المؤسسية مقيّمة في بلد ما، عندما يكون لها مركز اهتمام اقتصادي (مصلحة إقتصادية) في الإقليم الإقتصادي لذلك البلد، ويقال: إن لها مركز اهتمام اقتصادي عندما يكون لها موقع تمارس فيه أو منه نشاطها، وتنوي أن تستمر في القيام بذلك إلى أجل غير مسمى أو لمدة أطول من عام (مدة عام استرشادي).

وحدة مؤسسية: كيان اقتصادي قادر في ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات، وممارسة الأنشطة الإقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى، ونظراً لكون الوحدات المؤسسية مراكز مسؤولة قانونياً؛ لأنها مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب الحياة الإقتصادية، وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات المؤسسية تتوفر فيها مؤهلات الوحدة المؤسسية هما: الأشخاص في شكل أسر

معيشية، والكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن مالكيها أو عن المسيطرين عليها.

قطاعات مؤسسية: تجمع الوحدات المؤسسية المقيّمة بعضها إلى بعض، حسب وظائفها الرئيسية وسلوكها وأغراضها لتشكل قطاعات مؤسسية، وقد حدد النظام عدداً من القطاعات المؤسسية يشمل كل منها قطاعات بمستويات مختلفة ومميزة وفقاً لتصنيف هرمي، عدا المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والقطاعات المؤسسية الرئيسية هي: قطاع الشركات غير المالية، قطاع الشركات المالية، قطاع الحكومة العامة، قطاع الأسر المعيشية، قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات (الأسر المعيشية). وبما أن حسابات بقية العالم توضح علاقات جميع الوحدات المقيّمة مع جميع الوحدات غير المقيّمة، فإن حسابات بقية العالم تُدرج في الهيكل المحاسبي للنظام كقطاع مؤسسي.

المنشأة: مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويُضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي غير المساعد، أو يعود فيه النشاط الإنتاجي بمعظم القيمة المضافة.

منشآت سوقية: منشآت تنتج سلعاً أو خدمات لبيعها في السوق بأسعار ذات مدلول اقتصادي. ويميز نظام الحسابات القومية بين المنشآت التي تنتج لأغراض السوق (منتج سوقي)، والمنشآت التي تنتج لأغراض الاستعمال النهائي الخاص، والمنشآت التي هي منتجة غير سوقية.

تصنيف صناعي دولي موحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (ISIC): هو التصنيف الصناعي الذي أعدته الأمم المتحدة لتصنيف الأنشطة الإقتصادية بمستويات مختلفة من التفصيل.

الوحدات الحكومية: الوحدات المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وتقديم الخدمات الجماعية لفائدة المجتمع ككل، تمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كامل إقليم الدولة، لذا تملك الحكومة المركزية سلطة فرض الضرائب على الوحدات المقيّمة وغير المقيّمة التي تزاول الأنشطة الإقتصادية داخل الدولة، وتشمل مسؤولياتها السياسية الدفاع الوطني والعلاقات مع الحكومات الأجنبية، وتسعى إلى ضمان عمل النظام الاجتماعي والإقتصادي بكفاءة من خلال سَن التشريعات واللوائح المناسبة، وهي لهذا الغرض تتكبد نفقات على الدفاع والأمن والإدارة العامة...الخ. وربما تحوّل أموالاً إلى القطاعات الأخرى أو إلى الوحدات الحكومية الأخرى.

الأسر المعيشية: مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في السكن، ويجمّعون بعضاً من دخلهم أو كل دخلهم وثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية خاصة السكن والغذاء، وغالباً ما تكون الأسر المعيشية مطابقة للأسر الزوجية (العائلية). ولكن لا يقتضي بالضرورة أن ينتمي أفراد الأسرة المعيشية إلى العائلة نفسها مادام هناك شيء من الاشتراك في الموارد

والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المُستَخدَمُون في المنازل بأجر، والذين يعيشون مع ربِّ العمل في مسكن واحد جزءاً من أسرة ربّ العمل المعيشية، حتى وإن قدّم لهم المسكن والطعام كأجر عيني.

المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتشتغل بالإنتاج السوقي: منتجون يُكوّنون وحدات مؤسسية لا تهدف إلى الربح، ولكنهم يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار ذات دلالة إقتصادية. فالمدارس والكليات والجامعات والعيادات والمستشفيات ...الخ هي منتجة سوقية؛ لأنها تتقاضى رسوماً تُحدّد بناءً على تكاليف الإنتاج، وهي تكاليف مرتفعة بما يكفي لكي يكون لها تأثير هام على الطلب لخدماتها. ولابد أن تُولّد أنشطتها الإنتاجية فائض تشغيل أو خسارة، وينبغي أن يبقى أي فائض داخل المؤسسة؛ لأنَّ مركزها يمنعها من أن توزّع هذه الأرباح على غيرها، ومن جهة أخرى يمكنها بسبب مركزها (كمؤسسات غير هادفة للربح) تدبير أموال إضافية وقبول تبرعات من الآخرين.

مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: مؤسسات غير هادفة للربح تُقدّم السلع والخدمات (مخرجاتها) للأسر المعيشية مجاناً، أو بأسعار ليست لها دلالة إقتصادية، مثل: الجمعيات الخيرية والأحزاب، والنوادي الرياضية، والثقافية.

منظمات دولية: وحدات أو كيانات أنشئت باتفاقيات سياسية رسمية بين أعضائها، ويكون لهذه الاتفاقيات مقام المعاهدات الدولية. ووجود المنظمة معترف به قانوناً في البلدان الأعضاء فيها، ولا تعامل هذه المنظمات الدولية كوحدات مقيّمة في البلدان التي تتواجد فيها، ولكنها تُعدّ مقيّمة في العالم الخارجي دائماً.

حسابات إقتصادية متكاملة: مجموعة الحسابات التي تعرض المجموعة الكاملة من حسابات القطاعات المؤسسية وبقية العالم، بالإضافة إلى حساب المعاملات والتدفقات الأخرى، وحساب الأصول والالتزامات (الخصوم).

حسابات جارية: تُقيّد إنتاج السلع والخدمات وتوليد الدخل من الإنتاج، وما يعقبه من توزيع وإعادة توزيع للدخول بين الوحدات المؤسسية، واستعمال الدخول لأغراض الاستهلاك أو الادخار.

حساب الإنتاج: هو الحساب الأول في سلسلة الحسابات الجارية في النظام، وفيه يُسجل نشاط إنتاج السلع والخدمات والرصيد التوازني، هو القيمة المضافة الإجمالية، وهي تساوي قيمة المخرجات مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط، ويقيس هذا الحساب مساهمة منتج منفرد، أو صناعة، أو قطاع ما في إجمالي الناتج المحلي، ويمكن قياس صافي القيمة المضافة في هذا الحساب بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

الإنتاج: نشـاط يتم تحت إشـراف ومسـؤولية وحدة مؤسـسـية تسـتعمل العمّال ورأس المال والسـلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السـلع والخدمات، ولا بد من وجود وحدة مؤسـسـية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أية سلع تنتج كمخرجات، أو يحق لها أن تتلقّى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المُقدّمة.

حدود الإنتاج (دائرة الإنتاج): لابد لجميع السـلع والخدمات المنتجة كمخرجات أن تكون قابلة للبيع في الأسـواق، أو على الأقل قابلة للتقديم من وحدة إلى أخرى مقابل ثمن، أو مجاناً وفقاً للنظام، ويدخل ضمن حدود الإنتاج كل الإنتاج الموجه فعلاً للسوق بيعاً أو مقايضة، كما يشمل جميع السلع والخدمات المقدمة مجاناً للأسر المعيشية، بصورة فردية أو جماعية، من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

إنتاج غير مشـروع: إنتاج سـلع أو خدمات يحظر القانون بيعها أو الاتجار بها أو توزيعها أو امتلاكها بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية المشـروعة عادة، والتي تصـبح غير مشـروعة عندما يقوم بها منتجون غير مأذون لهم القيام بها، مثل: ممارسـة مهنة الطب لغير المرخص لهم بذلك، ومجال الإنتاج غير المشـروع يختلف من بلد لآخر حسـب القانون في كل بلد على حدة، فقد تكون هناك بعض الأعمال مشـروعة في بلد ما، ولكنها غير مشـروعة في بلد آخر، ويدخل الإنتاج غير المشـروع النظام ضـمن دائرة الإنتاج رغم الصعوبات العملية في الحصول على بيانات بشأن هذا النوع من الإنتاج.

منتج (مخرجات): يتكـون من تلك السلع والخدمات التـي تنتج من خـلال عمليات إنتـاج فـي منشأة وتصبـح متاحـة للاستخدام خارج المنشأة، بالإضافة إلى السلع والخدمات التي يتم إنتاجها لأغراض الاسـتخدام الذاتي، فالمخرجات مفهوم يُطبّق على الوحدات المنتجة وليس على العملية الإنتاجية، وعادة تعرّف المخرجات في إطار حساب الإنتاج.

منتج سوقي (المخرجات السوقية): مخرجات تباع أو يعتزم بيعها أو التصرف بها بأسعار ذات دلالة إقتصـادية، ويقال: إن السـعر ذو معنوية إقتصـادية عندما يكون له تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لعرضها، وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

خدمات: مخرجات (إنتاج) تنتج عادة من أنشـطة إنتاجية حسـب الطلب، وهي تتكون من تغير في ظروف الوحدة المؤسـسـية المسـتهلكة للخدمة، وفي الوقت الذي يكتمل فيه إنتاجها لا بد وأن تكون قد قُدِمتْ للمستهلكين، ويجب أن يقتصر إنتاج الخدمات على الأنشطة التي يمكن أن تؤديها وحدة مؤسسية لمنفعة وحدة أخرى، ويمكن أيضاً أن تنتج وحدة ما خدمات لاستهلاكها الخاص شريطة أن يكون النشاط من نوع يمكن لوحدة أخرى أن تقوم به.

الأسعار الثابتة: يمكن الحصول عليها بتجزئة التغيرات عبر الزمن في قيم تدفقات السلع والخدمات إلى مكونين، يعكسان التغيرات في أسعار السلع والخدمات المعنية والتغيرات في أحجامها، بيد أن تدفقات ومخزونات كثيرة في النظام ليس لها أبعاد سعرية وكمية خاصة بها، مثل: التحويلات النقدية، إلا أنه يمكن استخدام أرقام قياسية للأسعار بغية قياس قوتها الشرائية.

تصحيح مزدوج: طريقة يتم بها قياس القيمة المضافة بالأسعار الثابتة عن طريق طرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من المخرجات بالأسعار الثابتة.

أسعار مهمة إقتصادياً (ذات دلالة اقتصادية): أسعار لها تأثير كبير على كميات السلع أو الخدمات التي يرغب المشترون في شرائها.

السعر الأساسي: السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء سلعة أو خدمة ما منتجة، بوصفها مخرجاً مخصوماً منه أية ضرائب مدفوعة، ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها، ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج منفصلة على الفاتورة.

أسعار المشترين: سعر المشتري هو السعر الذي يدفعه المشتري ليستلم سلعة أو خدمة ما في الوقت والمكان الذي يحددهما، وهذا السعر لا يشمل أية ضرائب على القيمة المضافة أو ضرائب أخرى مقتطعة ولكن يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشتري وحده ليتسلم السلعة في المكان والزمان اللذين يحددهما.

سعر المنتج: هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً مخصوماً منه ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة مماثلة توضع على الفاتورة وهذا السعر لا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج على الفاتورة على حده.

أسعار سوقية: هي المبلغ النقدي الذي يكون المشتري راغباً في دفعه مقابل حيازة شيء ما (سلعة أو خدمة) ويكون البائع راغباً في بيعه، وهي الأسعار الفعلية التي يتفق عليها المتعاملان، ومن ثم فإن الأسعار السوقية هي المرجع الأساسي للتقييم في النظام، وفي غيابها يتم التقييم بطرق بديلة، مثل: التكاليف أو أسعار السلع والخدمات المتشابهة...الخ.

سعر (سيف): هو سعر المشتري الذي سيدفعه مستورد ما ليستلم السلعة على حدود بلده، قبل دفع رسوم الاستيراد، أو أية ضرائب أخرى تفرض على الحدود، وسعر سيف يشمل تكاليف التأمين والشحن حتى نقطة حدود البلد المستورد، وهو سعر الخدمة المسلّمة إلى مُقيم، قبل دفع أية رسوم استيراد أو ضرائب أخرى على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل داخل البلد.

سعر (فوب): نوع خاص من سعر المشتري يُطبَّق على تدفقات الصادرات، ويمكن النظر إليه على أنه سعر المشترى الذي سيدفعه مستورد يستلم السلع على حدود بلد المصدر، بعد تحميلها على وسيلة النقل وبعد دفع أية ضرائب تصدير أو تلقي أية تخفيضات ضريبية، وسعر فوب يساوى سعر سيف مطروحاً منه تكاليف النقل والتأمين بين الحدود الجمركية للدولة المستوردة.

هوامش التجارة والنقل: هي قيمة خدمات النقل وتجارة التوزيع التي تكون متضمنة في قيمة السلع المباعة من قبل الوحدات الإنتاجية إلى المشتري النهائي.

استهلاك وسيط: يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية الإنتاج، باستثناء الأصول التي يُقَيَد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت، قد تُحول السلع والخدمات المستخدمة أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج، وتعود بعض المدخلات إلى الظهور بعد أن تكون قد تحولت وأدمجت في المخرجات. وهناك مدخلات تستهلك كلياً مثل الكهرباء والخدمات المشابهة.

تعويضات العاملين: تشمل كافة المدفوعات من قبل المنتجين المقيمين على ما يلي:

1-الرواتب والأجور المدفوعة نقداً، والتي تتضمن الرواتب الإضافية والمكافآت والعلاوات، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أي خصم لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال، كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.

2-المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي، أو صناديق تقاعد خاصة، أو تأمين صحي، أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.

فائض التشغيل بالأسعار الأساسية: يساوي قيمة الإنتاج القائم بالأسعار الأساسية مطروحاً منه قيمة مجموع النفقات من استهلاك وسيط وتعويضات مستخدمين، واستهلاك لرأس المال الثابت، وأية ضرائب أخرى على الإنتاج والمستوردات.

دخل الملكية: هو التحويلات الناجمة عن ملكية الأصول المالية والأراضي الزراعية والودائع في البنوك وما شابهها من أصول غير ملموسة، ويتكون دخل الملكية من البنود الرئيسية التالية:

أ. **الفوائد:** هي الدخل الفعلي المستحق الناجم عن الإيداع أو الاقتراض من البنوك أو عن الكمبيالات والسندات أو أية أدوات مالية أخرى.

ب. **أرباح الأسهم:** هي الدخل المستحق الناجم عن الأشكال المختلفة من المساهمة في ملكية حصص المؤسسات والشركات المساهمة.

ج. **إيجارات الأراضي:** هي المبالغ المستحقة عن تقديم الأرض غير المستغلة، أو ما في باطنها للغير للاستفادة من خدماتها.

الضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج، أو بيع، أو نقل ملكية، أو تأجير، أو توريد هذه السلع، أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك، أو لتكوين رأس المال، مثل: الضريبة العامة على المبيعات ورسوم الاستهلاك والضرائب على خدمات معينة.

ضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب المستحقة على السلع والخدمات بمناسبة إنتاجها، أو تسليمها أو بيعها، أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساساً الضرائب على الملكية، أو استخدام الأرض، أو المباني، أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.

التحويلات الجارية: هي تحويلات الدخل بين متعاملين، وتتم بتحويل مبلغ من الدخل الجاري بدون مقابل لمتعامل آخر ليقوم باستخدامه في تمويل نفقاته الجارية.

التحويلات الرأسمالية: التحويلات الممنوحة دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وتشمل أنواع أخرى من التراكم التي تدفع من ثروة أو مدخرات المانح، أو تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة مستمرة أو منتظمة لدى طرفي الصفقة.

ميزان المدفوعات: هو البيان الإحصائي الذي يُلَخِّص المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد ما والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة(سنة).

الأصول: كيانات تملكها وحدات تنظيمية (حكومية، خاصة، عامة...الخ)، ويتوقع أن يحظى مالكها بميزات مستقبلية عن طريق حيازتها أو استخدامها لفترة من الزمن، وهي نوعان: مالية وغير مالية.

أصول ثابتة: أصول منتجة تستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام، والأصول الثابتة لا تشمل الآلات والمعدات والإنشاءات فحسب بل تشمل أيضاً الأصول المختلفة، مثل: الأشجار والحيوانات التي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة لإنتاج منتجات أخرى، مثل: الفاكهة أو الحليب، وتشمل أيضاً الأصول غير الملموسة، مثل: برامج الحاسب الآلي والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج.

مؤشرات الحسابات القومية للفترة 2006-2019

تمهيد...

بمستهل هذا التمهيد لهذه السلسلة من البيانات تأمل إدارة الحسابات القومية أن يقوم المسؤولين في مختلف القطاعات بالتعاون معها في توفير البيانات والاحصاءات، كخطوات إيجابية لضمان تدفق البيانات للإدارة بالشكل المطلوب ولضمان استمرار إنتاج هذه الاحصاءات وتطويرها مما يؤدي إلى إبراز دور هذه القطاعات ومساهمتها في الإقتصاد الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن مصلحة الإحصاء والتعداد أعدت استراتيجية وطنية طموحة، تهدف الي تطوير العمل المؤسساتي بالمصلحة وتنفيذ العديد من المسوحات التي تلبي جزءاً مهماً من احتياجات تطوير إحصاءات الحسابات القومية لتحسين تطوير التقديرات بصورة أفضل، ويجري أيضا التنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط لزيادة شمولية القطاع وتحسين الثقة في البيانات المتعلقة بالأنشطة النفطية، من خلال اللجنة المشكلة بإدارة الحسابات القومية وخاصة البيانات المتصلة بالخدمات بهذا النشاط والعاملة بالقطاع، ممّا سيؤدي إلى توفير تقديرات أفضل من حيث الشمول والثقة، وتحسين بيانات التجارة الخارجية من جانب، والصادرات والواردات والاستهلاك المحلي من جانب آخر، والتي يمكن من خلالها إعداد جداول العرض والاستخدام لهذا النشاط المهم، وتضمنت خطة العمل بإدارة الحسابات القومية أيضا، القيام بإصدار بيانات تفصيلية لإحصاءات التجارة الخارجية متسقة مع ما يتمّ نشره من إحصاءات أُخرى، مثل: إحصاءات ميزان المدفوعات.

إحصاءات الحسابات القومية وأهميتها:

تُعَدّ الإحصاءات الإقتصادية وفي مقدمتها إحصاءات الحسابات القومية ذات أهمية بارزة في العديد من المجالات، وخاصة في وضع السياسات الإقتصادية وتحليلها بالإضافة إلى استخدامها في إعداد الدراسات والبحوث الأكاديمية المختلفة، واستخدامها كذلك من قبل القطاع الخاص في دراسات السوق والجدوى الإقتصادية للمشاريع الإنتاجية، ونظرا للتغيرات الكبيرة في الظروف الإقتصادية العالمية والمحلية، فقد ازدادت الحاجة في الأونة الأخيرة إلى توفير بيانات إحصائية دقيقة، تُمكّن متخذي القرارات الإقتصادية والاجتماعية من اتخاذ السياسات والبرامج المناسبة التي تضمن تحقيق أعلى درجة ممكنة من الرفاه الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ويسُرُّ إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط أن تصدر نشرتها الخاصة بالحسابات القومية، والتي تتضمن بيانات الحسابات القومية عن السنوات المستهدفة، بالإضافة إلى المنهجيات والتعريفات والتصنيفات ومصادر البيانات التي استخدمت

في إعداد التقديرات، وتضمنت هذه النشرة مجموعة متسقة من الحسابات القومية، يمكن من خلالها الحصول على صورة شاملة عن الإقتصاد الليبي من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، والتي يمكن من خلالها قياس وتحليل أداء الأنشطة الإقتصادية المختلفة داخل ليبيا.

إن توفير هذه البيانات التفصيلية يحقق فائدة كبيرة لراسمي السياسات والقائمين على برامج التنمية بشكل عام، حيث إنها توفر لهم الأدوات والمؤشرات اللازمة التي تمكنهم من دراسة التغيرات والتطورات الإقتصادية المدعمة بالأرقام والمؤشرات، وتمكنهم كذلك من وضع أهداف كمية للخطط والبرامج التي يعدونها. وبذلك فإن تقديرات الحسابات القومية الواردة في هذه النشرة ستحل مكان التقديرات التي أُعدت سابقاً عن الفترة 2006-2019، والتي اعتمد معظمها على أساليب إحصائية وتوقعات لا تَستند بشكل كبير إلى قاعدة شاملة من البيانات أو المؤشرات الإقتصادية، وعليه فقد أُعدّت الحسابات المتضمنة في هذه النشرة على أساس ما توفر فعلاً أو ما تمّ الحصول عليه من بيانات، بحيث تكون هذه التقديرات أساساً يُستند إليه في التحليل الإقتصادي، ولوضع خطة إحصائية لجمع وتوفير البيانات التي تخدم متطلبات إعداد الحسابات القومية حسب الأولوية، والتي تمّ التمكن من تحديدها أثناء العمل على إعداد هذه التقديرات، وبالفعل، فقد جرى التنسيق مع مصلحة الاحصاء والتعداد على جدول زمني يتمّ من خلاله تنفيذ المسوح الميدانية، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء والحسابات القومية، والتي تهدف للوصول إلى نظام متكامل لإصدار إحصاءات الحسابات القومية المستندة إلى قاعدة متكاملة من المسوح الإقتصادية الميدانية وفقا للمعايير والممارسات والتصنيفات المتفق عليها دوليا، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2011 توقفت أغلب المسوح ذات الصلة بالحسابات القومية، والتي درجت المصلحة على تنفيذها منذ عام 2006، شملت أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، بالإضافة إلى أنشطة التجارة والخدمات والفنادق والمطاعم، حيث إن توقفها أثر بشكل كبير على إنتاج إحصاءات الحسابات القومية، والتي وضعت خطتها على الاستمرار في تنفيذ هذه المسوح وتغطية باقي الأنشطة الإقتصادية المطلوبة للتوسع في إعداد الحسابات، ما أثر سلبا على دورية إنتاج إحصاءات الحسابات القومية كنتيجة لانقطاع تدفق البيانات اللازمة لإعدادها.

هيكلية وشمولية الحسابات

استندت مجموعة الحسابات القومية الأساسية لهذه النشرة 2006-2019، إلى المبادئ الأساسية لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1993 وتعديلاته، بحيث ستكون هذه الحسابات الأساس الذي ستنطلق منه إدارة الحسابات القومية لإعداد سلسلة جديدة للحسابات القومية بدرجة أكبر من الشمول والتفصيل، ويجب التنويه هنا أن الإدارة قامت بإعادة النظر في تقديرات عام 2005 أيضاً،

كما سعت الإدارة بكل قوة وكأحد الأولويات لها لسد الفجوة في إحصاءات الحسابات القومية، وهي الفترة (2006-2019) حيث لم تتوفر قبل هذه النشرة إلا تقديرات أولية عن الناتج، وستعمل الإدارة في نشراتها القادمة إذا ما توفرت البيانات بالتفصيل المطلوب إلى التوسع في حجم ونوعية الحسابات التي سيتمّ إعدادها، لتشمل توزيعات الدخل والحسابات التراكمية، بالإضافة إلى تفصيل لهذه الحسابات حسب القطاعات المؤسسية، مما سيعود بالفائدة الكبيرة على مستخدمي البيانات من المخططين والمحللين الإقتصاديين، فنظام الحسابات القومية 1993 وتعديلاته يوفر مجموعة متكاملة ومتسقة من الحسابات تُظهر وتُبيّن بشكل مفصّل جميع التعاملات التي تتمّ بين المتعاملين في الإقتصاد، وتوفر العديد من المؤشرات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، التي يُمكن استخلاصها من مجموعة الحسابات التي يوصي النظام بإعدادها حسب القطاعات المؤسسية، بدءاً من حسابات الإنتاج، وانتهاء بالميزانيات العمومية، ولكن على الرغم من أهمية توفير هذه الحسابات بالتفصيل والكم المذكورين؛ فإنه لم يكن بالإمكان توفير الحسابات القومية وفقا للتفصيل المطلوب نتيجة للنقص الشديد في البيانات، ونتيجة لعدم وجود برنامج إحصائي فعّال على مستوى الدولة يلبي احتياجات تطبيق هذا النظام، إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ما أوجب الاكتفاء بالحد الأدنى من الحسابات المطلوبة وفقا لما أمكن.

تتضمن الحسابات القومية التي تمّ إعدادها عن الفترة 2006-2018، وتقديرات أولية لعام 2019، مجموعة من الحسابات الأساسية، بالإضافة إلى مجموعة من الجداول المساعدة، ويمكن تلخيص ما تتضمّنه النشرة من حسابات وجداول فيما يلي:

الحسابات الموحدة:

حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق للفترة (2006-2019) بالأسعار الجارية يُظهر جانبه الأيمن توزيع الناتج المحلي على أوجه الدخل المُتأتّي من العمليات الإنتاجية، والتي تتكون من تعويضات العاملين، وفائض التشغيل، وصافي الضرائب على الإنتاج والواردات، واستهلاك رأس المال، في حين يتضمّن جانبهُ الأيسر أوجه الإنفاق على الناتج المحلي المُكوّن من الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والتّغيُّر في المخزون، وتكوين رأس المال الثابت والصادرات، مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات.

وحساب الدخل القومي المتاح الممكن التصرّف فيه وتخصيصاته للفترة (2006-2019) بالأسعار الجارية، والذي يبين جانبه الأيسر مصادر الدخل المتاح، المؤلفة من صافي تعويضات العاملين المقبوضة محليا أو من الخارج، وفوائض التشغيل المتحققة من العمليات الإنتاجية للأنشطة الإقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى صافي دخل الملكية من وإلى العالم الخارجي، وصافي الضرائب على الإنتاج والواردات وصافي التحويلات الجارية، ويتضمّن الجانب الأيسر من هذا الحساب على استخدامات

الدخل المتاح للإنفاق على الاستهلاك النهائي العام والخاص، مما يُمكّن من حساب قيمة الادخار، ويُعدُّ بند الادخار الذي يحتسب من هذا الحساب من أهم المؤشرات التي تُظهر مقدرة الإقتصاد على توفير التمويل للاستثمارات في الفترات اللاحقة، حيث من الملاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي كبيرٌ نسبياً، إلا أنهُ في الواقع مختلف، فقد بيّنت بعض الدراسات التي قامت بها الإدارة لتحليل الإنفاق العام أن جزءً كبيراً من مخصصات الإنفاق الرأسمالي لا تُصنّف وفقا لنظام الحسابات القومية على أنها إنفاق رأسمالي، بالإضافة لذلك العديد من الجهات العامة كانت تُموّل نفقاتها من الباب الأول والثاني على هذا الباب، وقد يستدعي الأمر إجراء دراسة مُوسّعة ووافية، لتقييم أثر هذا الإنفاق والعديد من القضايا الأخرى ذات العلاقة بجودة الإنفاق العام، وتحويل الصرف من عشوائي إلى مُنظَّم، بما يتوافق مع الخطط والبرامج المرسومة التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المتوازنة والمستدامة.

الجداول المساعدة

بالإضافة إلى مجموعة الحسابات القومية التي تمّ إعدادها كما ينص عليها نظام الحسابات القومية تمّ إعداد مجموعة جداول مساعدة نتوقع أن تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمي الحسابات، وهي كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية مُصنّفة وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (التنقيح الثالث)، وتتوفر هذه التقديرات على مستويين من التفصيل، حيث تمّ نشرها في جدول على مستوى الحد الأول من التصنيف المذكور، وعلى مستوى الحد الثاني في جدول آخر، وذلك للسنوات (2006-2019)، وتُظهر هذه الجداول القيمة المضافة المُتولّدة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة بالأسعار الجارية السائدة في كل سنة.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الإقتصادية مُصنّفة وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (التنقيح الثالث)، وتتوفر هذه التقديرات على مستويين من التفصيل للأنشطة الإقتصادية، على مستوى الحد الأول من التصنيف المذكور في جدول، وعلى مستوى الحد الثاني في جدول آخر، وذلك للسنوات (2006-2018)، وتُظهر هذه الجداول القيمة المضافة المتولدة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة بالأسعار الثابتة، وهي تلك الأسعار السائدة في سنة 2013، والتي تُعدُّ سنة الأساس لتقديرات الحسابات القومية، وتضمنت النشرة ما يلي:

1- معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة.
2- مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.
3- الأرقام القياسية الضمنية للناتج المحلي حسب الأنشطة الإقتصادية للسنوات التي تمّ احتسابها لكل نشاط، من خلال قسمة القيمة المضافة للنشاط بالأسعار الجارية على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

4- قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الإقتصادية بالأسعار الأساسية الجارية والثابتة مُصنَّفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (التنقيح الثالث).

5- قيمة الاستهلاك الوسيط في الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة، وهي عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية التي تمّ استخدامها في كل عام من قبل الأنشطة الإقتصادية مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، (التنقيح الثالث) لتحقيق قيمة الإنتاج في ذلك العام.

6- قيمة تعويضات العاملين المدفوعة من قبل الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (التنقيح الثالث).

7- قيمة إهلاك رأس المال الثابت حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، (التنقيح الثالث).

8- قيمة الضرائب على الإنتاج والواردات بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات حسب الأنشطة الإقتصادية مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، (التنقيح الثالث).

9- قيمة فائض التشغيل بالأسعار الجارية والثابتة حسب الأنشطة الإقتصادية، مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، (التنقيح الثالث). وفائض التشغيل هو عبارة عمّ تحققه المنشآت والمؤسسات العاملة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة من عملياتها الإنتاجية بعد دفع جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

10- قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية حسب نوع الأصل، مفصلة إلى التشييدات والمباني والآلات والمعدات والأثاث، والتجهيزات المكتبية، وحيوانات الإكثار، والخدمة.

إن إدارة الحسابات القومية وبعد قيامها بإعداد هذه النشرة، تمكنت من دراسة جوانب الضعف في البيانات الإحصائية اللازمة لتطوير وتوسع نوعية الحسابات وشموليتها. وعليه فإن للإدارة خطة عملية لتحسين نوعية واستدامة إنتاج التقديرات بوتيرة مستقرة نسبياً، إذا ما توفرت الظروف المناسبة بحيث تصبح التقديرات معتمدة على البيانات التي ستتوفر من خلال المسوح الميدانية، والتي سيتم تنفيذها بدوريات مناسبة لمعظم الأنشطة الإقتصادية، وخاصة تلك التي يزاولها القطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أن خطة الإدارة بُنيت بالكامل سابقاً أو في المستقبل على التوسع في تنفيذ المسوح الإقتصادية لتشمل الأنشطة الإقتصادية المستجدة أو تلك التي لا تتوفر عنها بيانات مناسبة، سواء من خلال المسوح أو الدراسات الخاصة بها ولعل من المناسب ذكر أهمها والتي تبرز الحاجة إليها بشكل مُلح، ومنها التعداد الزراعي، ومسح اتجاهات نمو الصناعات التحويلية، خاصة في القطاع الخاص، ومسح التشييد والبناء، ومسح الفنادق والمطاعم، ومسح التجارة وأنشطة الخدمات المجتمعية، إضافة إلى مسح دَخْل

ونفقات الأسـرة المزمع تنفيذه خلال العام الجاري 2022، وبالطبع فإن هناك حاجة كبيرة للتوسـع في المسوح المنفذة بحيث تغطي أنشطة النقل والشركات المالية من جهة، ولتغطية مجالات أخرى كالأسعار والعمالة من جهة أخرى، لِمَا لهذه البيانات من أهمية كُبرى في إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة، ولا بد من التنويه هنا أن المسوح السابقة شابها بعض جوانب الضعف، لذا فإنه من المهم جداً التركيز على تحسين المنهجيات وتحديث إطار المذشآت كأهم الأولويات في المرحلة القادمة، والتركيز على التدريب وبناء نظام إحصائي مؤسساتي فعّال لتحسين جوانب التغطية والشمول للمسوح المستقبلية.

والجدير بالذكر أن هناك ضرورة مُلِحّة أيضاً إلى تحسين بيانات التجارة الخارجية، وهذا الأمر جاري العمل عليه من خلال لجنة جاري تشـكيلها لهذا الغرض، والذي يتطلب تضـافر الجهود بين مصلحة الجمارك ومصرف ليبيا المركزي ومصلحة الاحصاء والتعداد والمؤسسة الوطنية للنفط، لكون هذه البيانات من أساسيات العمل في إعداد الحسابات القومية وميزان المدفوعات، كما أنها تساعد في استخدام أساليب إحصائية عديدة لإعداد تقديرات أولية في الوقت المناسب، وتساعد كذلك في التحقق من صحة الحسابات عن طريق استخدام طريقة تدفق السلع، أو من خلال جداول العرض والاستخدام، وأساليب أخرى يتم اللجوء إليها عند الحاجة.

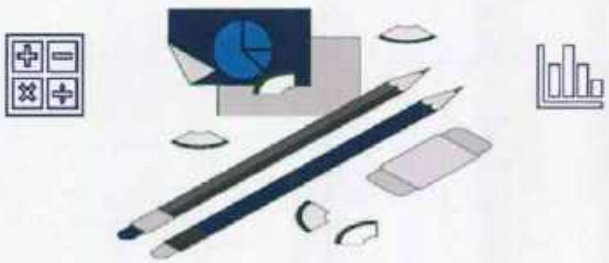

قراءة موجزة حول مؤشرات الحسابات القومية:

تُظهر تقديرات الحسابات القومية للفترة 2006 – 2019 أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية قد بلغ في سنة 2006 حوالي 85.8 مليار دينار بالأسعار الجارية، وحوالي 128.8 مليار دينار بأسعار عام 2013 الثابتة، حيث بلغت مساهمة الأنشطة النفطية في هذا الناتج 74.2% بالأسعار الجارية، و75% بالأسعار الثابتة، أما مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي في سنة 2011 نجد أنها كانت حوالي 38.0% بالأسعار الجارية وحوالي 40.3 % بالأسعار الثابتة، فيما بلغت مساهمة هذه الأنشطة أدنى مستوياتها في عام 2016 بنسبة بلغت حوالي 15% بالأسعار الجارية، و35.8% بالأسعار الثابتة، أما في عام 2018 فقد بلغت مساهمتها في الناتج 39.3% بالأسعار الجارية، و57.2% بالأسعار الثابتة، فيما بلغت مساهمتها في عام 2019 حوالي 37.4% بالأسعار الجارية، و حوالي 57.8 % بالأسعار الثابتة.

وقد شهد العام 2011 والفترة من 2013-2019، ظروفاً استثنائية، أثرت بشكل كبير على أداء الأنشطة الإقتصادية، خاصة المرتبطة بالنفط والغاز، حيث سجلت معدلات نمو غير مستقر في اتجاه محدد، وذلك كما يظهره الشكل البياني رقم (1) بالأسعار الثابتة والجارية (*) .

شكل رقم (1) معدلات نمو أنشطة استخراج وتصنيع النفط والغاز (%)

كما تعكس معدلات النمو بالأسعار الجارية التغيرات السعرية والكمية في الأنشطة الإقتصادية وتشير البيانات إلى أن جزءاً مهم من النمو لم يكن حقيقياً في أغلب الفترة، بل كان نتيجة للارتفاع

* النسب المدرجة في الرسم البياني تشمل الأنشطة الاستخراجية وأنشطة التعدين، كما تشمل المنتجات النفطية المكررة، والبتروكيماوية، والاسمنت، المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية.

المستمر في الأسعار، وسيتم الإشارة لهذا الجانب لاحقاً عند الحديث عن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

أما الأنشطة الاستخراجية (النفط والغاز) فتأثير أسعارها وإنتاجها ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة أن مساهمتها تُعدّ كبيرة في الناتج في الظروف العادية إذا ما استثنينا تلك الظروف المرتبطة بالخروقات الأمنية، وكذلك الإغلاق المستمر الذي بلغ ذروته عام 2016، حيث بلغت مساهمتها في الناتج بالأسعار الجارية أدنى مستوياتها، ولم يتعاف تماماً هذا النشاط لأسباب كثيرة ارتبط أغلبها بضعف سيطرة الدولة على المرافق والمنشآت النفطية.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 مقارنة بعام 2005، قد بلغ 22.8% بالأسعار الجارية، و5.2 % بالأسعار الثابتة، فيما سجل تراجعاً بالأسعار الثابتة خلال عامي 2008 و عام 2009، حيث سجل معدل نمو سالب بمقدار (0.5- %) في عام 2008 ، أما

شكل (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة

القيمة: مليون دينار

عام 2009 فقد تراجع الناتج بحوالي (5.2- %) نتيجة لتقليص الإنتاج عقب التراجع في الأسعار العالمية للنفط، حيث بلغ حوالي 575 مليون برميل مقارنة بما كان في عام 2008 والذي بلغ أكثر من 640 مليون برميل، أما عام 2011 فقد تراجع معدل النمو في هذه الأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بحوالي (66.7- %) فيما تراجع معدل النمو بالأسعار الجارية (60.9- %) حيث بلغت الكميات المنتجة حوالي 189 مليون برميل، ويُظهر هذا أن التراجع كان في الغالب لتراجع الكميات المنتجة، وليس لتراجع الأسعار في ذلك العام، أما عام 2012 فقد شهد تحسناً ملحوظا، حيث عاد الإنتاج في الغالب لطبيعته قبل ثورة فبراير، فيما شهد العام 2013 وما بعده تذبذبا في الإنتاج، انعكس في معدلات النمو، أو

مساهمة هذا النشاط في الناتج سواء كانت بالأسعار الجارية أو الثابتة للأسباب التي تمت الإشارة إليها في بعض المواضع، ويوضح الشكل البياني رقم (2) ما تمت الإشارة اليه.

ولا يمكن فهم العلاقة بين الناتج بالأسعار الجارية والثابتة دون معرفة ما حدث في باقي الأنشطة الإقتصادية وخاصة النفطية، فمن غير المعتاد أن يكون الناتج بالأسعار الثابتة أعلى من الناتج بالأسعار الجارية إلا في بعض الحالات التي يكون فيها الإقتصاد قد بلغ معدلات الإنتاج القصوى ومستوى التضخم صفرا مقارنة بأسعار سنة الأساس، أما في هذه الحالة فإن الارتفاع نتج عن ارتفاع الأسعار وانخفاض الكميات، خاصة في الأنشطة الاستخراجية والصناعات المرتبطة بها، وبعض الانشطة الأخرى وخاصة في سنة الأساس.

شكل رقم (3)

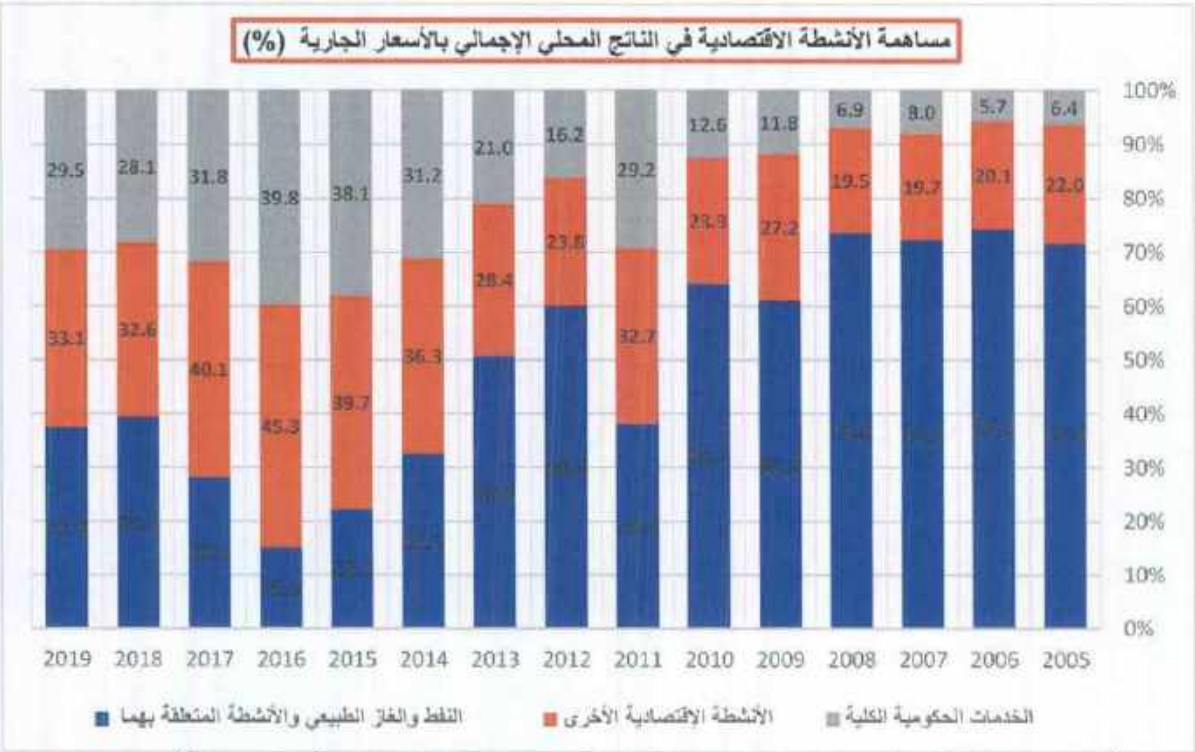

وتُظهر بيانات الناتج أيضا زيادة الإنفاق العام المتضمن الزيادات في الرواتب والأجور عام 2011 وزيادة عدد العاملين بالأنشطة الحكومية، إضافة إلى وجود العديد من اللوائح (الخاصة) التي تمنح الموظفين مرتبات أعلى من متوسط المرتبات في أغلب القطاعات الحكومية، بالإضافة الي مصروفات (المنطقة الشرقية) المتمثلة في (الحكومة المؤقتة)، ما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام على هذه البنود، ولكون الخدمات الحكومية تُحسب من خلال التكاليف فإنه من الطبيعي أن تزداد مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ليس شرطاً أن تقترن تلك الزيادات بجودة الخدمات الحكومية المقدمة، كما تُظهر بيانات الأوزان النسبية للأنشطة الإقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، أما الأنشطة الرئيسية كأنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة

المتعلقة بهما فقد تراجعت من 74.2% في عام 2006 لتصبح 38% عام 2011، وهذا التّغير سببه تراجع الإنتاج في هذا النشاط خلال أحداث ثورة فبراير، ما أدى إلى أن تظهر مساهمة أكبر لباقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى، كالخدمات الحكومية الكلية، والأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة التجارية، والإنشاءات، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وبعض الأنشطة كالصناعات التحويلية والوساطة المالية، ويمكن تتبع تطور مساهمة الأنشطة الرئيسية في الناتج بالأسعار الجارية من خلال الشكل البياني رقم (3).

ولفهم هيكل الإقتصاد الوطني بشكل أفضل لا بد من متابعة هيكل الناتج بالأسعار الثابتة كما في الشكل البياني رقم (4) وملاحظة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج الحقيقي، حيث يُظهر جلياً النسبة الأهم التي يستحوذ عليها نشاط التعدين، والتي تتضمن استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة المتصلة بهما، والتي تساهم بحوالي 75% من الناتج الحقيقي عام 2006، وتأتي الأنشطة العقارية

شكل رقم (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

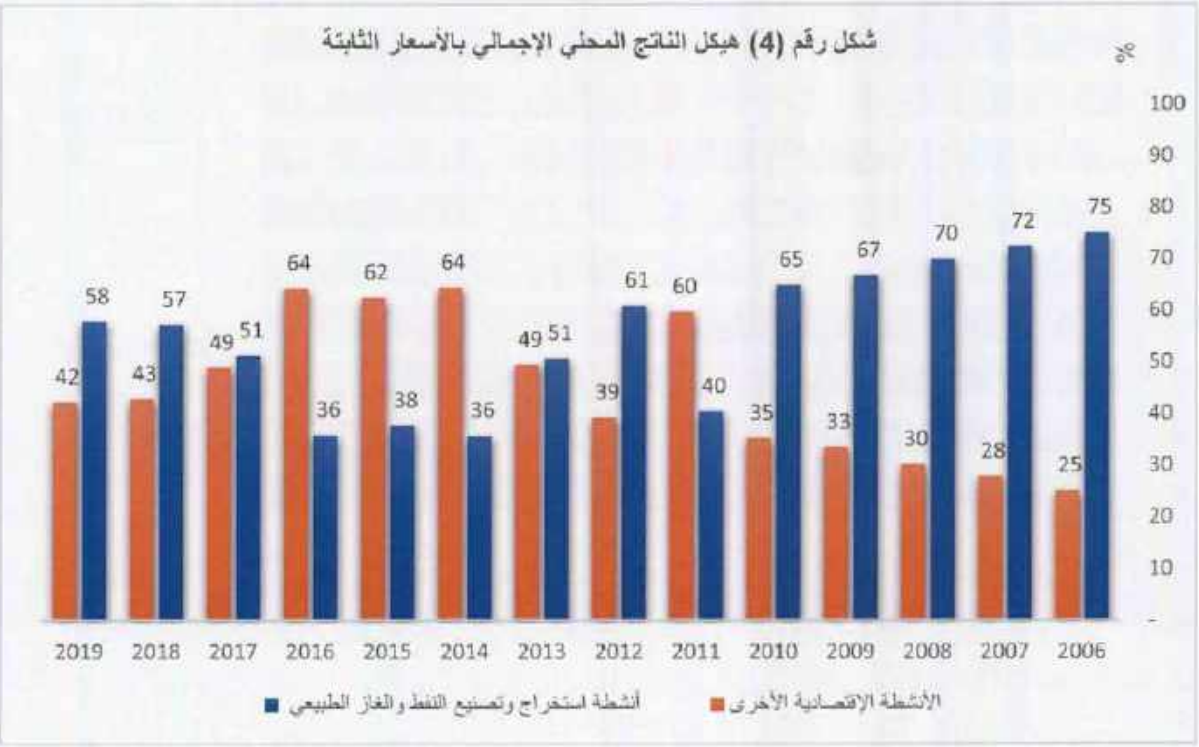

والإيجارية في المرتبة الثانية بنسبة 5%، وأنشطة الإدارة العامة والدفاع المرتبة الثالثة وتساهم بحوالي 4.5%، وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الرابعة بحوالي 4.2 % ، يليها أنشطة الوساطة المالية 3.8%، ثم الصناعة التحويلية بنسبة ثم بحوالي 3.4% ، ثم أنشطة النقل والاتصالات بحوالي 2.5% ، ثم التشييد والبناء والتي تساهم بحوالي 1.7%، ويتضح من هذا الوصف بأنه لو تمّ استثناء الصناعات الاستخراجية فإن مساهمة الأنشطة الخدمية ستكون هي المسيطرة، حيث نجد أن مساهمتها في الناتج تبلغ حوالي 20.4 %، في حين نجد أن أنشطة الإنتاج السلعي تساهم بحوالي 6.9 % فقط

ويمكن متابعة هذ التطورات لباقي السنوات من خلال الرسم البياني رقم (5)، والذي يظهر هيكل الإقتصاد الوطني والأنشطة التي تستحوذ على الحصة الأكبر من الناتج.

ويُظهر الشكل البياني رقم (5) مساهمة الأنشطة الإنتاجية والخدمية وأنشطة التعدين في الناتج المحلي الحقيقي، وهي بالتأكيد تعكس تشوهاً في هيكل الإقتصاد، وهذا قد يستلزم تبني سياسات غير تقليدية بهدف تطوير وتنويع هيكل الإقتصاد من خلال تنويع الإنتاج ومصادر الدخل.

شكل رقم (5) مساهمة الأنشطة الرئيسية في الناتج بالأسعار الثابتة

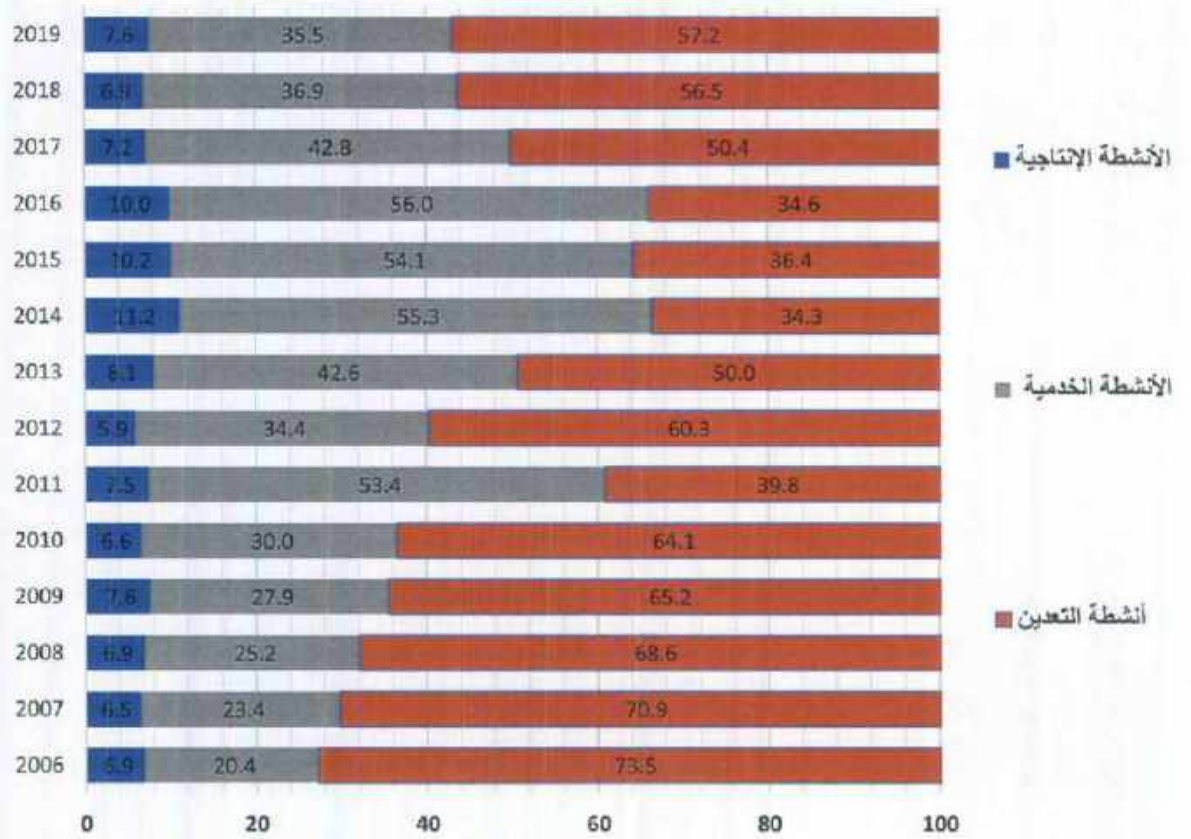

إن ارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الفترة خاصة بعد العام 2011 لم يكن ذا فائدة كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث تسبب الإغلاق المتكرر للموانئ والحقول، إضافة للاعتصامات إلى خسائر بالمليارات للاقتصاد الوطني، في حين توقفت بعض الأنشطة الصناعية تماماً في بعض المرافق، ومنها على سبيل المثال مجمع رأس لانوف الصناعي، وكان لكل ذلك الأثر السلبي على أداء هذه الانشطة، حيث سُجلت معدلات نمو سالبة في صناعة التكرير بلغت (47.6- %) خلال العام 2015 بالأسعار الجارية، في حين تشير التقديرات بالأسعار الثابتة إلى أن النمو الحقيقي تراجع بنسبة بلغت (9.7 - %) لنفس العام في هذا النشاط ، أما أعلى تراجع في نشاط التكرير بالأسعار الثابتة بعد العام 2011 فقد سُجّل خلال العام 2017، حيث بلغ حوالي (22.8- %)، فيما بلغت معدلات النمو بالأسعار الجارية حوالي 1.6% لنفس

العام، بعد التراجع الحاد في الأنشطة الاستخراجية (النفط والغاز) خلال العامين السابقين ويمكن تتبع هذا التطور أيضاً من خلال الجدولين رقمي 19 و 20 المرفق بهذه النشرة.

وبتتبع معدلات النمو الحقيقية التي سجلت في الأنشطة الإقتصادية غير النفطية، تُظْهر نمواً موجباً في عدد من السنوات، وفي فترات أخرى نمواً سالباً (انكماش)، وكما يَظْهَر في الشكل البياني رقم (6) الذي يوضح تطور معدلات النمو في الأنشطة التي يشملها.

شكل رقم (6) معدلات النمو للأنشطة الإقتصادية الأخرى(ثابت)

ورغم النمو السالب في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأنشطة غير النفطية إلا إن الشكل البياني رقم (7) يُظهر نمواً موجباً لأغلب فترات السلسلة بالأسعار الجارية على عكس تطورات النمو الحقيقي لهذه

شكل رقم (7) معدلات النمو للأنشطة الإقتصادية الأخرى(جاري)

الأنشطة، مقاساً بالأسعار الثابتة، وهذا الفرق يتضح لكون النمو الاسمي في هذه الأنشطة شهدا نمواً أكبر نتيجة لارتفاع المستوي العام للأسعار(التضخم في الأسعار)، حيث بلغ معدل النمو الاسمي في هذه

الأنشطة حوالي 11.4 % عام 2006، فيما سُجّل معدل نمو حقيقي سالب بحوالي (0.12- %) لنفس العام وتُظهر البيانات أن النمو الاسمي في هذه الأنشطة بلغ حوالي 18.2% خلال العام 2007 ، فيما سجل معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 19%، وهذا يُظهر أن المستوى العام للأسعار قد تراجع قليلا خلال العام 2007 ، أما أعلى نمو حقيقي واسمي فقد سُجّل خلال العام 2012، ويمكن متابعة هذه التطورات من خلال المقارنة بين الشكلين البيانيين رقمي 6 و7، والذي يُظهر بوضوح تطورات النمو في الناتج للأنشطة الإقتصادية غير النفطية (الاسمي والحقيقي) خلال الفترة 2006-2019.

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ككل؛ فقد بلغ معدل النمو حوالي 22.8% عام 2006 بالأسعار الجارية، فيما سُجّل معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 5.2% لنفس العام ، فيما سُجّل أكبر تراجع

شكل رقم (8) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

خلال العام 2011، حيث سُجّل معدل نمو سالب بلغ حوالي (46.5 - %) بالأسعار الثابتة، أما بالأسعار الجارية فقد سُجّل أيضاً معدل نمو سالب بلغ حوالي (34- %)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة الشكل البياني رقم (8)، والذي يُظهر اتجاهات ومعدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، والتي كان أعلاها خلال العام 2012 حيث بلغ حوالي 92.2% بالأسعار الجارية، وكان أغلبها ناتج عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ، وتعافي الأنشطة الإقتصادية عقب التراجعات الحادة خلال العام 2011، وخاصة نشاط التعدين والذي يشمل أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي (كماً وسعراً)، حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية في هذا النشاط حوالي 207.9 % (*) ، مقارنة بالتراجع في عام 2011 والذي بلغ (61.2- %) فيما سُجّلت معدلات نمو سالبة للناتج خلال الفترة 2013-2016، والتي بلغت حوالي (15.5- %) بالأسعار الجارية في عام 2013 وهي سنة الأساس لهذه

* تمثل هذه النسبة نشاط التعدين والذي يشمل أنشطة استخراج النفط الخام، واستخراج الغاز الطبيعي، وأنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز، وأنشطة التعدين الأخرى واستغلال المحاجر، ولا تشمل الأنشطة المتصلة بتصنيع النفط والغاز.

السلسلة من الحسابات، فيما سُجِّل معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ (16.9- %) لنفس العام، ولا يمكن الجزم من خلال هذا الرسم البياني فقط، وتفسير هذه التطورات دون النظر إلى أسبابها من خلال نظرة شمولية للأنشطة الرئيسية للناتج المحلي الاسمي والحقيقي، أما سنة 2017 و2018 فإن البيانات تشير إلى نمو الناتج بالأسعار الجارية حيث بلغ حولي 33.3 % و12.8% على التوالي، فيما سُجِّلت معدلات نمو حقيقية بلغت تقريبا 28.5 % و8.2 % على التوالي لنفس العامين، فيما سُجِّل معدل نمو سالب بالأسعار الجارية في عام 2019 بلغ حوالي (7.2-%)، وبالأسعار الثابتة بلغ (11.9-%).

ولإلقاء نظرة أكثر عمقاً فإن اتجاهات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2006 – 2019 تُبيّن اتساع الفجوة بينهما في السنوات الأخيرة مما يدل على الازدياد المستمر في المستوى العام للأسعار المقاس بالمخفض الضمني للناتج المحلي الذي يعبر عن أسعار المنتجات في الأنشطة الإقتصادية المختلفة وخاصة في الصناعات الاستخراجية التي تتضمَّن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي.

شكل رقم (9) المخفض الضمني للناتج المحلي %

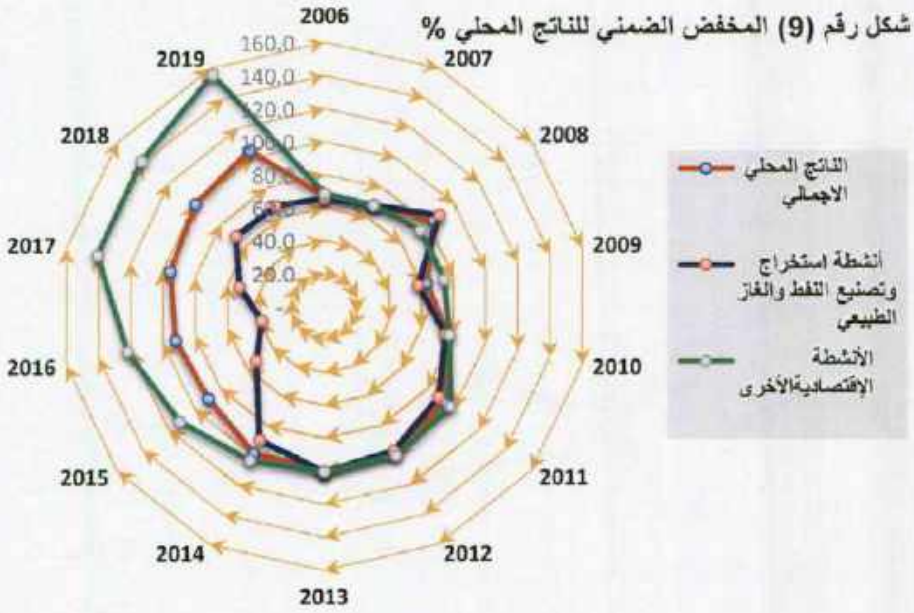

ومن خلال الشكل البياني رقم (9) يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المخفض الضمني للأنشطة الإقتصادية الأخرى، حيث نما بشكل كبير مقارنة بسنة الأساس (2013)، ويُظهر الرسم البياني رقم (9) دوّامة تَضخُّمية أخذت في الاتساع، وهذه حلقة مفرغة غذي فيها التضخم نفسه وبدأ يخرج عن السيطرة، ما أدى إلى فقدان العملة المحلية (الدينار) لجزء من قيمته، حيث بلغت أسعار العملات الأجنبية في السوق الموازي مقابل الدينار أرقما قياسية تجاوزت السبعة أضعاف لكل دولار واحد، ما اضطر المصرف المركزي لبيع جزء من الاحتياطيات رغم ما شاب ذلك من تشويه للإقتصاد من خلال أسعار الصرف المتعددة، أدت في النهاية إلى كبح جماح التضخم جزئياً وحِفظ بعض القيمة للعملة المحلية التي فقدت حوالي 56 % من قيمتها عمَّ كانت عليه في عام 2013 ، حيث ارتفع المخفض الضمني للأنشطة الإقتصادية الأخرى من 68.7 % في عام 2006 إلى 156.1% في عام 2019، أي: بزيادة بلغت نسبتها حوالي 227.3 %، أما على المستوى

الاجمالي للناتج المحلي فقد ارتفع بوتيرة أقل حدة من الأنشـــطة الإقتصـــادية الأخرى (متأثرا بتراجع الإنتاج وأســـعار النفط ووزنها النســـبي في الناتج) حيث بلغ معدل الزيادة حوالي 157.8%، وارتفع المخفض الضمني من 66.6% عام 2006 إلى 105.1% عام 2019.

ومن أجل تقديم صورة أوضح وبتفصيل أكثر عن أداء الأنشطة الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الليبي، فإن هذه النشـــرة تضـــمنت جداول للناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية والثابتة حســـب الأنشطة الإقتصادية، مصنفة وفق التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصـادية (ISIC Rev.3)، حيث يُمكن من خلالها التعرف على مساهمة الأنشطة الإقتصـادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال الفترة 2006-2019.

وتتضـــمَّن النشـــرة كذلك تقديرات لأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بأســـعار الســـوق) بالأسعار الجارية والمكونة من الاستهلاك النهائي الخاص والعام، بالإضافة للتكوين الرأسمالي وإجمالي الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات، كما هو مبين بالشكل البياني رقم (10).

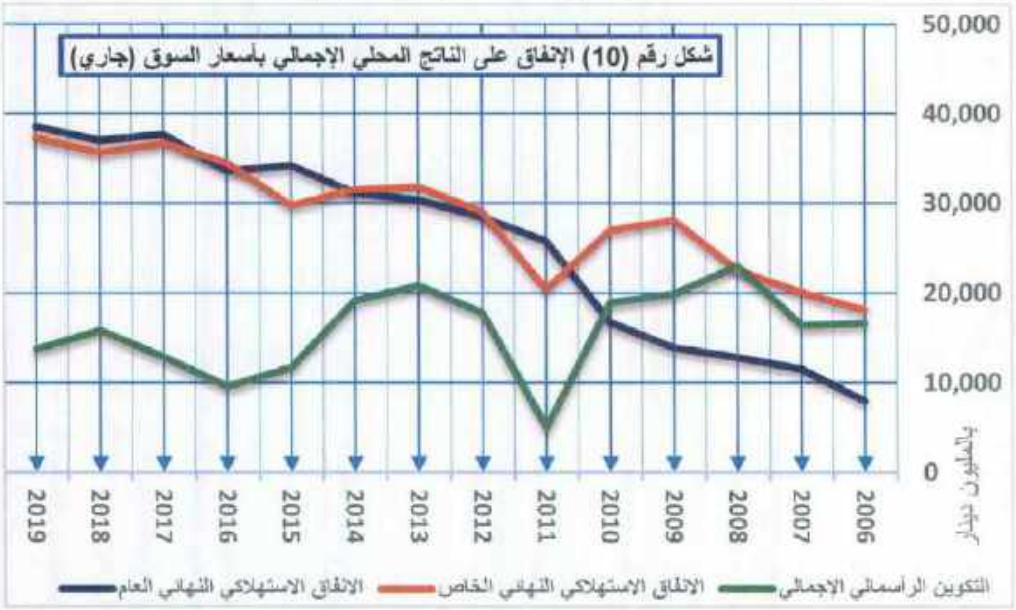

شكل رقم (10) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (جاري)

ومـــــن خـلال تحليـل البيانـــات ذات العلاقـــة نجـد بـــأن هيكـــل الإنفـــاق فـــي عـــام 2019 قـــد اختلـــف بشـــكل كبيـــر عـمَّ كـــان عليـــه فـــي عـــام 2006 إذ بلغـــت مســـاهمة صـــافي الصـــادرات كنســـبة للنـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بأســـعار الســـوق - كمـــا فـــي الشـــكل رقـــم (11) - أعلـــى مســـتوياتها فـــي عـــام 2006، حيـــث بلغـــت حـــوالي 45.9 %، فيمـــا كانـــت أدنـــى مســـتوياتها فـــي عـــام 2015 حيـــث بلغـــت نســـبتها (12.5- %) فالمعـدل السـالب عمومـاً يعنـي أن قيمـة الـواردات أعلـى مـن قيمـة الصـادرات وهـذا يشـير إلـى عجـز فـي الميـزان التجـاري وأن هنـاك تمـويلاً سـالباً للعمليـات التجاريـة، ويُعـد دلـيلاً علـى ضـعف تنافسـية الإقتصـاد الـوطني أمـام المنتجـات الأجنبيـة، وهـذا قـد يـؤدي إلـى الاقتـراض

من الخارج خلال المدى الطويل وفي ظل غياب موارد أخرى تسد العجز إذا ما تم استنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

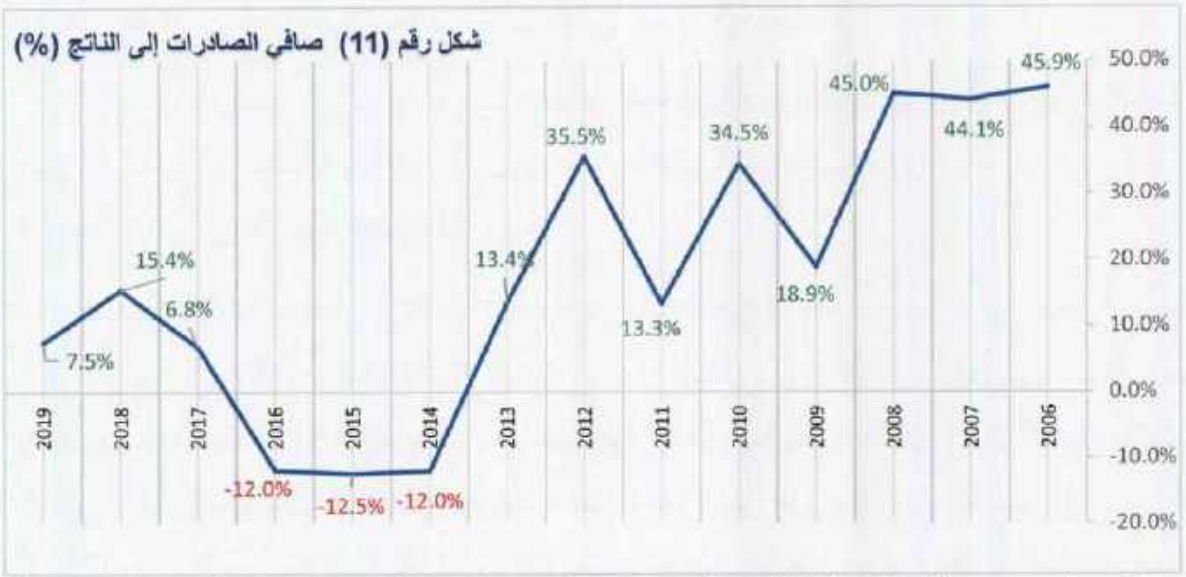

وكما يوضح الشكل البياني رقم (12) تطور قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة 2006-2019، والذي يُبيّن أن الصادرات قد ازدادت بشكل ملحوظ في بداية الفترة، ما يعني أن هناك فائض في الميزان التجاري حتى العام 2013. انعكس

الوضع تماماً في الأعوام 2014 – 2016، حيث تُظهر المؤشرات أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات، وهذا يعني عجز في الميزان التجاري، وهو مرتبط بمشاكل إغلاق الحقول النفطية والأزمة السياسية في البلاد بشكل عام، وقد تحسن الوضع قليلاً خلال الفترة 2017 – 2019، بالنسبة لوضع الميزان التجاري.

أمـا الإنفـاق الاسـتهلاكي الكلـي فقـد شـهد ارتفاعـاً فـي أغلـب الفتـرة حيـث بلـغ حـوالي 26 مليـار دينـار سـنة 2006، فيمـا بلـغ حـوالي 73.8 مليـار دينـار عـام 2019، ويمكـن متابعة التطور في هذا البند من خلال الشكل البياني رقم (15) المدرج لاحقاً.

ويُظهـر الرسـم البيـاني أيضـاً فجـوة العجـز فـي الميـزان التجـاري للإقتصـاد الـوطني خـلال الفتـرة 2014- 2016، ويعـود السـبب الرئيسـي فـي ظهـور هـذه الفجـوة لتراجع الإنتاج في الأنشطة النفطية كماً وسعراً.

ولو اسْتَبْعَدْنا ما حدث في الأنشطة النفطية من مشاكل في السنوات الأخيرة، فإن الأمر لن يختلف كثيراً عمّ هو عليه الآن، فواقع الإقتصاد الوطني يعكس مشاكل متراكمة ومركبة لكونه يعتمد على سلعة واحدة مصدراً للعملات الأجنبية، والتي منها يُموّل وارداته، وهذا يُظهِر خللاً في هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني وعجزاً للاقتصـاد الوطني عن تلبية متطلباته، الأمر الذي يقود الى الاسـتيراد لتوفير هذه المتطلبات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين ضعف إنتاج الغذاء، والعجز عن توفير حاجاته من الغذاء، واستيراد الأدوية والآلات والتجهيزات وغيرها، يكشف عن ضعف الأنشطة الصناعية عن تلبية هذه الحاجات، أو على الأقل الجزء الأكبر منها، وهنا يكون الإقتصـاد معرض للتقلبات والأزمات الإقتصـادية - يمكن الرجوع للشـكلين البيانيين رقم (5) و (18) للمقارنة - وفي ظل غياب خطة طويلة الأمد يصار فيها لقلب هيكل الإقتصاد وتنويعه سيظل الإقتصاد الوطني يعاني من الركود والتضخم، والأزمات التي يكون لها الأثر السلبي في جانبي الناتج، فمن جهة يؤدي التضـخم إلى رفع تكاليف المواد الأوّلية التي تدخل في عملية الإنتاج ومن جهة أخرى يؤثر على جانب الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، من خلال معدلات الطلب

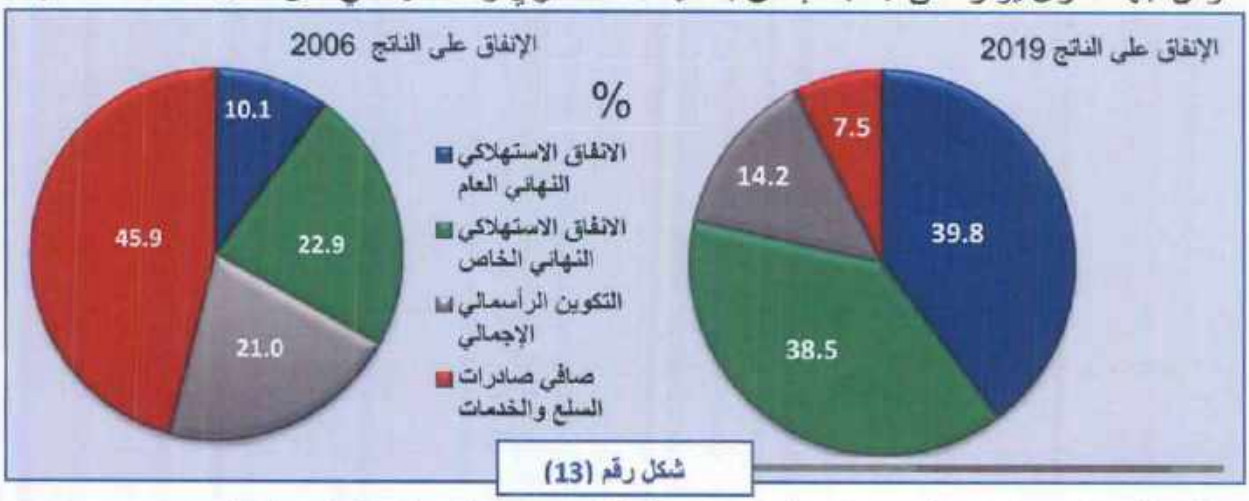

شكل رقم (13)

وأثر ذلك على معدلات النمو والتشغيل وما يرتبط بذلك من إشكاليات أمنية وإجتماعية.

في حين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام والخاص مقاسةً على الناتج قد زادت بشكل كبير من 33 % عام 2006 إلى 54.5% في عام 2009، لتبلغ أعلى مستوى لها في عام 2016 بنسبة 97.2% وهي نسبة كبيرة جداً تعكس المشاكل المتراكمة التي عانى منها الإقتصاد خلال تلك الفترة كالتضخم ومنافسة القطاع العام للقطاع الخاص من خلال حجم الإنفاق العام ، وتضخم الجهاز الإداري وانخفاض الايرادات، وتدني قيمة الصادرات والفساد، وغير ذلك وتأثيرات ذلك على الادخار والاستثمار العام والخاص، والجدير بالذكر أن التغيُرات الموجبة في نسب المساهمة ناتجة عن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام، التي أدت إلى حدوث نمو كبير في قيمة الصادرات خلال فترات مختلفة، والذي لم يرافقه نمواً مماثلاً في باقي البنود ويمكن المقارنة بين أوجه الإنفاق على الناتج من خلال الشكل البياني رقم (13) الذي يُبرز حجم التغير في هذه البنود في أول الفترة 2006 ونهايتها، مع ملاحظة أن التغيرات خلال الفترة كبيرة ومتقلبة وأغلب ذلك يرجع للأزمة التي تمر بها البلاد خاصة بعد 2014، والتي سبق الإشارة لبعضها في مواضع متعددة من هذه القراءة للتطورات الإقتصادية في البلاد .

شكل رقم (14) العلاقة بين الدخل القومي والانشطة الاستخراجية

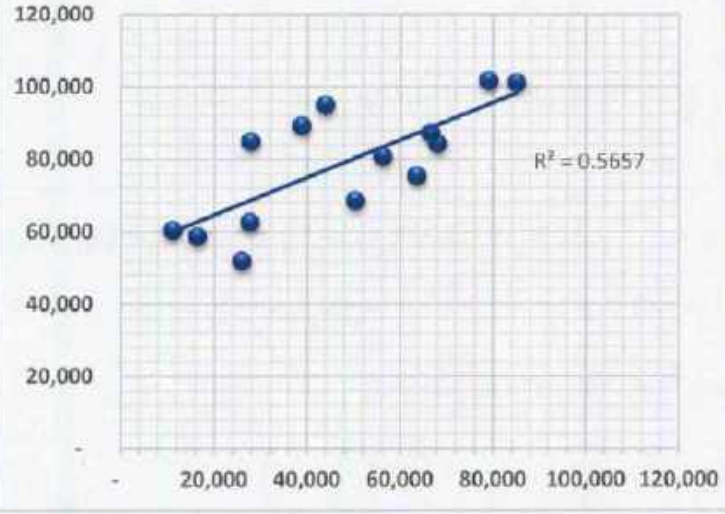

يلاحظ أيضا بأن الدخل القومي المتاح يرتبط بشكل قوي مع الأنشطة الاستخراجية، وكما هو موضح في الشكل رقم (14) الذي يقيس العلاقة بينهما خلال الفترة 2006-2019، حيث تظهر علاقة قوية بينهما، وتكون العلاقة بينهما أقوى في حال تم استبعاد السنوات التي شهدت مشاكل في الإنتاج.

فيما تُظهر بيانات الحساب الخاص بالدخل القومي المتاح كما هو مبين في الشكل رقم (15) النمو الكبير في بند الادخار خلال الفترة 2006-2010، على عكس الفترة 2014 – 2019، والذي انخفض فيها بشكل كبير، حتى أنه سَجَّل ادخاراً سالباً خلال العام 2015 وعام 2016، وهذا يعني أن الإنفاق على الاستهلاك الكلي أكبر من الدخل، وهذا قد يدل في جزء منه أن الحكومة لا تستطيع أن تمول عملياتها من إيراداتها ذلك العام، وهي تلجأ إلى التمويل بالعجز أو الاقتراض، أما الجزء الأخر فإنه قد

يعني أن الأسـر تسـتخدم مدخراتها أو بيع أصـولها بغرض تمويل اسـتهلاكها، ويحتاج هذا لمزيد من البحوث والدراسات المتخصصة تكون أكثر شمولاً لمعرفة أسباب ذلك.

فالادخار يُعَدُّ المؤشـر على قدرة القطاعات الإقتصـادية على تحقيق فائض من الدخول الأولية بعد

شكل رقم (15) توزيعات الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه

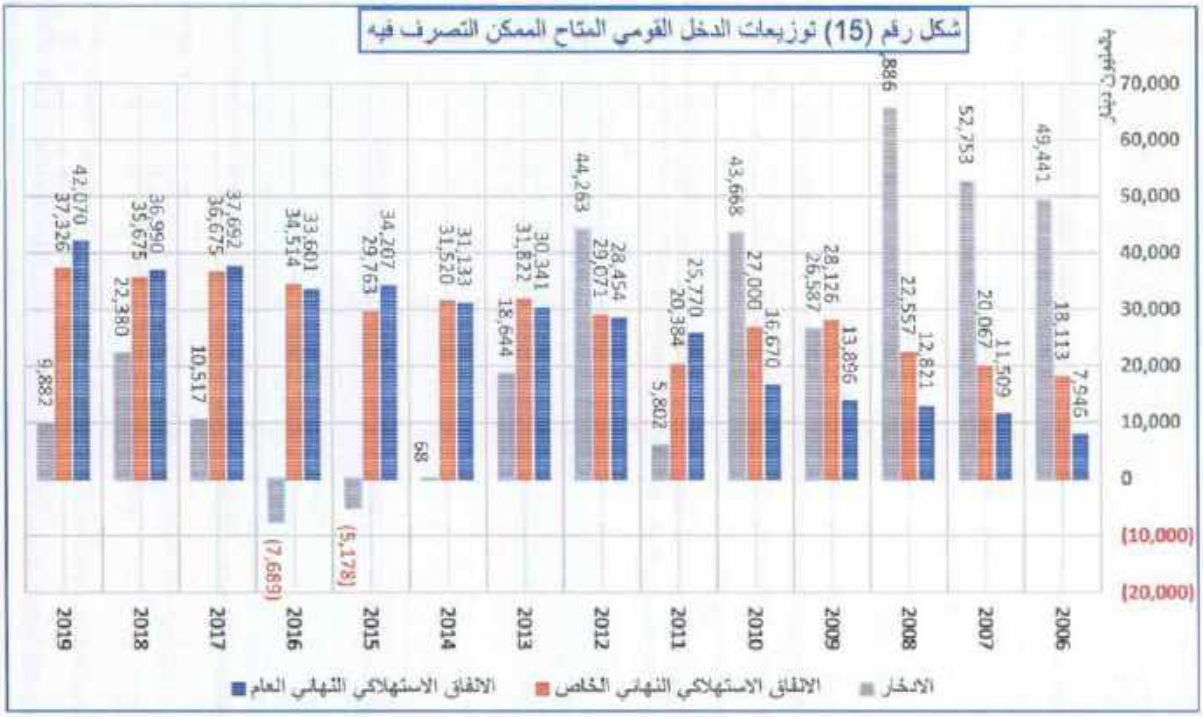

قيامها بالإنفاق على بنود الاسـتهلاك النهائي الخاص والعام، وهو بالتالي أحد المصـادر الهامة لتمويل الاستثمارات الخاصة، وكونها موجباً فإن ذلك يعني زيادة في القدرة على الاستثمار أو الاقراض.

شكل رقم (16) اتجاهات النمو للتكوين الرأسمالي والادخار والدخل القومي بالأسعار الجارية

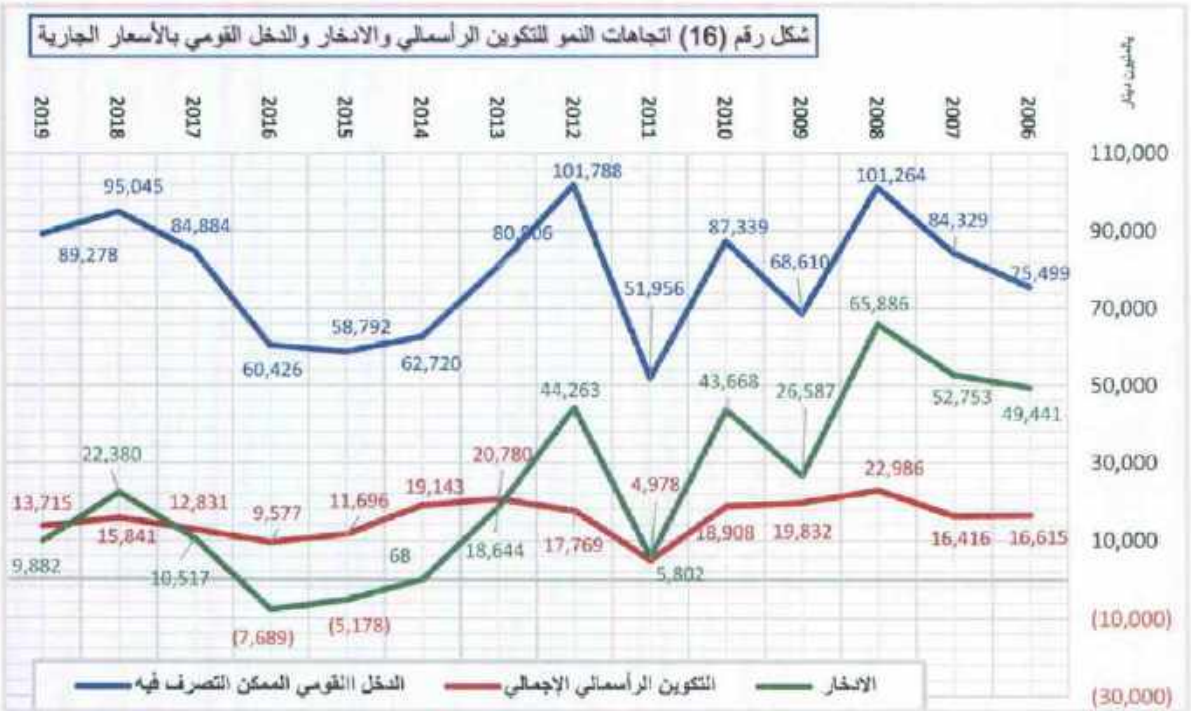

أما التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (*) فقد شهدا استقراراً خلال الفترة 2006-2010 في حدود 19.5 مليار دينار في المتوسط، انخفض إلى 10.3 مليار دينار في عام 2011، ليرتفع المتوسط خلال الفترة 2012-2015 إلى حوالي 15.8 مليار دينار، أما الفترة 2016-2019، فقد بلغ المتوسط حوالي 15.2 مليار دينار، ويعكس الشكل رقم (16) العلاقة بين الادخار والدخل القومي والتكوين الرسمالي واتجاهات النمو لكلٍ منهم.

إن حساب الاستثمار يُعَدّ من البنود المهمة بالنسبة للمحللين والإقتصاديين وراسمي السياسات المالية والنقدية، ويتمّ في العادة نشر جداول تفصيلية عن التكوين الرأسمالي الثابت، والتّغيُّر في المخزون يتضمَّن الجدول الأول بيانات التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل، فيما يتضمَّن الجدول الثاني تقديرات التكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الإقتصادية التي قامت بالاستثمار مفصلة إلى قطاع عام وخاص وأجنبي، لكن ونظراً للنقص الشديد في البيانات الناجم عن عدم تنفيذ مسوح ميدانية تُجمَع من خلالها البيانات المتعلقة ببنود الاستثمار، وعدم تعاون الجهات العامة، فإنه لم يكن بالإمكان إعداد هذه التقديرات التفصيلية إلا على مستوى نوع الأصل.

وعلى الرغم من ذلك فقد جُمِعَت بعض البيانات التفصيلية عن بعض الأنشطة تَبيَّن من خلالها أن معظم الاستثمارات كانت في التشْييدات والكهرباء والمياه والاتصالات وقطاع النفط، إلاَّ أنه لم يكن بالإمكان تحديد قيمة الاستثمارات في هذه الأنشطة الإقتصادية المختلفة، ولكن أمكن احتساب قيمة الاستثمار وفقا لنوع الأصل. وعليه فإن الجهود ستتركز في النشرات اللاحقة على جمع البيانات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية لجميع الأنشطة الإقتصادية، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص والعمل مع مصلحة الاحصاء والتعداد لتحسين بيانات التكوين الرأسمالي التي تجمع عند تنفيذ المسوح الميدانية.

* التكوين الرأسمالي الإجمالي يساوي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي مضافاً إليه التغيرات في المخزون.

يظهر الشكل رقم (17) علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بين بند الواردات والتكوين الرأسمالي خلال الفترة 2006-2019، وهذا قد يكون بسبب أن الاستثمار لم يعُدْ أولوية للقطاعات المؤسساتية، ويمكن أن يفسر ذلك أيضا من كون أغلب الإنفاق خاصة في السنوات الأخيرة يذهب للاستهلاك، هذا من جانب ومن جانب أخر فإن حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة

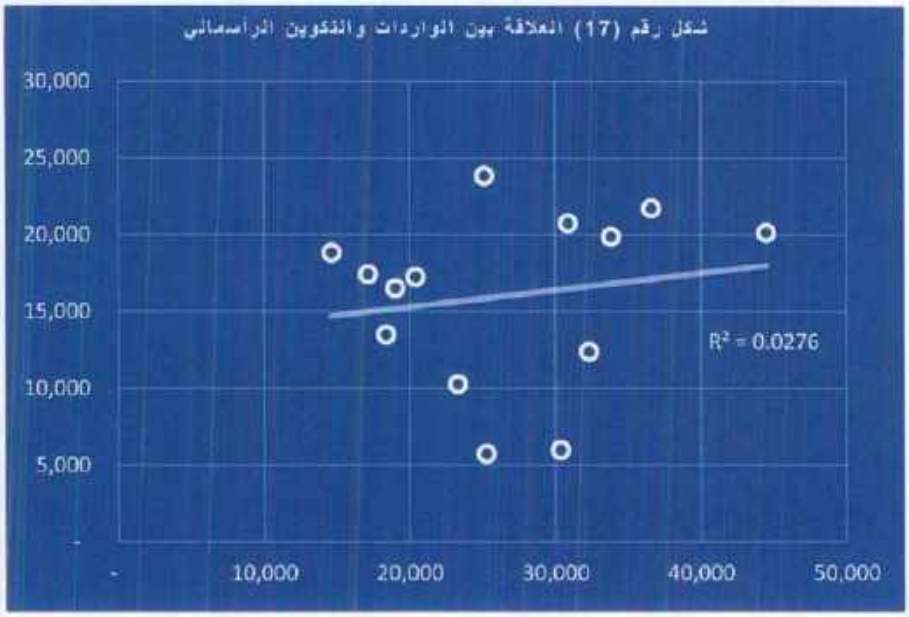

بالإضافة إلى ذلك فإن معظم السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات تأتي أهميتها النسبية من النمو في الواردات، والتي شهدت تراجعات كبيرة في السنوات الأخيرة، كما هو مبين في الشكل البياني رقم (18) الذي يُظهر أن أغلب الواردات تتجه إلى استيراد السلع الغذائية والمحروقات وبالمقارنة بين سنة

2009 وسنة 2018، نجد أن أهمية السلع الغذائية النسبية زادت أكثر من الضعفين، أما مواد الوقود

والمحروقات فقد تضـاعفت أهميتها النسـبية بحوالي 17 مرة، وهذا يعكس المشـاكل في أنشـطة النفط والغاز وأنشطة التكرير، أما الآلات والمعدات فقد انخفضت أهميتها النسبية الى النصف تقريباً عمّ كانت عليه في عام 2009، ولا شك أن لخروج الشركات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد بعد عام 2011 وما نتج عنه من توقف لأغلب المشروعات التنموية دور أساسي في هذا التراجع ، لكن وللجزم تماماً لا بد من دراسات متخصصة يتم من خلالها تحليل الطبيعة السببية بين كل من الواردات الرأسمالية، والتكوينات الرأسمالية المختلفة.

ويُظهر الشكل رقم (19) تطور التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل خلال الفترة 2006-2019.

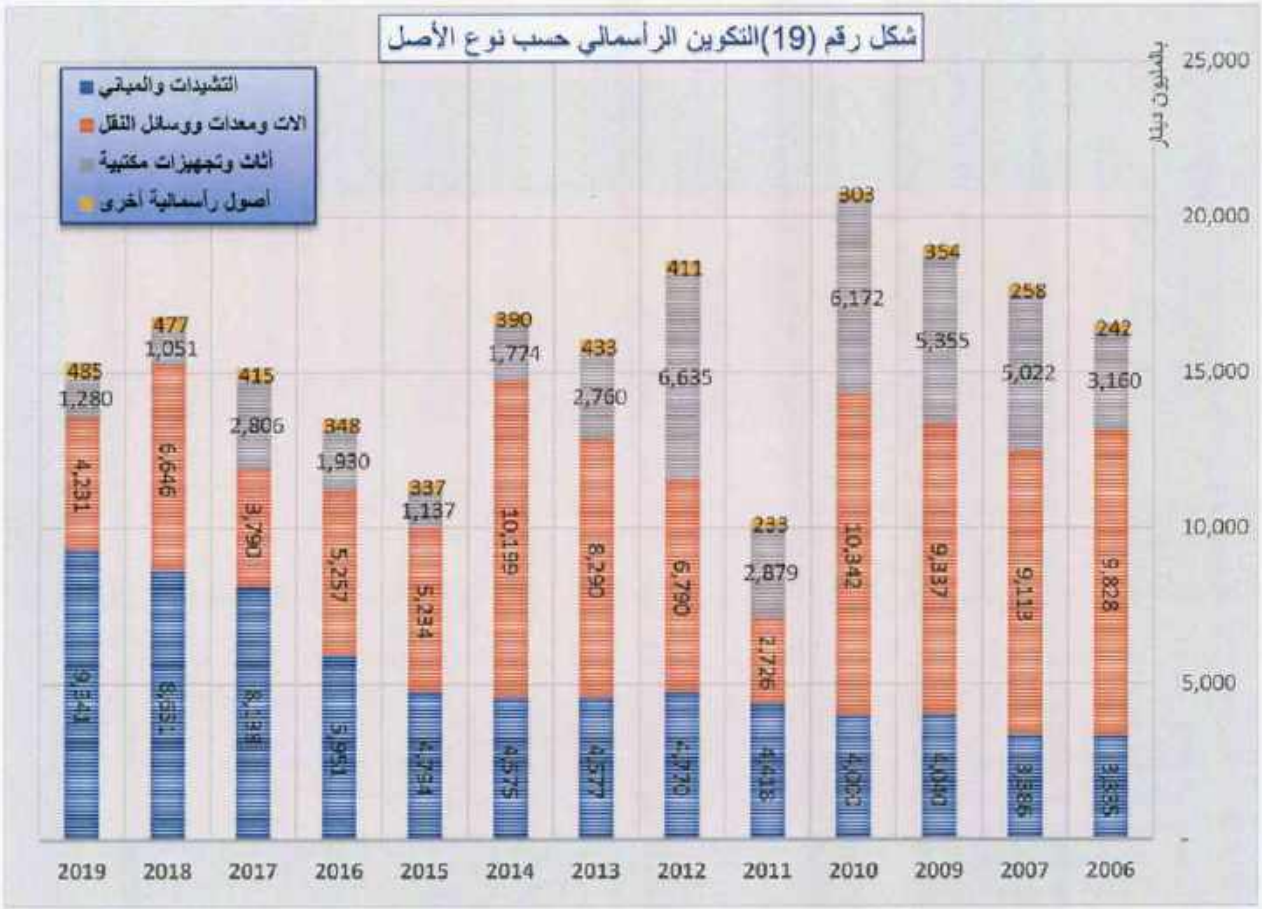

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

إن متوسط نصيب الفرد من الناتج ليس مقياساً حقيقياً لدخل الفرد؛ فهو عبارة عن قيمة الناتج مُقسَّم على عدد السكان (المقيمين)، وغالبًا ما يُعدّ إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوى المعيشة

شكل رقم (20) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة

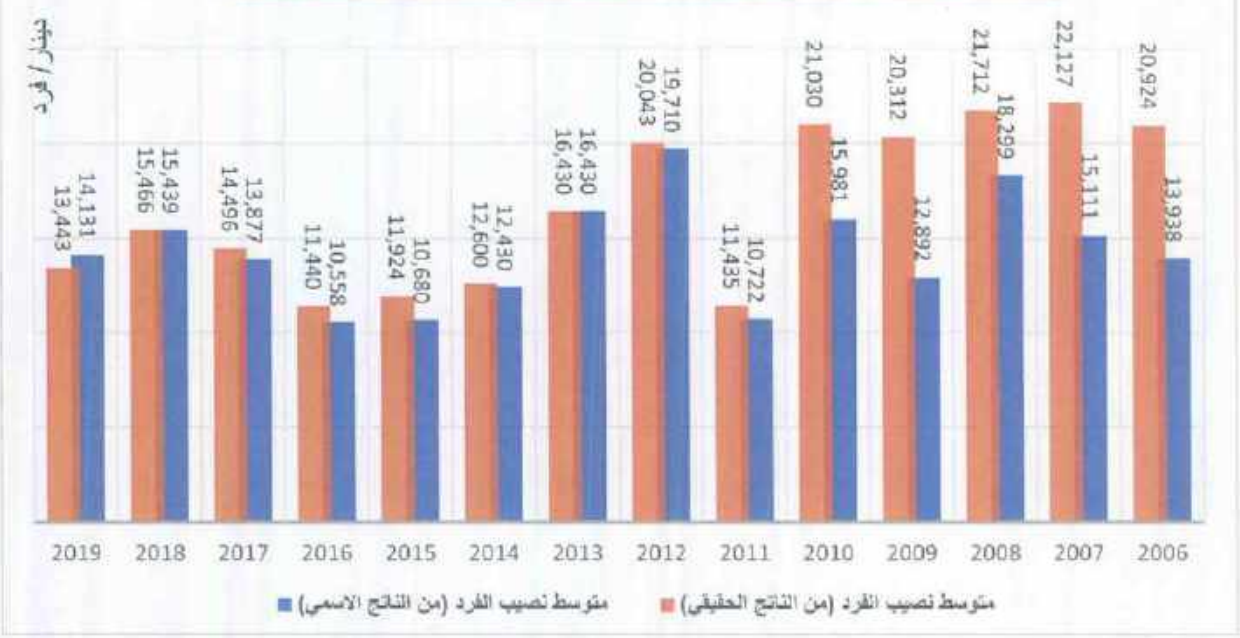

وتُظهر البيانات كما في الشكل البياني (20) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع خلال الفترة 2006-2010 مرتبطاً بالتطور في الأنشطة الاستخراجيّة بشكل واضح إذا ما

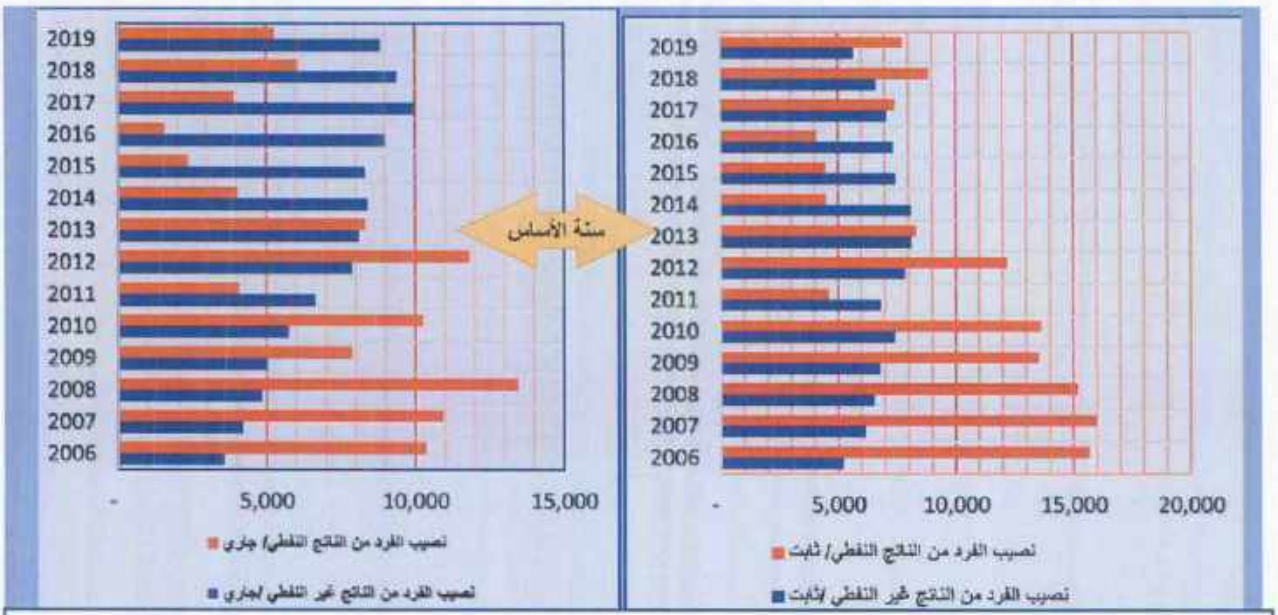

شكل رقم (21)
نصيب الفرد من الناتج النفطي وغير النفطي بالأسعار الجارية والثابتة

تمت المقارنة مع هذه الانشطة، وبلغ في المتوسط 15245 دينار للفرد خلال الفترة المشار إليها، مسجلاً نمواً مركباً بلغ تقريباً 3.5% للفترة المشار إليها، تلى ذلك تراجعاً خلال العام 2011، ثم عاود الارتفاع في عام 2012 محققاً أعلى مستوياته بالأسعار الجارية خلال الفترة 2006-2019، أما بالأسعار الثابتة (أسعار 2013) فقد بلغ أعلى مستوياته في عام 2007 حيث بلغ نصيب الفرد أكثر من 22127 دينار للفرد، ويمكن تتبع باقي التطور لنصيب الفرد من خلال الرسمين البيانيين رقم 20 و21 بالأسعار الجارية والثابتة وتأثير الأنشطة الرئيسية في هذا التطور، حيث يُظهر الشكل رقم (21) مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الناتج النفطي وغير النفطي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2006-2019.

بصفة عامة فإن الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على القيمة النقدية للسلع والخدمات، وبالتالي فإنه يخضع للتضخم المُسجَّل في الإقتصاد، كما أن القيمة بالأسعار الجارية في الغالب تكون أعلى من القيمة بالأسعار الثابتة في السنوات التي تسبق سنة الأساس وبالعكس في السنوات اللاحقة لسنة الأساس، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في تغيير كمية أو جودة السلع والخدمات المنتجة.

ويُظهر الشكل البياني رقم (22) الذي يقيس تطور نصيب الفرد بالدولار فجوة تظهر الفرق بين السعر الرسمي والأسعار الموازية في السوق الموازية، وهذا يُظهر أن نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الرسمية غير حقيقي لكون أن أغلب السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك يتم تثمينها بالأسعار الموازية حتى ولو كان مصدرها الاعتمادات المصرفية، وقد يحتاج هذا الجانب مزيدا من الدراسات والبحوث المتخصصة لدراسة آثاره وانعكاساتهُ على السوق المحلي وتأثير ذلك على إنتاجية الإقتصاد والأسعار وميزانية الاسرة.

شكل رقم (22) تطور نصيب الفرد/ دولار

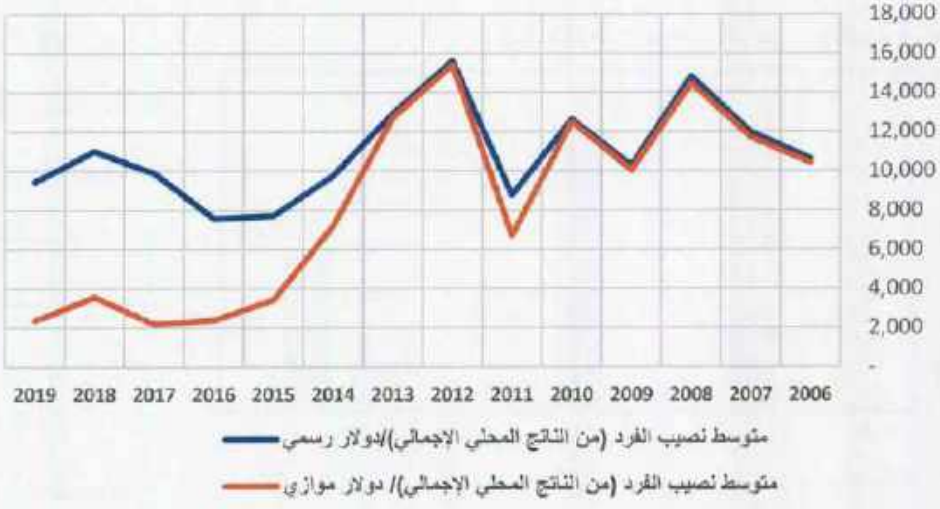

الـــدعم

Subsidy

يشـمل الدعم المحتسـب في الإقتصـاد الوطني بالأسـاس الغاز الطبيعي وغاز الطهي والمنتجات النفطية المكررة سواء تم إنتاجها محلياً أو تم اسـتيرادها وبيعها بأسعار غير ذات دلالة إقتصادية، وتتأثر قيمة الدعم المحتسـب وكما هو معروف بأسـعار النفط الخـام والغـاز الطبيعي في السـوق العالمية، فكلما ارتفعت الأسـعار عالمياً زادة قيمة فاتورة الدعم المحتسـب في أي اقتصـاد، والعكس صـحيح، وقد بلغ حجم الدعم للاقتصـاد مستويات قياسية تجاوز 23.5 مليار دينار في عام 2013 وهي سنة الأساس لهذه السلسلة بنسبة 27.4% للناتج وهي أعلى نسبة مسجلة بالأسعار الجارية، في حين كانت أعلى نسبة بالأسعار الثابتة في نفس العام وقد بلغت 21.1% .

شكل رقم (23) قيمة الدعم حسب الانشطة 2006

في حين كان حجم الدعم في الإقتصـاد كنسـبة الى النـاتج عـام 2006 حوالي 10.8 % بالأسـعار الجارية و10.9 % بالأسعار الثابتة، ومن خلال الشكل رقم (23) يمكن معرفة توزيعات قيم الدّعم لعام 2006 على الأنشطة، ومقارنته مع الشكل رقم (24) ومعرفة التغيرات التي طرأت على هيكل الدعم في عام 2019 بين بداية هذه السلسلة ونهايتها، وقد بلغ متوسط الدعم المقدم خلال الفترة حوالي 12.4 مليار دينار بالأسـعار الجارية، وحوالي 15.6 مليار بالأسـعار الثابتة، لكن وجب التنويه إلى أن هناك تقلبات كثيرة حدثة خلال هذه الفترة، ولعل أبرزها زيادة حجم الدعم للواردات من المشـتقات، والذي يعكس

شكل رقم (24) قيمة الدعم حسب الانشطة 2019

المشاكل التي مرَّ بها نشاط النفط عموماً والتكرير خصوصاً، كما أن الدعم في البتروكيماويات واللدائن لم يُرفع، بل لأنَّ الإنتاج توقف، كما أن حجم الدعم يشمل دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية وغيرها.

ويشمل الدعم أيضاً جوانب أخري لعل أهمها دعم الشركات المتعثرة - لم يتم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية - ودعم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنظافة والمياه والصرف الصحي وجوانب أخرى كالإعفاءات الضريبية الممنوحة في بعض الأنشطة أو لبعض الشركات، أو وفقا لقوانين تشجيع الاستثمار.

يشمل الدعم المحتسب في هذه النشرة بشكل عام الأنشطة التالية:

- صناعة التكرير.
- إنتاج الكهرباء، والمياه، وصناعة الحديد، والإسمنت.
- صناعة البتروكيماويات واللدائن.
- دعم شركات النظافة، والمياه، والصرف الصحي، والنهر الصناعي.
- دعم الواردات من المشتقات النفطية والادوية والسلع التموينية.

يمكن تتبع تطور الدعم من خلال الشكل رقم (25) والذي يُظهر ارتباط قيمة الدعم بالأسعار العالمية كما سبق الإشارة لذلك، ويؤدي الدعم في العموم لمشاكل كثيرة في الإقتصاد من هدر للموارد وعدم العدالة في التوزيع، وكذلك مزاحمة الإنفاق العام الدَّاعم للنمو، حيث تكون أهمية الإنفاق على دعم

شكل رقم (25) تطور إجمالي قيمة الدعم المحتسب

المحروقات والمواد الغذائية أو الاستهلاكية بشكل عام أكثر أهمية من الإنفاق على البنية الأساسية الضرورية، أو التعليم أو الصحة، مما يترتب عليه إشكاليات كثيرة تنعكس معظمها في أنشطة غير مشروعة كالتهريب والفساد وظهور السوق الموازي للسلع المدعومة.

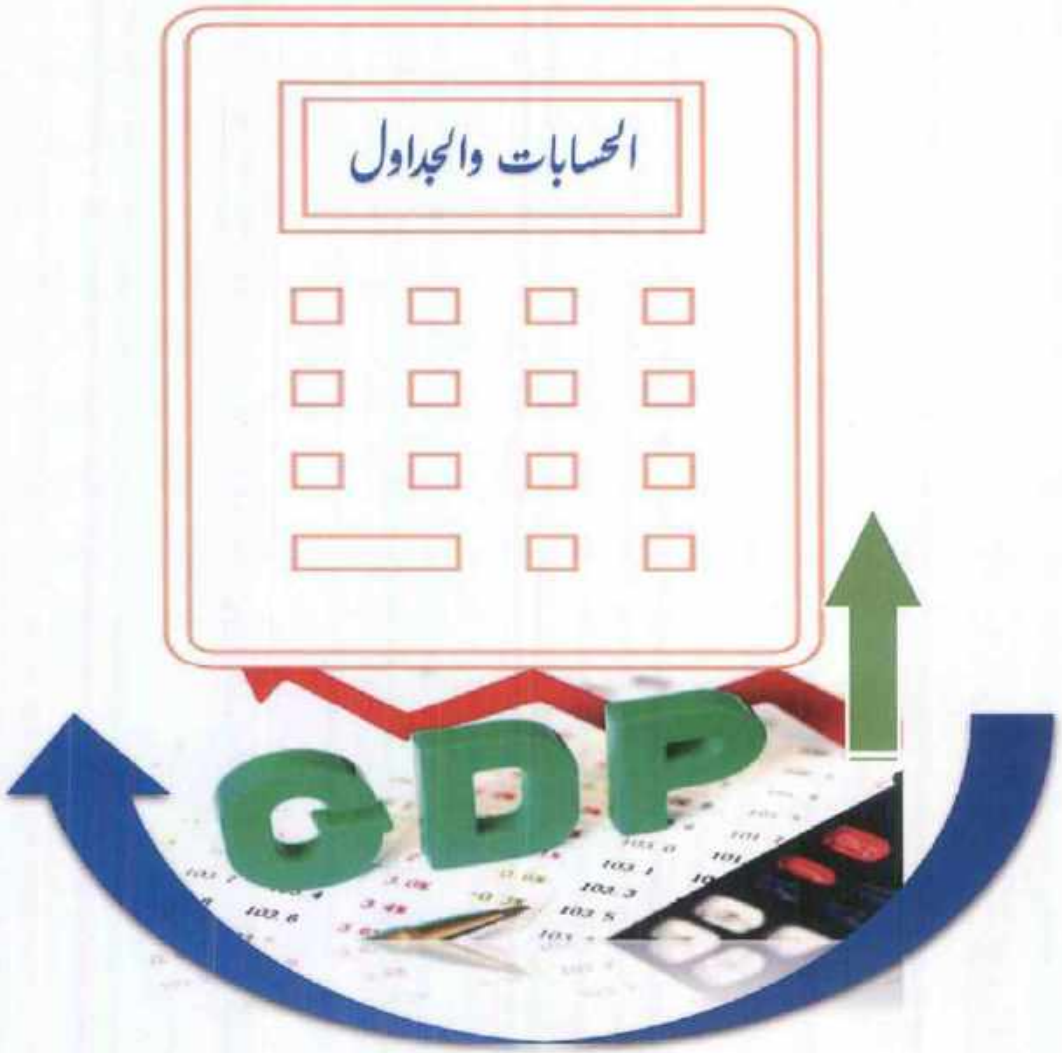
الحسابات والجداول
GDP

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بالأسعار الجارية للسنوات 2006-2012

القيمة: بالمليون دينار

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تعويضات العاملين	8,766.4	11,548.1	12,298.3	13,510.0	16,423.9	23,762.8	26,026.7
فائض التشغيل	72,425.2	77,968.3	97,467.7	62,863.0	79,502.6	38,211.4	96,840.4
اهلاك رأس المال	4,631.6	4,822.8	6,061.8	6,359.7	8,055.6	6,618.2	8,974.1
الضرائب على الانتاج والواردات	975.1	1,076.3	1,158.1	1,570.2	2,120.5	803.8	1,065.3
ناقصا الإعانات	7,860.3	9,514.0	10,890.0	8,077.3	10,611.0	10,429.8	16,151.4
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	78,938.1	85,901.5	106,096.0	76,225.6	95,491.6	58,966.5	116,755.2

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	7,945.7	11,508.7	12,821.4	13,896.3	16,670.3	25,769.6	28,454.2
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	18,112.6	20,066.7	22,557.1	28,126.2	27,000.3	20,384.3	29,070.8
التغير في المخزون	50.1	(1,364.2)	(417.7)	747.0	(1,908.0)	(5,278.7)	(837.6)
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	16,565.0	17,779.7	23,403.2	19,085.4	20,816.1	10,256.9	18,606.3
صادرات السلع والخدمات	56,708.6	63,079.6	78,633.8	48,202.7	63,284.2	22,493.3	78,071.7
مطروحا/ واردات السلع والخدمات	20,444.0	25,169.0	30,902.0	33,832.0	30,371.3	14,658.8	36,610.3
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	78,938.1	85,901.5	106,096.0	76,225.6	95,491.6	58,966.5	116,755.2

يتبع الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بالأسعار الجارية للسنوات 2013-2019

القيمة: بالمليون دينار

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تعويضات العاملين	28,373.5	32,376.4	33,684.4	35,717.4	38,700.7	39,083.0	35,635.1
فائض التشغيل	72,705.3	43,510.3	31,815.0	29,971.6	51,282.4	63,319.1	62,054.8
اهلاك رأس المال	10,359.9	9,597.8	8,978.1	8,963.7	9,513.1	9,847.9	6,490.8
الضرائب على الانتاج والواردات	1,077.7	974.1	843.1	813.2	1,054.9	1,426.1	1,323.5
ناقصا الإعانات	16,693.0	13,457.9	8,031.5	6,069.7	6,945.7	9,002.2	8,668.6
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	95,823.4	73,000.7	67,289.1	69,396.2	93,605.4	104,673.9	96,835.5

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	30,340.6	31,132.9	34,207.4	33,601.3	37,691.8	36,989.6	38,569.9
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	31,821.5	31,519.7	29,763.0	34,513.8	36,674.6	35,675.4	37,325.9
التغير في المخزون	4,720.3	2,205.5	193.5	(3,909.1)	(2,317.1)	(984.5)	(1,622.1)
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	16,059.5	16,938.0	11,502.7	13,486.1	15,148.3	16,825.6	15,336.8
صادرات السلع والخدمات	57,387.3	23,534.2	14,956.6	10,116.5	25,458.1	41,465.0	41,479.6
مطروحا/ واردات السلع والخدمات	44,505.9	32,329.5	23,334.2	18,412.4	19,050.3	25,297.2	34,254.6
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	95,823.4	73,000.7	67,289.1	69,396.2	93,605.4	104,673.9	96,835.5

الجدول رقم (2) الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه وتخصيصاته للسنوات (2006-2012)

الأسعار الجارية وبالمليون دينا

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	7,945.7	11,508.7	12,821.4	13,896.3	16,670.3	25,769.6	28,454.2
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	18,112.6	20,066.7	22,557.1	28,126.2	27,000.3	20,384.3	29,070.8
الادخار	49,440.8	52,753.2	65,885.6	26,587.4	43,668.4	5,802.4	44,263.0
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من/الى العالم الخارجي	1,506.0	4,420.0	4,041.0	1,785.0	2,206.0	68.0	(2,434.0)
الضرائب على الإنتاج والواردات	975.1	1,076.3	1,158.1	1,570.2	2,120.5	803.8	1,065.3
ناقص : الإعانات	7,860.3	9,514.0	10,890.0	8,077.3	10,611.0	10,429.8	16,151.4
صافي التحويلات الجارية الأخرى من/الى العالم الخارج	(262.8)	(1,107.1)	(2,050.0)	(1,965.0)	(1,032.0)	150.0	(1,894.0)
الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه)	75,499.1	84,328.6	101,264.1	68,609.9	87,339.0	51,956.3	101,788.0

يتبع الجدول رقم (2) الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه وتخصيصاته للسنوات (2013-2019)

الأسعار الجارية وبالمليون دينا

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	30,340.6	31,132.9	34,207.4	33,601.3	37,691.8	36,989.6	42,069.9
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	31,821.5	31,519.7	29,763.0	34,513.8	36,674.6	35,675.4	37,325.9
الادخار	18,644.1	67.6	(5,178.0)	(7,689.3)	10,517.5	22,380.4	9,881.8
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من/الى العالم الخارجي	(527.0)	740.7	1,641.1	1,043.9	1,787.0	1,246.5	2,079.9
الضرائب على الإنتاج والواردات	1,077.7	974.1	843.1	813.2	1,054.9	1,426.1	1,323.5
ناقص : الإعانات	16,693.0	13,457.9	8,031.5	6,069.7	6,945.7	9,002.2	8,668.6
صافي التحويلات الجارية الأخرى من/الى العالم الخارج	(517.2)	(195.0)	(96.8)	(53.0)	(156.0)	(113.9)	(89.1)
الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه)	80,806.2	62,720.2	58,792.5	60,425.8	84,883.8	95,045.4	89,277.6

الجدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الف	الزراعة والصيد والحراجة	1,156.4	1,279.2	1,420.0	1,594.2	1,665.2	1,738.6	2,053.5
باء	صيد الاسماك	41.6	44.9	48.0	50.8	53.2	64.4	66.3
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	61,965.0	66,507.2	83,103.6	49,322.4	65,619.8	25,475.5	78,425.3
دال	الصناعات التحويلية	3,686.2	3,947.3	4,837.2	3,840.4	3,780.4	2,187.2	2,698.4
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	967.4	1,089.6	1,371.3	1,453.2	1,193.8	1,148.3	1,961.3
واو	الإنشاءات	1,796.7	1,238.1	1,846.0	1,636.4	1,736.1	2,971.3	3,006.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	2,113.7	2,344.9	3,223.0	3,244.8	3,577.4	5,242.4	5,797.8
حاء	الفنادق والمطاعم	261.5	268.3	247.3	288.6	277.2	183.9	218.2
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,473.0	3,110.9	3,769.8	3,589.7	4,689.6	2,340.9	4,866.1
ياء	الوساطة المالية	3,335.9	3,658.9	4,206.1	3,800.0	4,096.5	2,065.0	5,104.7
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	3,779.4	3,966.3	4,393.2	4,801.5	4,854.3	5,545.0	6,867.0
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4,885.0	7,583.4	8,037.7	9,761.8	13,050.0	20,058.2	21,342.8
ميم	التعليم**	12.3	12.2	14.0	16.2	18.7	21.8	25.4
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	37.0	41.8	47.3	53.6	58.3	73.7	76.7
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	67.3	73.8	84.1	86.6	89.1	100.9	126.5
مجموع الأنشطة		**86,578.4**	**95,166.7**	**116,648.5**	**83,540.1**	**104,759.6**	**69,217.1**	**132,636.9**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	755.2	827.5	820.7	807.3	777.5	624.6	795.6
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**85,823.2**	**94,339.2**	**115,827.8**	**82,732.7**	**103,982.1**	**68,592.5**	**131,841.2**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	63,717.1	68,213.9	85,198.3	50,438.6	66,691.7	26,087.6	79,164.4
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	22,106.1	26,125.4	30,629.5	32,294.2	37,290.4	42,505.0	52,676.8
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(6,885.1)	(8,437.7)	(9,731.9)	(6,507.1)	(8,490.5)	(9,626.0)	(15,086.1)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	975.1	1,076.3	1,158.1	1,570.2	2,120.5	803.8	1,065.3
-	اعانات على المنتجات	7,860.3	9,514.0	10,890.0	8,077.3	10,611.0	10,429.8	16,151.4
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**78,938.1**	**85,901.5**	**106,096.0**	**76,225.6**	**95,491.6**	**58,966.5**	**116,755.2**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والمذابات المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,469.2	2,832.4	3,057.1	3,522.3	3,720.9	3,852.8
باء	صيد الاسماك	70.4	98.0	119.1	143.3	104.7	110.3	106.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	26,723.5	16,021.4	10,907.3	27,699.3	43,738.2	38,650.9
دال	الصناعات التحويلية	2,840.2	3,332.7	2,786.3	2,536.6	2,627.3	2,932.6	2,821.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,088.5	2,220.0	2,147.8	2,121.5	2,122.3	2,120.1
واو	الإنشاءات	1,895.6	1,997.2	2,408.4	2,504.8	4,039.3	3,205.5	3,182.9
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,172.5	5,499.1	3,095.8	7,618.9	10,884.8	6,641.5	6,413.2
حاء	الفنادق والمطاعم	236.9	246.3	251.9	231.4	218.5	230.2	213.1
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,199.6	4,265.9	4,130.8	4,526.7	5,673.9	2,492.5
ياء	الوساطة المالية	3,970.4	3,998.1	3,559.9	3,604.0	3,491.6	3,474.1	3,174.4
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,646.8	8,846.3	8,414.2	8,852.4	8,999.5	10,486.4
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	23,358.2	26,654.8	28,405.4	29,674.7	31,615.8	31,584.0	30,714.9
ميم	التعليم**	29.9	35.4	42.1	50.5	60.9	74.0	90.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	89.2	109.6	117.0	144.1	161.5	190.3	224.6
سين	انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	125.6	135.2	164.1	149.2	157.4	159.1	190.9
مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة		**112,217.2**	**86,234.0**	**75,136.1**	**75,314.6**	**100,084.2**	**112,856.3**	**104,734.7**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	778.5	749.5	658.6	662.0	588.0	606.3	554.0
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	111,438.7	85,484.5	74,477.5	74,652.7	99,496.2	112,250.0	104,180.7
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	56,423.9	27,782.5	16,495.2	11,195.8	27,975.8	44,087.2	38,945.6
2	الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55,014.8	57,702.0	57,982.3	63,456.9	71,520.4	68,162.8	65,235.1
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(15,615.3)	(12,483.7)	(7,188.4)	(5,256.5)	(5,890.8)	(7,576.1)	(7,345.2)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,077.7	974.1	843.1	813.2	1,054.9	1,426.1	1,323.5
-	اعانات على المنتجات	16,693.0	13,457.9	8,031.5	6,069.7	6,945.7	9,002.2	8,668.6
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**95,823.4**	**73,000.7**	**67,289.1**	**69,396.2**	**93,605.4**	**104,673.9**	**96,835.5**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والغاز المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة : بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,393.1	1,244.6	1,296.4	1,343.7	1,449.8	1,531.9	2,124.3
باء	صيد الاسماك	60.6	58.0	59.0	60.7	61.7	64.3	68.8
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	94,738.5	97,998.5	94,266.9	84,972.6	87,681.8	29,081.1	80,858.7
دال	الصناعات التحويلية	4,404.5	4,672.8	4,811.8	4,947.8	4,110.4	1,940.0	2,754.3
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	844.7	593.1	843.9	1,119.3	1,153.0	789.2	1,682.9
واو	الانشاءات	2,135.2	2,347.0	2,473.6	2,480.8	2,224.8	1,174.7	1,237.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,412.9	5,074.2	6,095.2	6,511.0	6,772.7	4,825.4	5,697.9
حاء	الفنادق والمطاعم	359.1	347.3	308.5	350.8	320.9	178.2	215.0
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	3,168.2	3,837.7	4,549.2	4,241.0	5,572.6	2,491.5	4,857.3
ياء	الوساطة المالية	4,899.2	5,297.7	5,390.3	5,357.2	5,248.4	2,058.0	5,061.4
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	6,424.4	6,282.9	6,251.8	6,798.2	6,848.1	7,019.8	7,169.7
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	5,810.5	11,252.0	11,856.7	12,917.7	16,068.8	22,302.2	22,921.1
ميم	التعليم**	15.0	17.0	19.7	21.7	23.8	27.1	26.9
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	58.4	62.0	70.1	79.4	86.4	82.1	77.2
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	87.6	95.7	106.4	107.2	102.9	95.0	118.6
مجموع الأنشطة		**129,812.0**	**139,180.5**	**138,399.5**	**131,309.1**	**137,726.3**	**73,660.5**	**134,871.8**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	965.8	1,040.8	973.5	955.7	891.8	505.8	798.6
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**128,846.1**	**138,139.7**	**137,426.0**	**130,353.4**	**136,834.4**	**73,154.7**	**134,073.2**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	96,651.8	99,844.5	96,068.3	86,849.4	88,722.9	29,540.9	81,568.8
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	32,194.3	38,295.2	41,357.6	43,504.0	48,111.5	43,613.8	52,504.4
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(10,572.9)	(12,498.0)	(11,988.0)	(10,434.9)	(10,887.3)	(10,607.6)	(17,218.4)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,462.1	1,574.0	1,374.1	2,468.0	2,787.8	855.4	1,083.3
-	اعانات على المنتجات	12,035.0	14,072.0	13,362.1	12,903.0	13,675.1	11,463.0	18,301.6
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**118,273.2**	**125,641.6**	**125,438.0**	**119,918.5**	**125,947.1**	**62,547.2**	**116,854.9**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة : بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,360.3	2,015.1	1,511.5	1,300.0	1,361.9	1,646.3
باء	صيد الاسماك	70.4	93.8	98.8	91.6	49.6	46.0	46.3
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	29,741.8	30,289.1	27,985.2	52,410.1	63,580.2	56,668.3
دال	الصناعات التحويلية	2,840.2	3,305.7	2,998.1	2,939.5	2,674.3	2,672.9	2,120.6
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,117.9	1,905.7	1,941.2	2,047.1	2,008.2	1,999.1
واو	الانشاءات	1,895.6	1,791.4	1,443.2	1,638.0	1,366.9	1,669.4	1,748.2
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,172.5	5,738.4	3,306.3	5,487.6	5,824.3	3,794.8	1,922.7
حاء	الفنادق والمطاعم	236.9	240.5	207.9	142.4	91.5	87.0	82.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,132.3	4,296.9	3,951.3	3,862.6	4,504.7	2,138.7
ياء	الوساطة المالية	3,970.4	4,025.8	3,701.8	3,574.2	3,306.1	3,094.4	2,374.3
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,501.2	8,566.2	7,846.9	7,947.6	7,998.8	8,756.6
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	23,358.2	25,021.0	24,615.8	24,104.6	23,250.6	21,786.0	19,714.4
ميم	التعليم**	29.9	34.4	36.6	30.7	23.8	27.5	35.7
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	89.2	107.4	110.4	93.7	94.0	104.8	118.1
سين	انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	125.6	134.7	134.6	88.5	59.1	55.0	66.8
مجموع الأنشطة		**112,217.2**	**87,346.7**	**83,726.6**	**81,427.2**	**104,307.5**	**112,791.5**	**99,438.6**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	778.5	697.6	579.1	534.5	369.6	348.7	325.7
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**111,438.7**	**86,649.2**	**83,147.5**	**80,892.6**	**103,937.9**	**112,442.8**	**99,113.0**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	56,423.9	30,907.0	31,294.2	28,949.7	53,170.0	64,354.8	57,318.1
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	55,014.8	55,742.2	51,853.2	51,942.9	50,767.9	48,088.0	41,794.9
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(15,615.3)	(12,906.2)	(10,025.8)	(8,861.2)	(8,502.2)	(9,428.2)	(7,631.6)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,077.7	986.7	939.5	879.2	1,099.4	1,425.3	1,256.5
-	اعانات على المنتجات	16,693.0	13,892.9	10,965.3	9,740.4	9,601.6	10,853.5	8,888.1
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**95,823.4**	**73,743.0**	**73,121.6**	**72,031.4**	**95,435.7**	**103,014.6**	**91,481.4**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والأدهن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الف	الزراعة والصيد والحراجة	(10.17)	10.62	11.01	12.27	4.46	4.41	18.11
باء	صيد الاسماك	2.13	7.77	6.86	5.96	4.66	21.03	2.98
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	27.55	7.33	24.95	(40.65)	33.04	(61.18)	207.85
دال	الصناعات التحويلية	19.10	7.08	22.55	(20.61)	(1.56)	(42.14)	23.37
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	9.41	12.63	25.86	5.97	(17.85)	(3.81)	70.80
واو	الانشاءات	118.47	(31.09)	49.10	(11.35)	6.09	71.15	1.19
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	(24.46)	10.94	37.45	0.68	10.25	46.54	10.60
حاء	الفنادق والمطاعم	0.80	2.60	(7.80)	16.69	(3.97)	(33.66)	18.70
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	17.74	25.80	21.18	(4.78)	30.64	(50.08)	107.87
ياء	الوساطة المالية	14.01	9.68	14.96	(9.65)	7.80	(49.59)	147.21
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	18.37	4.94	10.76	9.29	1.10	14.23	23.84
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	8.99	55.24	5.99	21.45	33.68	53.70	6.40
ميم	التعليم**	15.13	(0.50)	14.75	15.23	15.75	16.32	16.94
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	14.86	13.03	12.98	13.36	8.76	26.42	4.18
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	17.63	9.73	13.96	2.91	2.92	13.28	25.26
مجموع الأنشطة		**22.69**	**9.92**	**22.57**	**(28.38)**	**25.40**	**(33.93)**	**91.62**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	13.40	9.57	(0.83)	(1.63)	(3.70)	(19.67)	27.39
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**22.78**	**9.92**	**22.78**	**(28.57)**	**25.68**	**(34.03)**	**92.21**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	27.31	7.06	24.90	(40.80)	32.22	(60.88)	203.46
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	11.35	18.18	17.24	5.43	15.47	13.98	23.93
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	15.05	22.55	15.34	(33.14)	30.48	13.37	56.72
+	الضرائب على المنتجات والواردات	5.93	10.37	7.61	35.58	35.05	(62.09)	32.53
-	اعانات على المنتجات	13.83	21.04	14.46	(25.83)	31.37	(1.71)	54.86
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**23.50**	**8.82**	**23.51**	**(28.15)**	**25.28**	**(38.25)**	**98.00**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط. أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والأدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	9.29	10.03	14.71	7.93	15.22	5.64	3.54
باء	صيد الاسماك	6.17	39.25	21.52	20.31	(26.90)	5.35	(3.41)
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	(29.01)	(52.00)	(40.05)	(31.92)	153.95	57.90	(11.63)
دال	الصناعات التحويلية	5.26	17.34	(16.39)	(8.96)	3.58	11.62	(3.81)
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.70	4.71	6.29	(3.25)	(1.22)	0.04	(0.11)
واو	الانشاءات	(36.95)	5.36	20.59	4.00	61.26	(20.64)	(0.70)
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.46	(10.91)	(43.70)	146.10	42.87	(38.98)	(3.44)
حاء	الفنادق والمطاعم	8.55	3.96	2.29	(8.14)	(5.57)	5.34	(7.43)
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	30.36	(18.03)	(17.96)	(3.17)	9.58	25.34	(56.07)
ياء	الوساطة المالية	(22.22)	0.70	(10.96)	1.24	(3.12)	(0.50)	(8.62)
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4.45	6.61	15.69	(4.88)	5.21	1.66	16.52
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	9.44	14.11	6.57	4.47	6.54	(0.10)	(2.75)
ميم	التعليم**	17.60	18.31	19.06	19.85	20.66	21.49	22.32
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	16.24	22.82	6.77	23.21	12.03	17.88	18.01
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	(0.70)	7.67	21.39	(9.07)	5.50	1.05	20.01
مجموع الأنشطة		**(15.40)**	**(23.15)**	**(12.87)**	**0.24**	**32.89**	**12.76**	**(7.20)**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	(2.16)	(3.71)	(12.13)	0.51	(11.17)	3.12	(8.62)
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**(15.48)**	**(23.29)**	**(12.88)**	**0.24**	**33.28**	**12.82**	**(7.19)**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	(28.73)	(50.76)	(40.63)	(32.13)	149.88	57.59	(11.66)
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	4.44	4.88	0.49	9.44	12.71	(4.69)	(4.30)
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	3.51	(20.05)	(42.42)	(26.88)	12.07	28.61	(3.05)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1.16	(9.61)	(13.45)	(3.54)	29.72	35.19	(7.20)
-	اعانات على المنتجات	3.35	(19.38)	(40.32)	(24.43)	14.43	29.61	(3.70)
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**(17.93)**	**(23.82)**	**(7.82)**	**3.13**	**34.89**	**11.82**	**(7.49)**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والغازات المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (6) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

100=2013 %

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الف	الزراعة والصيد والحراجة	(10.10)	(10.67)	4.16	3.65	7.89	5.66	38.67
باء	صيد الاسماك	0.57	(4.18)	1.71	2.80	1.77	4.08	6.99
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	7.31	3.44	(3.81)	(9.86)	3.19	(66.83)	178.05
دال	الصناعات التحويلية	87.88	6.09	2.97	2.83	(16.92)	(52.80)	41.97
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	18.02	(29.79)	42.30	32.63	3.01	(31.55)	113.24
واو	الانشاءات	(14.20)	9.92	5.39	0.29	(10.32)	(47.20)	5.36
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	(26.46)	(6.26)	20.12	6.82	4.02	(28.75)	18.08
حاء	الفنادق والمطاعم	(1.78)	(3.29)	(11.17)	13.70	(8.50)	(44.49)	20.68
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	9.11	21.13	18.54	(6.77)	31.40	(55.29)	94.96
ياء	الوساطة المالية	7.47	8.13	1.75	(0.61)	(2.03)	(60.79)	145.94
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4.16	(2.20)	(0.50)	8.74	0.73	2.51	2.13
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	(8.08)	93.65	5.37	8.95	24.39	38.79	2.78
ميم	التعليم**	17.39	13.28	15.89	9.96	9.87	13.71	(0.87)
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	14.86	6.17	12.98	13.36	8.76	(4.99)	(5.93)
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	13.53	9.32	11.16	0.72	(3.95)	(7.68)	24.82
مجمـــــــــوع الأنـــشطـــــــة		**5.31**	**7.22**	**(0.56)**	**(5.12)**	**4.89**	**(46.52)**	**83.10**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	16.07	7.77	(6.47)	(1.83)	(6.68)	(43.29)	57.88
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**5.24**	**7.21**	**(0.52)**	**(5.15)**	**4.97**	**(46.54)**	**83.27**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	7.15	3.30	(3.78)	(9.60)	2.16	(66.70)	176.12
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	(0.12)	18.95	8.00	5.19	10.59	(9.35)	20.38
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(0.56)	18.21	(4.08)	(12.96)	4.34	(2.57)	62.32
+	الضرائب على المنتجات والواردات	(9.07)	7.66	(12.70)	79.61	12.96	(69.32)	26.64
-	اعانات على المنتجات	(1.68)	16.93	(5.04)	(3.44)	5.98	(16.18)	59.66
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**5.79**	**6.23**	**(0.16)**	**(4.40)**	**5.03**	**(50.34)**	**86.83**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيمياوية والداخل المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (6) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

100=2013 %

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الف	الزراعة والصيد والحراجة	5.64	5.17	(14.63)	(24.99)	(14.00)	4.76	20.88
باء	صيد الاسماك	2.34	33.28	5.37	(7.31)	(45.90)	(7.14)	0.58
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	(31.15)	(46.58)	1.84	(7.61)	87.28	21.31	(10.87)
دال	الصناعات التحويلية	3.12	16.39	(9.31)	(1.95)	(9.02)	(0.05)	(20.66)
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	18.52	6.18	(10.02)	1.86	5.46	(1.90)	(0.45)
واو	الانشاءات	53.16	(5.50)	(19.44)	13.50	(16.55)	22.13	4.72
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	8.33	(7.03)	(42.38)	65.97	6.13	(34.84)	(49.33)
حاء	الفنادق والمطاعم	10.19	1.50	(13.56)	(31.48)	(35.78)	(4.89)	(5.08)
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	30.60	(19.09)	(16.28)	(8.04)	(2.25)	16.62	(52.52)
ياء	الوساطة المالية	(21.55)	1.40	(8.05)	(3.45)	(7.50)	(6.40)	(23.27)
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية والنشطة المشاريع التجارية	0.04	4.58	14.20	(8.40)	1.28	0.64	9.47
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	1.91	7.12	(1.62)	(2.08)	(3.54)	(6.30)	(9.51)
ميم	التعليم**	11.31	15.13	6.17	(15.91)	(22.53)	15.50	29.76
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	15.52	20.45	2.79	(15.20)	0.36	11.45	12.77
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	5.87	7.27	(0.07)	(34.23)	(33.28)	(6.97)	21.51
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**(16.80)**	**(22.16)**	**(4.14)**	**(2.75)**	**28.10**	**8.13**	**(11.84)**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	(2.52)	(10.39)	(16.98)	(7.69)	(30.85)	(5.66)	(6.60)
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**(16.88)**	**(22.24)**	**(4.04)**	**(2.71)**	**28.49**	**8.18**	**(11.85)**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	(30.83)	(45.22)	1.25	(7.49)	83.66	21.04	(10.93)
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	4.78	1.32	(6.98)	0.17	(2.26)	(5.28)	(13.09)
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	(9.31)	(17.35)	(22.32)	(11.62)	(4.05)	10.89	(19.06)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	(0.51)	(8.45)	(4.79)	(6.41)	25.04	29.64	(11.84)
-	اعانات على المنتجات	(8.79)	(16.77)	(21.07)	(11.17)	(1.43)	13.04	(18.11)
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**(18.00)**	**(23.04)**	**(0.84)**	**(1.49)**	**32.49**	**7.94**	**(11.20)**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (7) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1.35	1.36	1.23	1.93	1.60	2.53	1.56
باء	صيد الاسماك	0.05	0.05	0.04	0.06	0.05	0.09	0.05
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	72.20	70.50	71.75	59.62	63.11	37.14	59.48
دال	الصناعات التحويلية	4.30	4.18	4.18	4.64	3.64	3.19	2.05
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.13	1.15	1.18	1.76	1.15	1.67	1.49
واو	الانشاءات	2.09	1.31	1.59	1.98	1.67	4.33	2.28
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	2.46	2.49	2.78	3.92	3.44	7.64	4.40
حاء	الفنادق والمطاعم	0.30	0.28	0.21	0.35	0.27	0.27	0.17
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2.88	3.30	3.25	4.34	4.51	3.41	3.69
ياء	الوساطة المالية	3.89	3.88	3.63	4.59	3.94	3.01	3.87
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4.40	4.20	3.79	5.80	4.67	8.08	5.21
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	5.69	8.04	6.94	11.80	12.55	29.24	16.19
ميم	التعليم**	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.03	0.02
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.04	0.04	0.04	0.06	0.06	0.11	0.06
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.08	0.08	0.07	0.10	0.09	0.15	0.10
	مجموع الأنشطة	100.88	100.88	100.71	100.98	100.75	100.91	100.60
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.88	0.71	0.98	0.75	0.91	0.60
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	74.24	72.31	73.56	60.97	64.14	38.03	60.05
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	25.76	27.69	26.44	39.03	35.86	61.97	39.95
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	-8.02	-8.94	-8.40	-7.87	-8.17	-14.03	-11.44
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1.14	1.14	1.00	1.90	2.04	1.17	0.81
-	اعانات على المنتجات	9.16	10.08	9.40	9.76	10.20	15.21	12.25
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	91.98	91.06	91.60	92.13	91.83	85.97	88.56

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (7) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات(2013-2019)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2.01	2.89	3.80	4.10	3.54	3.31	3.70
باء	صيد الاسماك	0.06	0.11	0.16	0.19	0.11	0.10	0.10
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	49.96	31.26	21.51	14.61	27.84	38.96	37.10
دال	الصناعات التحويلية	2.55	3.90	3.74	3.40	2.64	2.61	2.71
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	2.44	2.98	2.88	2.13	1.89	2.03
واو	الانشاءات	1.70	2.34	3.23	3.36	4.06	2.86	3.06
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.54	6.43	4.16	10.21	10.94	5.92	6.16
حاء	الفنادق والمطاعم	0.21	0.29	0.34	0.31	0.22	0.21	0.20
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	5.69	6.08	5.73	5.53	4.55	5.05	2.39
ياء	الوساطة المالية	3.56	4.68	4.78	4.83	3.51	3.09	3.05
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	6.44	8.95	11.88	11.27	8.90	8.02	10.07
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	20.96	31.18	38.14	39.75	31.78	28.14	29.48
ميم	التعليم**	0.03	0.04	0.06	0.07	0.06	0.07	0.09
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.08	0.13	0.16	0.19	0.16	0.17	0.22
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.11	0.16	0.22	0.20	0.16	0.14	0.18
مجموع الأنشطة		100.70	100.88	100.88	100.89	100.59	100.54	100.53
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.88	0.88	0.89	0.59	0.54	0.53
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	50.63	32.50	22.15	15.00	28.12	39.28	37.38
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	49.37	67.50	77.85	85.00	71.88	60.72	62.62
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	-14.01	-14.60	-9.65	-7.04	-5.92	-6.75	-7.05
+	الضرائب على المنتجات والواردات	0.97	1.14	1.13	1.09	1.06	1.27	1.27
-	اعانات على المنتجات	14.98	15.74	10.78	8.13	6.98	8.02	8.32
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	85.99	85.40	90.35	92.96	94.08	93.25	92.95

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (8) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1.08	0.90	0.94	1.03	1.06	2.09	1.58
باء	صيد الاسماك	0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	0.09	0.05
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	73.53	70.94	68.59	65.19	64.08	39.75	60.31
دال	الصناعات التحويلية	3.42	3.38	3.50	3.80	3.00	2.65	2.05
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	0.66	0.43	0.61	0.86	0.84	1.08	1.26
واو	الانشاءات	1.66	1.70	1.80	1.90	1.63	1.61	0.92
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	4.20	3.67	4.44	4.99	4.95	6.60	4.25
حاء	الفنادق والمطاعم	0.28	0.25	0.22	0.27	0.23	0.24	0.16
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2.46	2.78	3.31	3.25	4.07	3.41	3.62
ياء	الوساطة المالية	3.80	3.83	3.92	4.11	3.84	2.81	3.78
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4.99	4.55	4.55	5.22	5.00	9.60	5.35
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4.51	8.15	8.63	9.91	11.74	30.49	17.10
ميم	التعليم**	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.04	0.02
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.05	0.04	0.05	0.06	0.06	0.11	0.06
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.07	0.07	0.08	0.08	0.08	0.13	0.09
	مجموع الأنشطة	100.75	100.75	100.71	100.73	100.65	100.69	100.60
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.75	0.75	0.71	0.73	0.65	0.69	0.60
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	75.01	72.28	69.91	66.63	64.84	40.38	60.84
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	24.99	27.72	30.09	33.37	35.16	59.62	39.16
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	-8.21	-9.05	-8.72	-8.01	-7.96	-14.50	-12.84
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1.13	1.14	1.00	1.89	2.04	1.17	0.81
-	اعانات على المنتجات	9.34	10.19	9.72	9.90	9.99	15.67	13.65
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**91.79**	**90.95**	**91.28**	**91.99**	**92.04**	**85.50**	**87.16**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية و اللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (8) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات(2013-2019)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2.01	2.72	2.42	1.87	1.25	1.21	1.66
باء	صيد الاسماك	0.06	0.11	0.12	0.11	0.05	0.04	0.05
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	49.96	34.32	36.43	34.60	50.42	56.54	57.18
دال	الصناعات التحويلية	2.55	3.82	3.61	3.63	2.57	2.38	2.14
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	2.44	2.29	2.40	1.97	1.79	2.02
واو	الانشاءات	1.70	2.07	1.74	2.02	1.32	1.48	1.76
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.54	6.62	3.98	6.78	5.60	3.37	1.94
حاء	الفنادق والمطاعم	0.21	0.28	0.25	0.18	0.09	0.08	0.08
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	5.69	5.92	5.17	4.88	3.72	4.01	2.16
ياء	الوساطة المالية	3.56	4.65	4.45	4.42	3.18	2.75	2.40
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	6.44	8.66	10.30	9.70	7.65	7.11	8.83
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	20.96	28.88	29.60	29.80	22.37	19.38	19.89
ميم	التعليم**	0.03	0.04	0.04	0.04	0.02	0.02	0.04
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.08	0.12	0.13	0.12	0.09	0.09	0.12
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.11	0.16	0.16	0.11	0.06	0.05	0.07
مجموع الأنشطة		**100.70**	**100.81**	**100.70**	**100.66**	**100.36**	**100.31**	**100.33**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.81	0.70	0.66	0.36	0.31	0.33
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	50.63	35.67	37.64	35.79	51.16	57.23	57.83
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	49.37	64.33	62.36	64.21	48.84	42.77	42.17
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	-14.01	-14.89	-12.06	-10.95	-8.18	-8.38	-7.70
+	الضرائب على المنتجات والواردات	0.97	1.14	1.13	1.09	1.06	1.27	1.27
-	اعانات على المنتجات	14.98	16.03	13.19	12.04	9.24	9.65	8.97
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**85.99**	**85.11**	**87.94**	**89.05**	**91.82**	**91.62**	**92.30**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (9) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (2006-2012)

البيان	وحدة القياس	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	مليون دينار	85,823	94,339	115,828	82,733	103,982	68,593	131,841
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة ذات الصلة بإنتاجهما	مليون دينار	63,717	68,214	85,198	50,439	66,692	26,088	79,164
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	مليون دينار	22,106	26,125	30,630	32,294	37,290	42,505	52,677
عدد السكان	نسمة	6,157,692	6,242,986	6,329,565	6,417,450	6,506,659	6,397,214	6,689,133
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	الدينار الليبي	13,938	15,111	18,299	12,892	15,981	10,722	19,710
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	دولار أمريكي	10,639	11,972	14,815	10,267	12,620	8,761	15,622

يتبع الجدول رقم (9) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (2013-2019)

البيان	وحدة القياس	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	مليون دينار	111,439	85,484	74,477	74,653	99,496	112,250	104,181
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة ذات الصلة بإنتاجهما	مليون دينار	56,424	27,783	16,495	11,196	27,976	44,087	38,946
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	مليون دينار	55,015	57,702	57,982	63,457	71,520	68,163	65,235
عدد السكان	نسمة	6,782,439	6,877,151	6,973,291	7,070,880	7,169,941	7,270,495	7,372,564
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	الدينار الليبي	16,430	12,430	10,680	10,558	13,877	15,439	14,131
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	دولار أمريكي	12,937	9,788	7,739	7,596	10,204	11,107	10,093

الجدول رقم (10)متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2006-2012)

(100=2013)

البيان	وحدة القياس	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	مليون دينار	128,846	138,140	137,426	130,353	136,834	73,155	134,073
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة ذات الصلة بإنتاجهما	مليون دينار	96,652	99,844	96,068	86,849	88,723	29,541	81,569
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	مليون دينار	32,194	38,295	41,358	43,504	48,112	43,614	52,504
عدد السكان	نسمة	6,157,692	6,242,986	6,329,565	6,417,450	6,506,659	6,397,214	6,689,133
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الاجمالي)	الدينار الليبي	20,924	22,127	21,712	20,312	21,030	11,435	20,043
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الاجمالي)	الدولار أمريكي	16,584	17,538	17,208	16,099	16,668	9,063	15,886

يتبع الجدول رقم (10)متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2013-2019)

(100=2013)

البيان	وحدة القياس	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	مليون دينار	111,439	86,649	83,147	80,893	103,938	112,443	99,113
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة ذات الصلة بإنتاجهما	مليون دينار	56,424	30,907	31,294	28,950	53,170	64,355	57,318
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	مليون دينار	55,015	55,742	51,853	51,943	50,768	48,088	41,795
عدد السكان	نسمة	6,782,439	6,877,151	6,973,291	7,070,880	7,169,941	7,270,495	7,372,564
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الاجمالي)	الدينار الليبي	16,430	12,600	11,924	11,440	14,496	15,466	13,443
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الاجمالي)	الدولار أمريكي	12,937	9,921	9,389	9,008	11,414	12,178	10,585

بيانات 2019 شبه نهائية

الجدول رقم (11) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق حسب أوجه الإنفاق للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

		بنـــود الانفـــــــاق	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
+	1.0	الاستهلاك النهائي الخاص	18,112.6	20,066.7	22,557.1	28,126.2	27,000.3	20,384.3	29,070.8
	1-1	الأسر المعيشية	16,327.8	18,541.3	20,833.3	26,591.8	25,390.0	18,241.1	27,232.3
	1-2	الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية	1,784.9	1,525.4	1,723.8	1,534.4	1,610.3	2,143.2	1,838.6
+	2.0	الاستهلاك النهائي الحكومة	7,945.7	11,508.7	12,821.4	13,896.3	16,670.3	25,769.6	28,454.2
+	3.0	التكوين الرأسمالي الإجمالي	16,615.2	16,415.5	22,985.6	19,832.4	18,908.1	4,978.2	17,768.7
	3-1	التكوين الرأسمالي الثابت	16,565.0	17,779.7	23,403.2	19,085.4	20,816.1	10,256.9	18,606.3
	3-2	التغير في المخزون	50.1	(1,364.2)	(417.7)	747.0	(1,908.0)	(5,278.7)	(837.6)
	4.0	الصادرات	56,708.6	63,079.6	78,633.8	48,202.7	63,284.2	22,493.3	78,071.7
	4-1	سلعية	56,125.0	61,726.0	77,027.0	46,319.0	61,658.0	22,354.0	76,893.0
	4-2	خدمية	223.0	247.0	284.0	481.0	485.0	37.0	192.0
	4-3	اعادة تصدير	360.6	1,106.6	1,322.8	1,402.7	1,141.2	102.3	986.7
-	5.0	الواردات	20,444.0	25,169.0	30,902.0	33,832.0	30,371.3	14,658.8	36,610.3
	5-1	سلعية	17,172.0	21,698.0	25,938.0	27,503.0	22,376.3	9,295.8	27,795.3
	5-2	خدمية	3,272.0	3,471.0	4,964.0	6,329.0	7,995.0	5,363.0	8,815.0
=		الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	78,938.1	85,901.5	106,096.0	76,225.6	95,491.6	58,966.5	116,755.2

يتبع الجدول رقم (11) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق حسب أوجه الإنفاق للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

		بنـــود الانفـــــــاق	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
+	1.0	**الاستهلاك النهائي الخاص**	**31,821.5**	**31,519.7**	**29,763.0**	**34,513.8**	**36,674.6**	**35,675.4**	**37,325.9**
	1-1	الأسر المعيشية	30,866.9	30,574.1	28,870.2	33,478.4	35,574.4	34,605.2	36,206.2
	1-2	الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية	954.6	945.6	892.9	1,035.4	1,100.2	1,070.3	1,119.8
+	2.0	**الاستهلاك النهائي الحكومة**	**30,340.6**	**31,132.9**	**34,207.4**	**33,601.3**	**37,691.8**	**36,989.6**	**38,569.9**
+	3.0	**التكوين الرأسمالي الإجمالي**	**20,779.8**	**19,143.5**	**11,696.2**	**9,577.0**	**12,831.2**	**15,841.1**	**13,714.8**
	3-1	التكوين الرأسمالي الثابت	**16,059.5**	**16,938.0**	**11,502.7**	**13,486.1**	**15,148.3**	**16,825.6**	**15,336.8**
	3-2	التغير في المخزون	4,720.3	2,205.5	193.5	(3,909.1)	(2,317.1)	(984.5)	(1,622.1)
	4.0	**الصادرات**	**57,387.3**	**23,534.2**	**14,956.6**	**10,116.5**	**25,458.1**	**41,465.0**	**41,479.6**
	4-1	سلعية	56,445.3	22,951.4	13,853.2	8,676.0	24,910.7	40,712.5	40,066.8
	4-2	خدمية	228.5	100.6	372.5	118.8	148.7	182.5	187.0
	4-3	اعادة تصدير	713.5	482.2	730.9	1,321.7	398.7	570.0	1,225.7
-	5.0	**الواردات**	**44,505.9**	**32,329.5**	**23,334.2**	**18,412.4**	**19,050.3**	**25,297.2**	**34,254.6**
	5-1	سلعية	**33,975.6**	**22,960.8**	**17,826.7**	**14,523.8**	**12,862.8**	**18,387.8**	**24,034.1**
	5-2	خدمية	**10,530.3**	**9,368.7**	**5,507.5**	**3,888.6**	**6,187.5**	**6,909.4**	**10,220.5**
=		**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**95,823.4**	**73,000.7**	**67,289.1**	**69,396.2**	**93,605.4**	**104,673.9**	**96,835.5**

* بيانات 2019 شبه نهائية

الجدول رقم (12) المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	83.0	102.8	109.5	118.6	114.9	113.5	96.7
باء	صيد الأسماك	68.8	77.3	81.3	83.8	86.1	100.2	96.4
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	65.4	67.9	88.2	58.0	74.8	87.6	97.0
دال	الصناعات التحويلية	83.7	84.5	100.5	77.6	92.0	112.7	98.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	114.5	183.7	162.5	129.8	103.5	145.5	116.5
واو	الانشاءات	84.1	52.8	74.6	66.0	78.0	252.9	242.9
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	39.0	46.2	52.9	49.8	52.8	108.6	101.8
حاء	الفنادق والمطاعم	72.8	77.2	80.2	82.3	86.4	103.2	101.5
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	78.1	81.1	82.9	84.6	84.2	94.0	100.2
ياء	الوساطة المالية	68.1	69.1	78.0	70.9	78.1	100.3	100.9
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	58.8	63.1	70.3	70.6	70.9	79.0	95.8
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	84.1	67.4	67.8	75.6	81.2	89.9	93.1
ميم	التعليم**	81.7	71.8	71.1	74.5	78.4	80.2	94.7
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	63.3	67.4	67.4	67.4	67.4	89.7	99.4
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	76.9	77.1	79.1	80.8	86.6	106.2	106.6
مجموع الأنشطة		**66.7**	**68.4**	**84.3**	**63.6**	**76.1**	**94.0**	**98.3**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	78.2	79.5	84.3	84.5	87.2	123.5	99.6
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**66.6**	**68.3**	**84.3**	**63.5**	**76.0**	**93.8**	**98.3**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	65.9	68.3	88.7	58.1	75.2	88.3	97.1
2	الأنشطة الاقتصادية الأخرى	68.7	68.2	74.1	74.2	77.5	97.5	100.3
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	65.1	67.5	81.2	62.4	78.0	90.7	87.6
+	الضرائب على المنتجات والواردات	66.7	68.4	84.3	63.6	76.1	94.0	98.3
-	اعانات على المنتجات	65.3	67.6	81.5	62.6	77.6	91.0	88.3
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**66.7**	**68.4**	**84.6**	**63.6**	**75.8**	**94.3**	**99.9**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية والادهن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

يتبع الجدول رقم (12) المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

%

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	100.0	104.6	140.6	202.3	271.0	273.2	234.0
باء	صيد الأسماك	100.0	104.5	120.5	156.4	211.3	239.7	230.2
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	100.0	89.9	52.9	39.0	52.9	68.8	68.2
دال	الصناعات التحويلية	100.0	100.8	92.9	86.3	98.2	109.7	133.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	100.0	98.6	116.5	110.6	103.6	105.7	106.1
واو	الانشاءات	100.0	111.5	166.9	152.9	295.5	192.0	182.1
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	100.0	95.8	93.6	138.8	186.9	175.0	333.5
حاء	الفنادق والمطاعم	100.0	102.4	121.2	162.5	238.9	264.6	258.1
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	100.0	101.3	99.3	104.5	117.2	126.0	116.5
ياء	الوساطة المالية	100.0	99.3	96.2	100.8	105.6	112.3	133.7
كاف	الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	100.0	101.9	103.3	107.2	111.4	112.5	119.8
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	100.0	106.5	115.4	123.1	136.0	145.0	155.8
ميم	التعليم**	100.0	102.8	115.2	164.2	255.8	269.1	253.6
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	100.0	102.0	105.9	153.9	171.8	181.7	190.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	100.0	100.4	121.9	168.6	266.5	289.5	285.9
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**100.0**	**98.7**	**89.7**	**92.5**	**96.0**	**100.1**	**105.3**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	100.0	107.5	113.7	123.8	159.1	173.9	170.1
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**100.0**	**98.7**	**89.6**	**92.3**	**95.7**	**99.8**	**105.1**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	100.0	89.9	52.7	38.7	52.6	68.5	67.9
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	100.0	103.5	111.8	122.2	140.9	141.7	156.1
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	100.0	96.7	71.7	59.3	69.3	80.4	96.2
+	الضرائب على المنتجات والواردات	100.0	98.7	89.7	92.5	96.0	100.1	105.3
-	اعانات على المنتجات	100.0	96.9	73.2	62.3	72.3	82.9	97.5
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**100.0**	**99.0**	**92.0**	**96.3**	**98.1**	**101.6**	**105.9**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الجدول رقم (13) قيمة الدعم المحتسب بالأسعار الجارية على المنتجات والواردات للسنوات (2006-2012)

القيمة : بالمليون دينار

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة دعم صناعة التكرير	4,164.1	4,598.5	5,619.8	3,873.4	3,821.6	4,056.0	7,505.0
قيمة دعم انتاج الكهرباء والمياه وصناعة الحديد والأسمنت (غاز طبيعي)	1,239.2	2,269.4	2,646.8	1,558.0	2,487.6	2,424.8	2,519.7
دعم صناعة البتروكيماويات واللدائن	159.4	223.2	230.8	202.9	219.1	32.0	59.5
دُعُم أخرى	2,297.5	2,422.9	2,392.6	2,443.0	4,082.7	3,916.9	6,067.1
إجمالي الدعم للأنشطة الاقتصادية	7,860.3	9,514.0	10,890.0	8,077.3	10,611.0	10,429.8	16,151.4
دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية (الموردة)	1,427.7	1,080.5	1,984.6	1,619.3	2,894.4	3,533.5	4,425.5
إجمـــــــــــالي الدعم (المحتسب)	9,288.0	10,594.5	12,874.6	9,696.7	13,505.3	13,963.2	20,576.9

الجدول رقم (14) قيمة الدعم المحتسب بالأسعار الثابتة على المنتجات والواردات للسنوات (2006-2012)

القيمة : بالمليون دينار

100=2013

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة دعم صناعة التكرير	6,700.9	6,848.8	6,355.7	6,805.0	5,207.9	4,453.3	7,381.3
قيمة دعم انتاج الكهرباء والمياه وصناعة الحديد والأسمنت (غاز طبيعي)	1,702.3	3,461.9	3,635.5	2,371.7	2,997.4	2,734.4	4,595.8
دعم صناعة البتروكيماويات واللدائن	222.7	345.0	322.2	314.5	269.7	36.8	109.5
دُعُم أخرى	3,409.0	3,416.3	3,048.7	3,411.8	5,200.1	4,238.4	6,215.1
إجمالي الدعم للأنشطة الاقتصادية	12,035.0	14,072.0	13,362.1	12,903.0	13,675.1	11,463.0	18,301.6
دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية (الموردة)	1,969.8	1,824.2	2,565.3	3,145.4	3,788.3	3,762.0	4,166.8
إجمـــــــــــالي الدعم (المحتسب)	14,004.8	15,896.2	15,927.4	16,048.3	17,463.4	15,225.0	22,468.5

يتبع الجدول رقم (13) قيمة الدعم المحتسب بالأسعار الجارية على المنتجات والواردات للسنوات (2013-2019)

القيمة : بالمليون دينار

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة دعم صناعة التكرير	6,333.0	4,628.6	2,375.7	1,872.3	2,696.0	4,331.5	3,932.4
قيمة دعم انتاج الكهرباء والمياه وصناعة الحديد والأسمنت (غاز طبيعي)	4,889.2	4,339.3	3,128.5	1,750.8	1,966.8	1,924.8	1,902.1
دعم صناعة البتروكيماويات واللدائن	217.6	215.7	-	-	-	-	-
دُعُم أخرى	5,253.2	4,274.3	2,527.3	2,446.6	2,282.8	2,745.9	2,834.1
إجمالي الدعم للأنشطة الاقتصادية	16,693.0	13,457.9	8,031.5	6,069.7	6,945.7	9,002.2	8,668.6
دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية (الموردة)	6,786.7	2,319.9	961.3	46.2	65.0	87.7	114.7
إجمـــــــــــالي الدعم (المحتسب)	23,479.7	15,777.8	8,992.8	6,115.9	7,010.6	9,089.9	8,783.3

يتبع الجدول رقم (14) قيمة الدعم المحتسب بالأسعار الثابتة على المنتجات والواردات للسنوات (2013-2019)

القيمة : بالمليون دينار

100=2013

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة دعم صناعة التكرير	6,333.0	5,059.7	4,530.7	4,232.2	4,952.0	6,114.5	5,872.4
قيمة دعم انتاج الكهرباء والمياه وصناعة الحديد والأسمنت (غاز طبيعي)	4,889.2	4,398.7	4,035.6	3,523.6	3,076.5	3,033.2	3,015.7
دعم صناعة البتروكيماويات واللدائن	217.6	223.3	-	-	-	-	-
دُعُم أخرى	5,253.2	4,211.2	2,399.0	1,984.7	1,573.1	1,705.8	1,745.3
إجمالي الدعم للأنشطة الاقتصادية	16,693.0	13,892.9	10,965.3	9,740.4	9,601.6	10,853.5	10,633.4
دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية (الموردة)	6,786.7	2,505.2	1,788.4	117.0	125.2	133.2	171.3
إجمـــــــــــالي الدعم (المحتسب)	23,479.7	16,398.1	12,753.7	9,857.4	9,726.8	10,986.7	10,804.7

الجدول رقم (15) قيم الإنتاج بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2,805.6	3,096.6	3,489.5	3,804.4	4,036.7	4,236.6	4,937.5
باء	صيد الاسماك	52.1	56.1	59.9	63.5	66.5	80.5	82.9
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	63,604.8	68,146.9	84,863.4	51,074.5	67,468.8	27,404.0	80,605.3
دال	الصناعات التحويلية	17,875.7	16,549.0	20,515.0	15,568.3	15,691.4	9,900.8	14,949.1
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,638.5	1,788.4	2,137.5	2,666.2	2,605.6	2,441.1	3,055.7
واو	الانشاءات	3,334.7	3,385.6	4,196.8	4,039.6	4,000.2	4,418.0	4,770.0
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	2,897.5	3,208.1	4,382.2	4,431.8	4,908.1	7,124.8	7,971.6
حاء	الفنادق والمطاعم	538.8	554.1	519.6	560.7	565.2	380.3	450.9
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	4,068.7	5,126.5	6,355.9	6,209.4	7,726.3	4,385.0	8,134.5
ياء	الوساطة المالية	3,511.8	3,836.1	4,435.5	4,070.5	4,380.8	2,248.3	5,393.5
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4,503.0	4,728.4	5,235.2	5,722.5	5,793.0	6,604.2	8,178.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	8,155.4	11,705.4	13,008.2	14,073.1	16,833.4	25,920.0	28,688.7
ميم	التعليم**	15.3	17.5	20.1	23.2	26.8	31.2	36.4
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	59.7	63.4	71.6	81.2	88.3	111.7	116.3
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	99.0	108.6	123.7	127.3	131.1	148.5	186.0
	مجموع الأنشطة	**113,160.5**	**122,370.6**	**149,414.3**	**112,516.2**	**134,322.0**	**95,435.0**	**167,556.9**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

يتبع الجدول رقم (15) قيم الإنتاج بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	5,357.0	5,858.6	6,716.6	7,247.4	8,311.7	8,774.3	9,048.9
باء	صيد الاسماك	88.0	122.5	148.8	179.1	130.9	137.9	133.2
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	57,922.0	29,060.3	18,494.2	13,527.1	30,408.1	46,610.4	41,315.6
دال	الصناعات التحويلية	15,039.5	19,204.8	12,880.0	10,269.0	10,401.2	12,135.4	11,673.6
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	3,227.0	3,385.4	3,362.9	3,073.8	3,156.9	3,118.4	3,081.6
واو	الانشاءات	4,577.2	4,575.4	4,794.3	5,950.6	8,137.5	8,650.8	9,340.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	8,463.8	7,495.6	4,241.6	10,513.4	15,075.5	9,411.8	9,267.1
حاء	الفنادق والمطاعم	484.8	505.6	518.3	478.1	452.5	477.1	439.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	10,203.8	8,471.5	7,177.5	6,828.7	7,276.7	9,074.3	4,244.0
ياء	الوساطة المالية	4,361.5	4,383.9	4,033.5	4,028.5	3,975.1	3,929.1	3,616.2
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	8,540.4	9,108.0	10,528.8	10,031.2	10,538.4	10,720.3	12,478.9
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	30,566.3	31,383.9	34,496.6	33,901.7	38,026.3	38,975.3	44,019.9
ميم	التعليم**	42.9	50.7	60.4	72.4	87.3	106.1	129.7
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	135.2	166.1	177.3	218.5	244.8	288.6	340.5
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	189.1	201.7	233.1	222.1	233.3	237.4	276.3
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**149,198.4**	**123,973.9**	**107,864.1**	**106,541.6**	**136,456.3**	**152,647.1**	**149,405.8**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (16) قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	4,079.8	4,003.6	4,294.0	4,542.3	4,686.4	4,229.9	5,122.0
باء	صيد الاسماك	75.7	72.5	73.8	75.8	77.2	80.3	85.9
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	98,335.8	101,700.1	97,708.7	88,221.3	90,924.6	30,258.6	83,992.8
دال	الصناعات التحويلية	23,715.6	24,224.2	24,077.8	24,332.7	18,786.0	9,467.3	14,418.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,403.5	1,200.3	1,558.5	1,979.1	2,006.9	1,643.3	2,846.2
واو	الانشاءات	4,845.8	5,326.5	5,613.7	5,630.2	5,049.1	2,666.0	2,988.5
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	7,377.7	6,904.0	8,333.4	8,929.1	9,355.7	6,564.6	7,817.9
حاء	الفنادق والمطاعم	740.0	717.3	648.1	681.5	654.5	368.5	444.2
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	5,217.0	6,347.1	7,696.2	7,383.7	9,187.4	4,679.5	8,146.4
ياء	الوساطة المالية	5,124.1	5,520.5	5,662.4	5,677.5	5,574.4	2,206.4	5,351.2
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7,633.7	7,469.5	7,437.4	8,082.4	8,147.3	8,341.5	8,531.8
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	12,636.7	18,952.5	18,437.7	18,489.3	20,840.2	28,681.4	30,457.9
ميم	التعليم**	21.5	24.4	28.3	31.1	34.2	38.8	38.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	88.6	94.0	106.2	120.4	131.0	124.4	117.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	128.8	140.8	156.5	157.6	151.4	139.7	174.4
	مجموع الأنشطة	**171,424.3**	**182,697.4**	**181,832.8**	**174,334.0**	**175,606.2**	**99,490.4**	**170,533.7**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

يتبع الجدول رقم (65) قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	5,357.0	5,607.4	5,574.5	4,634.5	3,933.8	3,660.4	3,931.1
باء	صيد الاسماك	88.0	117.2	123.5	114.5	62.0	57.5	57.9
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	57,922.0	31,284.2	31,784.5	29,350.2	54,411.0	65,863.4	58,202.5
دال	الصناعات التحويلية	15,039.5	20,062.3	18,174.8	16,249.0	12,910.8	13,051.3	11,228.9
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	3,227.0	3,422.6	3,102.0	3,164.3	3,323.2	3,274.9	3,256.0
واو	الانشاءات	4,577.2	4,325.6	3,484.8	3,955.1	3,300.6	4,030.9	4,221.3
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	8,463.8	7,819.0	4,471.8	7,440.2	7,927.6	5,179.5	2,687.7
حاء	الفنادق والمطاعم	484.8	493.6	427.6	294.3	189.4	180.3	170.4
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	10,203.8	8,358.8	7,091.6	6,277.4	5,885.4	6,854.7	3,219.3
ياء	الوساطة المالية	4,361.5	4,384.8	4,118.2	3,916.9	3,610.1	3,356.1	2,634.0
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	8,540.4	8,936.3	10,197.1	9,342.4	9,429.5	9,490.9	10,390.4
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	30,566.3	29,640.5	30,029.7	27,089.3	26,774.1	25,502.8	26,552.9
ميم	التعليم**	42.9	49.3	52.4	44.1	34.1	39.4	51.2
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	135.2	162.9	167.4	142.0	142.5	158.8	179.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	189.1	200.9	191.2	131.8	87.6	82.0	96.6
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**149,198.4**	**124,865.7**	**118,991.3**	**112,146.0**	**132,021.7**	**140,782.8**	**126,879.3**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (17) الإستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,649.3	1,817.4	2,069.5	2,210.2	2,371.4	2,498.0	2,884.0
باء	صيد الاسماك	10.4	11.2	12.0	12.7	13.3	16.1	16.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	1,639.8	1,639.6	1,759.8	1,752.2	1,849.1	1,928.5	2,180.0
دال	الصناعات التحويلية	14,189.5	12,601.7	15,677.8	11,727.8	11,911.0	7,713.6	12,250.7
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	671.1	698.8	766.2	1,213.0	1,411.8	1,292.8	1,094.4
واو	الانشاءات	1,538.0	2,147.5	2,350.8	2,403.2	2,264.1	1,446.7	1,763.3
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	783.8	863.2	1,159.2	1,187.0	1,330.7	1,882.4	2,173.8
حاء	الفنادق والمطاعم	277.4	285.8	272.3	272.1	288.1	196.4	232.7
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	1,595.7	2,015.6	2,586.1	2,619.7	3,036.7	2,044.1	3,268.3
ياء	الوساطة المالية	175.8	177.2	229.4	270.5	284.2	183.3	288.8
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	723.5	762.2	842.1	921.0	938.6	1,059.2	1,311.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	3,270.5	4,122.0	4,970.4	4,311.3	3,783.4	5,861.8	7,345.9
ميم	التعليم**	3.0	5.3	6.1	7.0	8.1	9.4	11.0
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	22.7	21.6	24.4	27.6	30.1	38.0	39.6
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	31.7	34.7	39.6	40.7	41.9	47.5	59.5
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**26,582.0**	**27,203.9**	**32,765.8**	**28,976.2**	**29,562.5**	**26,217.9**	**34,920.0**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

يتبع الجدول رقم (17) الإستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3,112.8	3,389.5	3,884.1	4,190.3	4,789.3	5,053.4	5,196.1
باء	صيد الاسماك	17.6	24.5	29.8	35.8	26.2	27.6	26.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	2,248.6	2,336.7	2,472.8	2,619.8	2,708.8	2,872.3	2,664.7
دال	الصناعات التحويلية	12,199.3	15,872.1	10,093.7	7,732.5	7,773.9	9,202.8	8,852.6
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,232.4	1,296.8	1,143.0	926.0	1,035.4	996.1	961.5
واو	الانشاءات	2,681.6	2,578.2	2,385.9	3,445.8	4,098.2	5,445.3	6,157.8
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	2,291.2	1,996.5	1,145.8	2,894.5	4,190.7	2,770.3	2,853.9
حاء	الفنادق والمطاعم	247.9	259.3	266.4	246.7	234.0	246.9	226.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	3,860.4	3,271.9	2,911.6	2,697.9	2,750.0	3,400.4	1,751.5
ياء	الوساطة المالية	391.0	385.7	473.6	424.4	483.6	455.0	441.8
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	1,367.9	1,461.2	1,682.5	1,617.0	1,686.0	1,720.9	1,992.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	7,208.0	4,729.1	6,091.2	4,227.0	6,410.5	7,391.3	13,305.0
ميم	التعليم**	13.0	15.3	18.2	21.9	26.4	32.0	39.2
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	46.0	56.5	60.4	74.4	83.3	98.2	115.9
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	63.5	66.5	69.0	72.9	75.9	78.3	85.4
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**36,981.2**	**37,739.9**	**32,728.0**	**31,227.0**	**36,372.1**	**39,790.8**	**44,671.1**

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (18) الإستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2,686.6	2,759.1	2,997.7	3,198.6	3,236.7	2,698.0	2,997.7
باء	صيد الاسماك	15.1	14.5	14.8	15.2	15.4	16.1	17.2
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	3,597.4	3,701.7	3,441.8	3,248.7	3,242.8	1,177.5	3,134.0
دال	الصناعات التحويلية	19,311.1	19,551.5	19,266.1	19,384.9	14,675.6	7,527.3	11,664.5
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	558.8	607.3	714.6	859.8	853.9	854.1	1,163.3
واو	الانشاءات	2,710.6	2,979.5	3,140.1	3,149.4	2,824.3	1,491.3	1,750.8
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	1,964.8	1,829.9	2,238.1	2,418.1	2,583.0	1,739.2	2,120.1
حاء	الفنادق والمطاعم	380.9	370.0	339.6	330.7	333.6	190.3	229.2
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,048.7	2,509.3	3,147.0	3,142.7	3,614.8	2,188.0	3,289.1
ياء	الوساطة المالية	224.9	222.9	272.1	320.2	326.1	148.5	289.8
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	1,209.3	1,186.5	1,185.6	1,284.2	1,299.2	1,321.7	1,362.1
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	6,826.2	7,700.4	6,581.0	5,571.6	4,771.3	6,379.2	7,536.7
ميم	التعليم**	6.5	7.4	8.5	9.4	10.3	11.7	11.6
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	30.1	32.0	36.2	41.0	44.6	42.4	39.8
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	41.2	45.0	50.1	50.4	48.4	44.7	55.8
	مجمـــــــوع الأنـــشطـــــــة	**41,612.3**	**43,516.9**	**43,433.3**	**43,024.9**	**37,879.9**	**25,829.8**	**35,661.9**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

يتبع الجدول رقم (18) الإستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2019)

القيمة بالمليون دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3,112.8	3,247.1	3,559.4	3,123.0	2,633.9	2,298.5	2,284.8
باء	صيد الاسماك	17.6	23.4	24.7	22.9	12.4	11.5	11.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	2,248.6	1,542.4	1,495.3	1,365.0	2,001.0	2,283.2	1,534.2
دال	الصناعات التحويلية	12,199.3	16,756.6	15,176.7	13,309.5	10,236.5	10,378.4	9,108.3
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,232.4	1,304.8	1,196.3	1,223.1	1,276.1	1,266.7	1,256.9
واو	الانشاءات	2,681.6	2,534.2	2,041.6	2,317.1	1,933.7	2,361.5	2,473.1
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	2,291.2	2,080.6	1,165.5	1,952.6	2,103.3	1,384.7	765.0
حاء	الفنادق والمطاعم	247.9	253.2	219.8	151.8	97.9	93.3	87.8
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	3,860.4	3,226.5	2,794.8	2,326.1	2,022.8	2,350.0	1,080.6
ياء	الوساطة المالية	391.0	359.0	416.4	342.7	304.0	261.7	259.7
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية والشطة المشاريع التجارية	1,367.9	1,435.1	1,630.8	1,495.4	1,481.9	1,492.1	1,633.9
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	7,208.0	4,619.5	5,414.0	2,984.6	3,523.5	3,716.8	6,838.5
ميم	التعليم**	13.0	14.9	15.8	13.3	10.3	11.9	15.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	46.0	55.4	57.0	48.3	48.5	54.1	61.0
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	63.5	66.2	56.6	43.2	28.5	27.0	29.9
	مجموع الأنشطة	36,981.2	37,518.9	35,264.8	30,718.8	27,714.3	27,991.3	27,440.7

* بيانات 2019 شبه نهائية

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجاريه حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالالف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	**الزراعة والصيد والحراجة**	**1,156,390.6**	**1,279,181.5**	**1,419,957.5**	**1,594,168.6**	**1,665,238.7**	**1,738,647.3**	**2,053,482.6**
1	الانتاج النباتي	287,235.8	307,238.2	384,904.0	322,546.5	392,544.0	444,981.6	452,261.6
2	الانتاج الحيواني	852,778.2	955,353.2	1,014,802.5	1,250,542.1	1,250,768.7	1,268,315.6	1,573,578.1
3	الحراجة وانتاج العسل	16,376.5	16,590.0	20,251.0	21,080.0	21,926.0	25,350.1	27,642.9
باء	**صيد الاسماك**	**41,643.4**	**44,879.9**	**47,958.1**	**50,814.3**	**53,183.2**	**64,365.6**	**66,281.2**
جيم	**التعدين واستغلال المحاجر**	**61,965,017.3**	**66,507,243.2**	**83,103,565.9**	**49,322,356.5**	**65,619,753.8**	**25,475,526.6**	**78,425,289.8**
1	استخراج النفط الخام	53,848,820.6	59,956,239.8	76,903,370.8	43,939,246.8	59,148,096.0	22,504,667.4	73,334,272.2
2	استخراج الغاز الطبيعي	7,822,644.1	6,260,463.5	5,887,072.0	5,102,135.4	6,173,431.8	2,811,738.6	4,785,149.0
3	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	182,854.8	173,270.0	170,815.8	151,158.2	159,146.6	51,003.8	145,082.9
4	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	110,697.9	117,270.0	142,307.4	129,816.0	139,079.3	108,116.9	160,785.7
دال	**الصناعات التحويلية**	**3,686,188.5**	**3,947,272.2**	**4,837,206.0**	**3,840,426.0**	**3,780,370.0**	**2,187,232.4**	**2,698,403.9**
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	873,924.6	1,100,540.8	1,262,668.2	1,379,482.2	1,428,401.5	974,355.5	1,158,060.5
2	صنع منتجات التبغ	6,258.5	6,254.4	10,009.1	20,428.0	20,880.5	19,810.0	18,848.7
3	صنع المنسوجات	13,795.6	13,629.3	25,785.0	27,175.8	25,087.5	13,702.8	13,963.1
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	43,647.4	19,746.1	37,081.4	38,124.8	39,095.5	33,747.8	42,078.2
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والأحذية	1,020.6	3,864.2	4,053.6	4,056.1	4,185.9	3,159.0	4,208.4
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث	54,320.1	60,289.1	64,022.5	79,856.2	82,288.8	50,090.9	64,800.8
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	10,420.9	23,155.4	9,488.8	9,882.6	10,022.2	6,227.3	7,742.1
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	8,923.3	8,783.8	10,868.8	9,949.4	10,332.9	9,108.0	13,591.1
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	1,019,318.9	799,440.9	1,009,764.7	666,797.6	659,967.7	462,822.9	820,280.2
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	54,220.7	59,290.0	64,344.2	59,743.6	53,252.2	24,218.3	42,923.0
11	صنع منتجات المطاط واللدائن	789,250.9	965,180.7	1,162,930.8	519,485.5	497,839.2	233,100.0	36,696.9
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	168,024.7	224,093.5	326,652.6	323,139.4	319,626.2	83,000.5	129,103.4
13	صنع الفلزات القاعدية	321,674.2	348,555.1	495,662.5	330,015.3	228,412.3	(14,058.5)	(9,065.8)
14	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء المكينات والمعدات	117,308.8	102,687.3	161,754.8	172,673.7	178,451.8	132,429.1	158,049.1
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	10,933.7	14,100.8	7,229.0	7,172.8	7,570.6	5,217.7	7,953.5
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	77,440.2	80,856.9	51,892.2	26,608.9	27,286.4	24,615.1	29,593.8

الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجاريه حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	13,303.8	18,975.0	15,947.1	16,337.0	15,118.5	9,405.2	9,268.1
18	صنع الادوات الطبية وادوات القياس والأدوات البصرية والساعات	2,696.5	1,664.5	975.7	882.2	913.5	660.9	750.4
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	54,072.0	44,440.8	60,267.6	90,574.2	110,995.2	66,830.2	93,086.4
20	صنع معدات النقل الأخرى	5,169.0	14,294.2	12,559.4	12,387.6	12,652.1	7,617.9	11,504.6
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	20,602.0	16,213.2	20,586.7	21,583.0	21,993.4	15,441.6	19,082.7
22	إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية وغيرها	19,862.0	21,216.4	22,661.3	24,070.0	25,996.1	25,730.4	25,884.8
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**967,400.4**	**1,089,566.2**	**1,371,308.3**	**1,453,196.8**	**1,193,777.5**	**1,148,321.6**	**1,961,320.0**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	470,032.7	569,410.3	822,590.7	876,455.6	587,809.2	504,321.8	1,290,348.6
2	انتاج وتوزيع المياه	497,367.7	520,155.9	548,717.6	576,741.2	605,968.3	643,999.8	670,971.4
واو	**الانشاءات**	**1,796,740.5**	**1,238,058.7**	**1,845,991.7**	**1,636,416.0**	**1,736,103.9**	**2,971,257.2**	**3,006,682.4**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**2,113,686.3**	**2,344,915.6**	**3,222,989.0**	**3,244,764.4**	**3,577,417.9**	**5,242,374.6**	**5,797,823.4**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	237,090.3	247,543.2	381,815.6	436,061.1	578,945.7	574,210.1	815,716.2
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	40,306.2	42,358.5	65,634.9	74,514.6	98,964.5	98,171.7	139,618.8
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	335,484.5	319,411.1	485,966.9	305,376.0	290,079.9	625,260.7	576,826.2
4	البيع للماشية الحية والاغذية والمشروبات والتبغ	350,849.1	363,920.9	431,788.6	469,951.5	446,553.9	1,355,001.9	883,011.6
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	212,030.5	276,656.4	369,705.0	304,986.0	247,194.8	461,186.2	247,619.1
6	البيع بالجملة للالات والمعدات والامدادات	734,699.4	874,830.8	1,220,168.1	1,359,902.8	1,604,787.3	1,604,437.8	2,523,901.9
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	154,027.6	167,317.2	211,205.9	233,071.8	245,183.4	453,244.0	534,476.4
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	49,198.7	52,877.4	56,704.1	60,900.7	65,708.5	70,862.2	76,653.2
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**261,475.8**	**268,262.5**	**247,334.8**	**288,605.4**	**277,158.4**	**183,864.5**	**218,247.8**
1	الفنادق	142,713.8	145,453.9	123,543.7	163,824.0	151,378.8	97,786.1	116,490.4
2	المطاعم	118,762.0	122,808.6	123,791.1	124,781.4	125,779.7	86,078.3	101,757.5
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**2,472,982.7**	**3,110,905.6**	**3,769,794.8**	**3,589,675.3**	**4,689,607.0**	**2,340,938.2**	**4,866,149.2**
1	النقل البري	1,570,687.3	1,918,658.1	2,460,544.1	2,241,095.2	2,883,028.9	1,645,268.3	3,528,921.5
1-1	ركاب	182,585.3	176,901.3	169,722.3	182,450.1	190,519.3	168,780.7	187,218.2
1-2	بضائع	1,388,102.0	1,741,756.8	2,290,821.8	2,058,645.0	2,692,509.6	1,476,487.7	3,341,703.2
1-3	عبر الانابيب	97,010.2	106,902.4	121,879.5	120,411.8	99,629.8	65,495.0	71,990.5
2	النقل المائي	84,171.1	105,615.9	138,909.8	124,831.2	163,267.2	89,530.6	202,632.7
3	النقل الجوي	30,298.3	33,631.1	36,699.0	40,086.7	43,830.2	14,610.1	19,721.1
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	142,641.1	145,208.6	147,822.4	150,483.2	153,191.9	63,640.3	190,291.3
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	548,174.8	800,889.5	863,939.9	912,767.3	1,346,659.1	462,393.9	852,592.2

الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجاريه حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
باء	**الوساطة المالية**	**3,335,921.5**	**3,658,866.8**	**4,206,074.9**	**3,800,014.2**	**4,096,534.3**	**2,064,965.6**	**5,104,743.2**
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	3,128,760.0	3,430,997.1	3,910,632.2	3,464,381.4	3,633,911.0	1,948,505.7	4,711,716.1
2	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية	146,815.9	120,445.5	146,351.0	153,899.2	250,293.2	14,811.6	85,235.0
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	60,345.6	107,424.3	149,091.7	181,733.6	212,330.1	101,648.2	307,792.1
كاف	**الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية**	**3,779,445.4**	**3,966,257.5**	**4,393,164.3**	**4,801,499.9**	**4,854,318.8**	**5,544,987.0**	**6,867,033.4**
1	الأنشطة العقارية والتأجيرية	3,595,278.5	3,766,128.1	4,174,054.0	4,563,140.3	4,588,085.7	5,291,261.5	6,541,412.9
1-1	ملكية المساكن	3,282,365.4	3,437,607.8	3,727,862.9	4,075,876.5	4,095,070.3	4,727,959.0	5,845,260.9
1-2	نشاط تأجير العقارات	285,423.1	298,922.4	414,207.0	452,875.2	455,007.8	525,328.8	649,473.4
1-3	تأجير الالات والمعدات	27,490.0	29,597.9	31,984.0	34,388.7	38,007.6	37,973.7	46,678.6
2	انشطة تجارية اخرى	184,166.9	200,129.4	219,110.3	238,359.6	266,233.1	253,725.5	325,620.5
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	13,134.4	15,155.2	17,424.1	19,963.1	23,205.6	19,760.6	31,445.3
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو نظير رسم /المكاتب العقارية	15,523.1	16,979.7	18,604.6	19,845.7	21,948.5	21,105.6	26,783.3
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	13,931.6	15,663.5	17,609.4	19,796.0	22,890.0	11,576.6	23,055.7
2-4	البحث والتطوير	856.4	947.1	1,039.1	964.4	1,088.7	1,076.3	1,391.4
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الإستشارية الضرائبية	47,202.7	50,905.6	54,638.2	58,212.3	64,572.8	62,862.3	79,317.1
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	51,610.8	55,940.5	60,566.8	64,870.4	71,667.3	69,524.6	87,856.9
2-7	خدمات الإعلان	2,402.3	2,591.2	2,787.6	2,999.9	3,194.9	3,484.8	3,754.0
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتنسيق الأزياء ومقاهي الانترنت	27,226.1	29,728.6	32,420.1	35,552.7	38,966.1	42,584.0	46,582.4
2-9	أنشطة وكالات الأنباء	12,279.5	12,218.0	14,020.3	16,155.1	18,699.3	21,750.6	25,434.4
لام	**الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري**	**4,884,964.5**	**7,583,446.3**	**8,037,726.8**	**9,761,804.8**	**13,050,022.0**	**20,058,222.4**	**21,342,788.3**
ميم	**التعليم****	**12,279.5**	**12,218.0**	**14,020.3**	**16,155.1**	**18,699.3**	**21,750.6**	**25,434.4**
نون	**الصحة والعمل الاجتماعي****	**37,011.4**	**41,833.0**	**47,262.3**	**53,574.7**	**58,266.5**	**73,662.8**	**76,744.8**
سين	**أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى**	**67,293.8**	**73,838.2**	**84,146.8**	**86,591.2**	**89,116.0**	**100,949.1**	**126,451.7**
=	**مجموع الأنشطة**	**86,578,441.5**	**95,166,745.3**	**116,648,501.5**	**83,540,063.2**	**104,759,567.2**	**69,217,065.4**	**132,636,876.2**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	755,220.1	827,501.1	820,665.5	807,321.2	777,474.6	624,562.5	795,635.2
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية**	**85,823,221.3**	**94,339,244.2**	**115,827,836.0**	**82,732,742.0**	**103,982,092.6**	**68,592,502.9**	**131,841,241.0**
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	(8,437,710.5)	(9,731,861.2)	(6,507,145.0)	(8,490,450.1)	(9,625,963.0)	(15,086,078.6)	(15,615,282.2)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,076,251.3	1,158,143.2	1,570,192.9	2,120,501.4	803,816.2	1,065,319.3	1,077,726.0
-	اعانات على المنتجات	9,513,961.8	10,890,004.3	8,077,338.0	10,610,951.5	10,429,779.2	16,151,397.9	16,693,008.2
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**77,385,510.8**	**84,607,383.1**	**109,320,691.0**	**74,242,291.9**	**94,356,129.6**	**53,506,424.3**	**116,225,958.8**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

يتبع الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	**2,244,153.3**	**2,469,153.6**	**2,832,448.4**	**3,057,092.9**	**3,522,341.6**	**3,720,938.3**
1	الانتاج النباتي	455,336.6	461,839.8	515,156.3	555,226.3	596,246.8	627,791.1
2	الانتاج الحيواني	1,756,534.7	1,976,119.4	2,283,701.6	2,465,409.3	2,885,963.1	3,050,105.3
3	الحراجة وانتاج العسل	32,281.9	31,194.4	33,590.5	36,457.2	40,131.7	43,041.9
باء	صيد الاسماك	**70,369.9**	**97,993.5**	**119,079.3**	**143,261.3**	**104,722.1**	**110,326.1**
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	**55,673,399.5**	**26,723,543.4**	**16,021,371.0**	**10,907,300.2**	**27,699,342.8**	**43,738,166.4**
1	استخراج النفط الخام	48,590,351.7	19,740,065.0	11,461,850.5	8,676,282.7	25,108,235.5	41,195,781.6
2	استخراج الغاز الطبيعي	6,805,912.7	6,751,163.5	4,356,359.9	2,043,313.5	2,336,392.7	2,218,370.8
3	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	98,549.1	45,318.7	47,158.6	44,066.6	93,835.5	119,050.3
4	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	178,586.0	186,996.2	156,002.0	143,637.6	160,879.1	204,963.7
دال	**الصناعات التحويلية**	**2,840,205.5**	**3,332,730.8**	**2,786,342.9**	**2,536,550.6**	**2,627,324.4**	**2,932,578.7**
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	1,264,741.1	1,331,190.6	1,426,024.6	1,272,199.3	1,252,495.5	1,266,799.0
2	صنع منتجات التبغ	19,520.7	20,171.1	20,821.6	21,472.0	22,122.5	22,772.9
3	صنع المنسوجات	15,171.2	14,936.3	14,256.8	13,323.2	12,966.9	12,933.9
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	46,084.9	50,023.5	51,038.9	50,294.9	49,058.8	50,780.7
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والاحذية	4,491.3	4,771.5	4,893.1	4,964.1	4,792.4	4,953.2
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث	73,578.9	81,631.3	83,463.2	82,005.9	76,473.8	79,616.8
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	8,671.1	9,365.9	8,217.1	8,722.4	9,227.8	9,331.4
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	25,717.3	27,498.1	28,577.3	30,556.1	32,366.4	33,015.1
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	760,683.2	1,097,169.2	574,941.6	378,048.1	383,960.2	499,467.9
10	صنع المواد والمنتجات الكيموائية	51,560.8	52,023.5	54,839.5	54,040.0	53,361.9	54,543.0
11	صنع منتجات المعاظ والأدهان	116,820.7	96,760.6	0.0	0.0	0.0	0.0
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	136,643.0	153,198.1	161,035.0	151,889.8	138,707.3	148,017.3
13	صنع الفلزات القاعدية	(65,333.3)	(1,986.9)	(25,526.1)	81,875.3	212,960.6	365,917.5
14	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	168,079.2	173,703.5	177,524.9	175,297.0	170,608.5	172,748.2
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	8,402.6	8,784.6	7,707.1	8,181.1	8,655.0	8,752.2
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	30,347.3	31,423.5	28,347.1	29,090.2	29,830.9	30,888.8

يتبع الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	8,576.9	7,079.5	4,404.1	4,339.9	4,016.2	3,315.1
18	صنع الادوات الطبية وادوات القياس والأدوات البصرية والساعات	822.1	884.1	816.5	845.4	875.4	941.5
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	104,765.2	110,270.2	99,474.8	102,338.6	95,605.8	96,805.3
20	صنع معدات النقل الأخرى	12,440.5	13,452.6	13,605.4	13,895.9	14,748.5	14,916.0
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	20,590.4	21,894.4	22,733.7	23,441.0	22,812.8	23,640.1
22	إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية وغيرها	27,830.4	28,485.6	29,146.7	29,730.3	31,677.2	32,423.0
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**1,994,626.3**	**2,088,526.7**	**2,219,990.5**	**2,147,751.2**	**2,121,549.8**	**2,122,313.0**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	1,310,997.4	1,395,972.6	1,518,341.2	1,436,894.6	1,401,724.6	1,392,933.5
2	انتاج وتوزيع المياه	683,628.8	692,554.1	701,649.3	710,856.6	719,825.2	729,379.5
واو	**الانشاءات**	**1,895,632.8**	**1,997,203.6**	**2,408,383.5**	**2,504,798.2**	**4,039,329.8**	**3,205,452.5**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**6,172,543.7**	**5,499,074.7**	**3,095,815.0**	**7,618,885.5**	**10,884,789.2**	**6,641,497.2**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	793,151.3	636,990.9	273,562.6	660,969.4	1,069,692.7	632,823.5
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	135,763.8	108,940.6	50,264.2	123,756.9	205,146.6	125,131.6
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	733,874.6	947,717.4	563,556.5	427,321.7	719,357.4	789,539.4
4	البيع للماشية الحية والاغذية والمشروبات والتبغ	1,115,615.8	1,170,937.3	725,470.1	2,625,574.0	4,272,393.1	1,106,740.1
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	198,875.7	152,326.6	135,524.4	194,681.6	234,008.0	216,522.4
6	البيع بالجملة للآلات والمعدات والامدادات	2,597,443.3	1,862,728.0	907,129.2	2,584,961.9	3,005,429.0	2,742,090.0
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	514,771.0	529,247.3	342,125.3	894,512.1	1,261,619.5	900,219.8
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	83,048.2	90,186.7	98,182.7	107,107.9	117,142.9	128,430.3
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**236,918.8**	**246,299.7**	**251,929.0**	**231,410.8**	**218,514.9**	**230,191.3**
1	الفنادق	130,073.4	134,112.1	136,311.7	122,797.8	114,432.0	120,904.3
2	المطاعم	106,845.4	112,187.6	115,617.3	108,613.0	104,082.9	109,287.0
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**6,343,427.0**	**5,199,598.3**	**4,265,886.5**	**4,130,755.0**	**4,526,675.5**	**5,673,875.2**
1	النقل البري	4,312,325.7	3,581,519.3	3,014,770.2	2,800,194.5	2,864,734.2	3,807,428.4
1-1	ركاب	197,321.5	209,285.8	221,412.1	246,616.9	303,248.6	339,867.0
1-2	بضائع	4,115,004.2	3,372,233.5	2,793,358.1	2,553,577.5	2,561,485.6	3,467,561.3
1-3	عبر الأنابيب	101,078.0	72,498.5	61,358.2	42,150.1	45,711.2	61,275.6
2	النقل المائي	249,523.7	204,484.0	169,382.4	154,842.7	155,322.2	210,264.4
3	النقل الجوي	21,496.0	23,430.7	25,539.4	14,538.4	12,249.8	13,234.6
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	232,602.1	157,193.3	122,044.7	99,432.2	88,060.8	125,886.0
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	1,426,401.3	1,160,472.6	872,791.6	1,019,597.1	1,360,597.3	1,455,786.2

يتبع الجدول رقم (19) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ياء	الوساطة المالية	**3,970,449.5**	**3,998,131.7**	**3,559,929.2**	**3,604,047.2**	**3,491,556.2**	**3,474,062.3**
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	3,276,755.2	3,109,358.0	2,992,463.2	3,276,981.4	3,024,576.0	2,917,961.3
2	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية	50,052.7	241,967.3	160,180.2	60,973.1	67,817.2	73,610.2
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	643,641.7	646,806.3	407,285.8	266,092.7	399,163.0	482,490.9
كاف	**الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية**	**7,172,512.4**	**7,646,889.7**	**8,846,276.9**	**8,414,238.7**	**8,852,406.9**	**8,999,467.7**
1	الأنشطة العقارية والتأجيرية	6,840,141.5	7,282,828.7	8,449,545.5	7,980,808.1	8,448,801.1	8,567,605.9
1-1	ملكية المساكن	6,113,502.4	6,436,151.8	7,471,136.2	7,050,232.3	7,388,732.0	7,490,273.5
1-2	نشاط تأجير العقارات	679,278.0	795,479.4	923,398.9	871,377.0	1,007,554.4	1,021,400.9
1-3	تأجير الآلات والمعدات	47,361.1	51,197.5	55,010.5	59,198.7	52,514.7	55,931.5
2	انشطة تجارية اخرى	332,370.8	363,981.1	396,731.4	433,430.6	403,605.8	431,861.8
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	30,595.3	34,337.9	38,146.8	42,415.2	36,616.3	38,110.9
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو تنظير رسم /المكاتب العقارية	26,646.2	28,758.1	30,795.3	33,046.0	27,403.3	28,791.7
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	23,004.3	24,981.0	26,891.3	28,947.3	24,586.2	25,197.2
2-4	البحث والتطوير	1,309.0	1,388.7	1,455.8	1,524.5	1,236.3	1,226.9
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الإستشارية الضرائبية	78,635.5	84,813.3	90,817.0	97,245.1	82,571.8	84,605.2
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	87,251.5	94,139.0	100,692.0	107,810.1	91,585.5	93,855.6
2-7	خدمات الإعلان	4,042.9	4,354.9	4,692.0	5,066.8	5,460.7	5,885.7
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتصميم الأزياء ومقاهي الانترنت	50,974.7	55,819.3	61,106.6	66,878.7	73,217.5	80,169.9
2-9	أنشطة وكالات الأنباء	29,911.4	35,388.8	42,134.7	50,496.9	60,928.2	74,018.8
لام	**الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري**	**23,358,237.7**	**26,654,819.9**	**28,405,443.2**	**29,674,700.6**	**31,615,789.9**	**31,583,998.9**
ميم	**التعليم****	**29,911.4**	**35,388.8**	**42,134.7**	**50,496.9**	**60,928.2**	**74,018.8**
نون	**الصحة والعمل الاجتماعي****	**89,206.4**	**109,564.9**	**116,978.6**	**144,134.7**	**161,470.3**	**190,345.4**
سين	**أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى**	**125,560.7**	**135,196.8**	**164,109.8**	**149,223.4**	**157,427.0**	**159,086.0**
=	**مجموع الأنشطة**	**112,217,154.8**	**86,234,036.1**	**75,136,118.6**	**75,314,647.2**	**100,084,168.6**	**112,856,317.8**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	778,459.0	749,543.3	658,623.1	661,951.9	587,992.8	606,331.1
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية**	**111,438,695.8**	**85,484,492.7**	**74,477,495.4**	**74,652,695.3**	**99,496,175.7**	**112,249,986.7**
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	(12,483,748.6)	(7,188,434.4)	(5,256,479.5)	(5,890,751.3)	(7,576,061.5)	(7,345,168.3)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	974,133.8	843,086.1	813,243.0	1,054,918.3	1,426,095.2	1,323,467.7
-	اعفاءات على المنتجات	13,457,882.4	8,031,520.5	6,069,722.5	6,945,669.6	9,002,156.8	8,668,636.0
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**98,954,947.2**	**78,296,058.3**	**69,221,015.9**	**68,761,944.0**	**91,920,114.2**	**104,904,818.4**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,393,149.0	1,244,563.1	1,296,366.7	1,343,723.8	1,449,790.6	1,531,875.3	2,124,272.8
1	الانتاج النباتي	417,677.7	397,235.7	473,653.8	385,107.3	455,731.0	444,272.3	469,159.8
2	الانتاج الحيواني	951,657.8	825,877.8	797,792.5	933,447.9	968,604.3	1,062,293.2	1,626,437.3
3	الحراجة وانتاج العسل	23,813.6	21,449.6	24,920.4	25,168.6	25,455.4	25,309.7	28,675.7
باء	صيد الاسماك	60,554.8	58,026.3	59,016.1	60,670.2	61,744.0	64,263.0	68,757.7
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	94,738,480.2	97,998,456.9	94,266,880.9	84,972,611.7	87,681,816.3	29,081,116.0	80,858,724.8
1	استخراج النفط الخام	85,888,012.0	88,339,479.3	85,842,461.6	76,851,512.6	79,865,699.2	25,296,109.4	71,455,465.3
2	استخراج الغاز الطبيعي	8,562,140.1	9,353,508.8	8,031,037.5	7,872,975.8	7,494,415.4	3,596,869.3	9,096,939.1
3	انشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	110,446.1	133,510.5	191,891.8	70,967.1	135,730.5	50,408.6	138,967.3
4	انشطة التعدين واستغلال المحاجر	177,882.1	171,958.4	201,490.1	177,156.2	185,971.1	137,728.7	167,353.1
دال	الصناعات التحويلية	4,404,505.8	4,672,780.1	4,811,756.5	4,947,839.5	4,110,444.1	1,940,040.6	2,754,340.6
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	1,091,077.2	1,362,164.1	1,485,775.4	1,633,041.0	1,638,519.4	789,068.0	1,162,316.2
2	صنع منتجات التبغ	6,553.3	6,775.9	10,812.2	22,091.3	23,637.9	11,068.8	21,289.7
3	صنع المنسوجات	21,700.0	18,631.7	30,905.8	34,173.2	24,665.8	5,899.8	14,356.5
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	77,421.9	30,645.7	44,641.6	44,168.3	45,573.5	35,246.5	46,997.2
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والاحذية	3,067.5	5,962.9	4,877.4	4,715.0	4,877.2	3,282.9	4,662.6
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث	120,532.4	152,243.1	126,067.2	167,206.8	167,029.0	75,599.4	66,678.7
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	19,500.0	38,620.3	17,715.4	17,513.6	17,739.1	8,897.9	8,380.4
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	17,777.8	14,972.6	19,328.6	17,905.3	19,211.2	10,072.8	13,370.6
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	1,406,331.9	1,349,631.9	1,305,265.1	1,295,185.4	863,792.4	492,755.2	772,334.1
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	53,505.7	46,471.8	53,697.5	43,557.5	39,596.9	24,782.1	50,602.5
11	صنع منتجات المطاط واللدائن	631,412.0	621,881.5	643,987.3	715,201.9	323,690.2	79,957.9	54,477.6
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	228,349.4	275,155.9	373,349.7	377,780.1	342,866.8	95,833.5	149,672.9
13	صنع الفلزات القاعدية	486,071.9	508,349.0	446,284.4	332,016.0	255,541.7	(8,967.6)	(8,337.3)
14	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	8,501.4	11,275.6	57,254.3	53,885.5	126,324.2	155,110.7	197,144.5
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	7,227.7	9,613.2	5,333.3	5,552.4	6,802.2	5,794.8	8,557.8
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	111,002.4	111,105.5	65,584.1	32,921.8	31,514.5	23,160.0	27,758.9

الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	19,069.6	26,073.6	20,154.8	20,212.9	17,461.1	8,849.3	8,693.4
18	صنع الأدوات الطبية وأدوات القياس والأدوات البصرية والساعات	3,865.2	2,287.1	1,233.1	1,091.5	1,055.0	621.8	703.9
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	44,514.2	26,223.3	40,762.7	68,679.6	97,742.3	75,163.4	99,197.8
20	صنع معدات النقل الأخرى	7,409.3	19,641.6	15,873.3	15,326.5	14,612.6	7,167.5	10,791.3
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	11,144.8	5,900.2	14,212.7	15,833.4	18,166.8	16,466.5	20,411.2
22	إعادة دوران النفايات والخردة للاقلزية وغيرها	28,470.1	29,153.5	28,640.5	29,780.5	30,024.2	24,209.4	24,279.9
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**844,666.9**	**593,059.7**	**843,918.6**	**1,119,306.2**	**1,153,010.3**	**789,207.4**	**1,682,931.4**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	319,017.3	364,905.0	518,288.3	731,762.6	682,606.9	654,524.5	1,135,162.8
2	انتاج وتوزيع المياه	525,649.7	228,154.6	325,630.3	387,543.6	470,403.3	134,682.9	547,768.5
واو	**الانشاءات**	**2,135,221.4**	**2,347,013.7**	**2,473,562.9**	**2,480,840.5**	**2,224,771.4**	**1,174,721.0**	**1,237,677.3**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**5,412,925.5**	**5,074,175.4**	**6,095,217.5**	**6,510,962.9**	**6,772,700.0**	**4,825,416.3**	**5,697,867.2**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	491,068.6	469,348.2	610,092.6	666,032.2	772,543.4	508,750.8	718,198.1
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	84,056.3	80,338.4	104,429.6	114,004.8	132,236.4	87,083.0	122,934.1
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	1,289,912.7	1,237,986.5	1,204,354.4	1,199,123.3	829,046.5	465,692.9	733,791.9
4	البيع للماشية الحية والأغذية والمشروبات والتبغ	513,901.0	474,778.2	544,951.5	595,762.3	551,822.1	1,367,955.5	897,899.0
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	417,938.2	439,524.8	493,217.9	407,073.9	335,731.1	326,312.3	212,148.8
6	البيع بالجملة للالات والمعدات والامدادات	2,178,674.1	1,974,735.9	2,682,832.9	3,006,124.4	3,590,559.1	1,543,187.8	2,438,146.3
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	365,725.4	328,401.1	389,843.6	449,676.0	481,170.8	453,010.0	501,208.1
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	71,649.1	69,062.3	65,495.0	73,166.1	79,590.6	73,424.0	73,541.0
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**359,098.6**	**347,286.9**	**308,485.1**	**350,750.6**	**320,932.0**	**178,162.9**	**215,001.1**
1	الفنادق	195,996.5	188,301.5	154,088.3	199,100.1	175,287.1	94,753.8	114,757.4
2	المطاعم	163,102.2	158,985.4	154,396.8	151,650.5	145,644.9	83,409.0	100,243.7
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**3,168,248.2**	**3,837,732.7**	**4,549,230.5**	**4,241,024.8**	**5,572,567.0**	**2,491,487.1**	**4,857,296.2**
1	النقل البري	1,983,535.5	2,323,856.2	2,906,496.4	2,604,811.7	3,342,870.3	1,726,661.8	3,520,289.6
1-1	ركاب	228,416.1	214,235.6	200,335.9	209,517.6	219,331.7	181,370.2	187,281.0
1-2	بضائع	1,755,119.4	2,109,620.6	2,706,160.6	2,395,294.1	3,123,538.6	1,545,291.7	3,333,008.6
1-3	عبر الأنابيب	144,682.1	156,671.5	176,485.3	172,104.8	143,359.9	74,214.4	73,505.2
2	النقل المائي	164,937.8	207,131.0	273,547.7	246,716.1	326,398.2	111,655.9	215,066.2
3	النقل الجوي	38,226.9	41,277.2	44,093.7	47,126.1	51,756.3	15,798.7	19,813.4
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	179,968.1	178,222.3	177,607.9	176,908.6	180,894.6	68,817.9	191,181.3
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	656,897.8	930,574.5	970,999.5	993,357.4	1,527,287.7	494,338.5	837,440.5

الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ياء	الوساطة المالية	4,899,186.9	5,297,652.9	5,390,309.1	5,357,249.1	5,248,353.3	2,057,976.9	5,061,362.0
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	4,633,305.6	5,041,823.8	5,082,773.6	5,002,082.0	4,750,400.2	1,933,187.3	4,666,878.0
2	التأمين وتوفير الإعتمادات للمعاشات التقاعدية	226,332.9	184,686.5	195,109.9	233,240.3	338,646.4	19,379.9	83,844.5
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	39,548.5	71,142.6	112,425.6	121,926.8	159,306.6	105,409.7	310,639.5
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	6,424,425.5	6,282,946.4	6,251,810.2	6,798,198.6	6,848,129.1	7,019,849.5	7,169,719.2
1	الأنشطة العقارية والتأجيرية	6,178,303.2	6,029,353.9	5,982,785.5	6,521,420.2	6,550,922.5	6,758,070.5	6,853,850.9
1-1	ملكية المساكن	5,652,548.2	5,514,114.1	5,350,632.2	5,833,675.8	5,856,336.8	6,045,578.3	6,126,459.0
1-2	نشاط تأجير العقارات	491,525.9	479,488.2	594,514.7	648,186.2	650,704.1	671,730.9	680,717.7
1-3	تأجير الآلات والمعدات	34,229.1	35,751.7	37,638.6	39,558.2	43,881.6	40,761.3	46,674.2
2	انشطة تجارية اخرى	246,122.3	253,592.5	269,024.8	276,778.4	297,206.6	261,779.0	315,868.3
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	23,173.3	24,580.1	25,027.2	28,378.6	33,145.1	25,407.7	33,018.5
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو نظير رسم/المكاتب العقارية	27,581.4	27,558.5	26,494.6	28,381.0	31,388.4	27,171.0	28,126.5
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	17,516.7	18,580.2	20,656.0	21,492.5	23,582.6	11,031.1	21,718.5
2-4	البحث والتطوير	1,084.4	1,125.3	1,224.6	1,042.0	1,120.1	1,027.0	1,311.0
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الاستشارية الضرائبية	59,089.4	59,965.1	63,777.0	63,504.7	66,728.0	59,798.2	74,630.0
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	65,493.7	66,462.9	70,737.5	70,434.0	74,004.4	66,364.8	82,783.6
2-7	خدمات الإعلان	3,002.6	3,054.0	3,255.9	3,248.9	3,323.9	3,314.4	3,532.5
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتصميم الأزياء ومقاهي الانترنت	34,149.8	35,239.8	38,119.8	38,599.1	40,075.1	40,557.1	43,875.8
2-9	أنشطة وكالات الأنباء	15,031.1	17,026.6	19,732.3	21,697.5	23,839.1	27,107.5	26,871.8
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	5,810,486.6	11,252,034.0	11,856,733.0	12,917,652.1	16,068,848.2	22,302,184.0	22,921,139.5
ميم	التعليم**	15,031.1	17,026.6	19,732.3	21,697.5	23,839.1	27,107.5	26,871.8
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	58,427.4	62,034.4	70,085.5	79,446.2	86,403.6	82,091.7	77,220.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	87,554.6	95,711.8	106,391.3	107,154.8	102,922.0	95,019.1	118,598.1
=	مجموع الأنشطة	129,811,962.8	139,180,500.9	138,399,496.3	131,309,128.4	137,726,271.0	73,660,518.2	134,871,779.7
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	965,836.7	1,040,843.6	973,511.2	955,712.7	891,841.1	505,793.0	798,559.0
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	128,846,126.0	138,139,657.3	137,425,985.1	130,353,415.7	136,834,429.9	73,154,725.1	134,073,220.6
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	(10,572,887.6)	(12,498,027.0)	(11,988,030.0)	(10,434,937.7)	(10,887,313.1)	(10,607,568.1)	(17,218,359.8)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,462,066.0	1,574,007.8	1,374,097.6	2,468,045.4	2,787,800.2	855,417.9	1,083,269.7
-	اعانات على المنتجات	12,034,953.6	14,072,034.7	13,362,127.7	12,902,983.0	13,675,113.4	11,462,986.0	18,301,629.5
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	118,273,238.4	125,641,630.3	125,437,955.0	119,918,478.0	125,947,116.8	62,547,157.0	116,854,860.8

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

يتبع الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

100=2013 القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ألف	**الزراعة والصيد والحراجة**	**2,244,153.3**	**2,360,287.6**	**2,015,085.9**	**1,511,537.3**	**1,299,963.8**	**1,361,876.6**
1	الانتاج النباتي	455,336.6	442,036.9	427,560.4	355,050.0	282,199.2	261,895.3
2	الانتاج الحيواني	1,756,534.7	1,888,393.8	1,559,646.6	1,133,173.9	998,770.5	1,082,025.6
3	الحراجة وانتاج العسل	32,281.9	29,856.9	27,878.9	23,313.3	18,994.1	17,955.7
باء	**صيد الاسماك**	**70,369.9**	**93,791.7**	**98,831.4**	**91,611.2**	**49,564.2**	**46,024.7**
جيم	**التعدين واستغلال المحاجر**	**55,673,399.5**	**29,741,800.4**	**30,289,150.0**	**27,985,220.3**	**52,410,050.1**	**63,580,211.4**
1	استخراج النفط الخام	48,590,351.7	22,470,541.2	24,002,222.7	22,553,892.1	47,694,290.9	58,891,125.3
2	استخراج الغاز الطبيعي	6,805,912.7	7,041,913.3	6,148,479.9	5,368,399.7	4,687,291.2	4,621,204.3
3	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	98,549.1	40,922.0	(1,203.3)	(28,776.3)	(51,487.6)	(25,820.8)
4	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	178,586.0	188,423.9	139,650.7	91,704.8	79,955.6	93,702.6
دال	**الصناعات التحويلية**	**2,840,205.5**	**3,305,742.2**	**2,998,086.9**	**2,939,522.6**	**2,674,302.2**	**2,672,899.5**
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	1,264,741.1	1,238,851.8	1,253,865.4	1,027,342.4	787,338.7	728,551.6
2	صنع منتجات التبغ	19,520.7	16,242.3	20,665.2	26,158.2	24,649.7	23,120.2
3	صنع المنسوجات	15,171.2	14,814.1	16,578.9	18,602.0	33,195.7	32,780.2
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	46,084.9	46,306.5	42,764.0	34,024.3	27,072.9	24,106.1
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والاحذية	4,491.3	4,433.8	4,095.5	3,337.5	2,602.2	2,319.2
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث	73,578.9	77,917.6	58,329.1	11,635.1	(73,203.5)	(96,824.0)
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	8,671.1	9,421.5	9,329.4	5,027.9	4,758.9	4,550.9
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	25,717.3	26,994.8	28,241.1	22,709.8	23,054.1	22,063.7
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	760,683.2	1,184,805.0	1,069,641.0	957,993.2	740,017.5	758,642.6
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	51,560.8	55,821.3	75,071.3	98,182.6	99,887.2	109,659.3
11	صنع منتجات المطاط واللدائن	116,820.7	112,995.0	0.0	0.0	0.0	0.0
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	136,643.0	144,716.2	141,768.3	223,315.3	288,185.5	299,195.3
13	صنع الفلزات القاعدية	(65,333.3)	(2,244.2)	(32,426.9)	74,428.3	114,566.3	176,912.0
14	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	168,079.2	157,781.1	110,295.2	204,860.5	326,572.8	314,617.2
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	8,402.6	8,378.7	8,406.2	10,354.6	14,654.1	14,356.2
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	30,347.3	31,300.5	23,249.8	17,255.4	11,191.2	10,668.6

يتبع الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	8,576.9	7,051.8	3,612.2	2,574.3	1,506.7	1,145.0
18	صنع الادوات الطبية وادوات القياس والأدوات البصرية والساعات	822.1	880.6	669.7	501.5	328.4	325.2
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	104,765.2	105,509.0	101,543.3	141,193.3	191,688.5	189,343.6
20	صنع معدات النقل الأخرى	12,440.5	13,400.0	11,158.9	8,242.6	5,532.9	5,151.8
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	20,590.4	21,990.6	27,323.8	34,149.1	38,818.5	41,016.3
22	إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية وغيرها	27,830.4	28,374.2	23,905.6	17,635.0	11,883.8	11,198.5
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**1,994,626.3**	**2,117,861.5**	**1,905,704.4**	**1,941,230.6**	**2,047,147.9**	**2,008,209.2**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	1,310,997.4	1,432,336.1	1,222,185.8	1,259,884.3	1,344,734.3	1,315,996.7
2	انتاج وتوزيع المياه	683,628.8	685,525.4	683,518.6	681,346.3	702,413.6	692,212.5
واو	**الانشاءات**	**1,895,632.8**	**1,791,439.3**	**1,443,217.8**	**1,637,999.1**	**1,366,918.6**	**1,669,363.8**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**6,172,543.7**	**5,738,415.4**	**3,306,311.3**	**5,487,611.1**	**5,824,260.5**	**3,794,799.3**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	793,151.3	631,974.6	197,746.2	353,905.5	280,178.1	176,395.4
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	135,763.8	108,175.2	33,848.2	60,578.1	47,958.1	30,193.6
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	733,874.6	1,111,708.5	971,569.6	885,165.9	684,413.4	693,256.3
4	البيع للماشية الحية والاغذية والمشروبات والتبغ	1,115,615.8	1,084,158.9	671,129.3	1,639,646.4	1,981,216.4	871,524.5
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	198,875.7	190,311.9	158,218.7	364,141.0	328,440.4	223,573.8
6	البيع بالجملة للالات والمعدات والامدادات	2,597,443.3	1,999,572.0	879,723.8	1,636,820.1	1,758,038.0	1,271,311.7
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	514,771.0	522,286.9	300,350.8	464,969.3	678,129.6	460,592.5
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	83,048.2	90,227.4	93,724.8	82,384.8	65,886.5	67,951.5
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**236,918.8**	**240,462.7**	**207,854.7**	**142,430.4**	**91,466.1**	**86,993.3**
1	الفنادق	130,073.4	130,933.8	112,464.4	75,580.5	47,899.0	45,691.8
2	المطاعم	106,845.4	109,528.9	95,390.4	66,849.9	43,567.1	41,301.5
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**6,343,427.0**	**5,132,330.2**	**4,296,868.0**	**3,951,309.8**	**3,862,560.0**	**4,504,671.8**
1	النقل البري	4,312,325.7	3,547,874.4	2,987,832.2	2,655,635.8	2,405,214.0	2,950,454.1
1-1	ركاب	197,321.5	207,244.0	217,709.2	227,888.7	238,452.8	250,156.4
1-2	بضائع	4,115,004.2	3,340,630.4	2,770,123.0	2,427,747.1	2,166,761.1	2,700,297.6
1-3	عبر الانابيب	101,078.0	70,042.2	60,534.4	34,141.3	33,153.7	42,631.6
2	النقل المائي	249,523.7	187,949.8	168,195.9	91,026.9	94,190.6	129,784.8
3	النقل الجوي	21,496.0	23,062.7	25,071.5	12,927.8	9,449.6	9,633.6
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	232,602.1	154,724.4	119,808.8	88,417.1	67,931.4	91,634.3
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	1,426,401.3	1,148,676.8	935,425.2	1,069,161.0	1,252,620.6	1,280,533.3

يتبع الجدول رقم (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
باء	**الوساطة المالية**	**3,970,449.5**	**4,025,842.8**	**3,701,823.9**	**3,574,182.4**	**3,306,116.2**	**3,094,446.2**
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	3,276,755.2	3,126,618.8	3,123,616.2	3,216,039.6	2,738,808.7	2,367,904.2
2	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية	50,052.7	249,270.9	177,245.9	77,938.9	92,714.4	89,147.9
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	643,641.7	649,953.2	400,961.8	280,203.9	474,593.0	637,394.1
كاف	**الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية**	**7,172,512.4**	**7,501,210.6**	**8,566,249.4**	**7,846,946.6**	**7,947,630.8**	**7,998,787.8**
1	الأنشطة العقارية والتأجيرية	6,840,141.5	7,137,340.4	8,176,450.4	7,488,388.1	7,694,846.4	7,741,548.1
1-1	ملكية المساكن	6,113,502.4	6,307,084.9	7,228,882.3	6,615,984.9	6,735,123.3	6,776,328.3
1-2	نشاط تأجير العقارات	679,278.0	779,527.4	893,457.4	817,706.0	918,425.9	924,044.8
1-3	تأجير الالآت والمعدات	47,361.1	50,728.1	54,110.7	54,697.1	41,297.1	41,175.0
2	انشطة تجارية اخرى	332,370.8	363,870.3	389,798.9	358,558.6	252,784.4	257,239.7
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو الموجرة	30,595.3	33,644.4	36,953.9	39,869.7	33,407.7	34,503.4
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو نظير رسم /المكاتب العقارية	26,646.2	28,225.8	29,858.1	31,087.3	25,019.5	26,087.6
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	23,004.3	25,161.9	26,954.5	24,179.6	15,045.3	14,645.9
2-4	البحث والتطوير	1,309.0	1,397.5	1,459.0	1,273.5	756.4	713.0
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الإستشارية الضرائبية	78,635.5	85,511.8	91,051.1	81,201.5	50,526.2	49,184.9
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	87,251.5	94,903.5	101,033.2	90,124.1	56,078.1	54,589.5
2-7	خدمات الإعلان	4,042.9	4,390.2	4,710.2	4,231.8	3,342.4	3,422.8
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتصميم الأزياء ومقاهي الانترنت	50,974.7	56,196.9	61,215.5	55,845.1	44,791.4	46,583.2
2-9	انشطة وكالات الأنباء	29,911.4	34,438.1	36,563.3	30,746.0	23,817.5	27,509.4
لام	**الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري**	**23,358,237.7**	**25,020,974.0**	**24,615,765.9**	**24,104,643.0**	**23,250,617.4**	**21,785,982.2**
ميم	**التعليم****	**29,911.4**	**34,438.1**	**36,563.3**	**30,746.0**	**23,817.5**	**27,509.4**
نون	**الصحة والعمل الاجتماعي****	**89,206.4**	**107,449.1**	**110,445.1**	**93,657.6**	**93,991.7**	**104,751.6**
سين	**أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى**	**125,560.7**	**134,691.9**	**134,603.1**	**88,525.2**	**59,067.8**	**54,951.0**
=	**مجموع الأنشطة**	**112,217,154.8**	**87,346,737.5**	**83,726,560.9**	**81,427,173.2**	**104,307,474.6**	**112,791,478.0**
ناقصا:	**الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة**	778,459.0	697,550.8	579,109.8	534,547.7	369,621.7	348,708.5
=	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية**	**111,438,695.8**	**86,649,186.7**	**83,147,451.1**	**80,892,625.4**	**103,937,852.9**	**112,442,769.5**
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	(15,615,282.2)	(12,906,198.4)	(10,025,808.0)	(8,861,193.6)	(8,502,199.9)	(9,428,185.4)
+	الضرائب على المنتجات والواردات	1,077,726.0	986,703.3	939,477.6	879,245.7	1,099,433.2	1,425,275.9
-	اعانات على المنتجات	16,693,008.2	13,892,901.8	10,965,285.7	9,740,439.3	9,601,633.1	10,853,461.3
=	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**95,823,413.6**	**73,742,988.3**	**73,121,643.1**	**72,031,431.8**	**95,435,653.0**	**103,014,584.1**

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (21) قيمة استهلاك رأس المال بالاسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	64,357.2	69,804.3	83,324.4	79,419.9	89,787.0	98,951.4	106,981.5
باء	صيد الاسماك	6,246.5	6,732.0	7,193.7	7,622.1	7,977.5	9,654.8	10,021.7
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	463,234.4	525,589.1	684,094.2	678,999.3	719,925.7	767,894.0	818,641.0
دال	الصناعات التحويلية	966,298.1	1,269,613.1	1,369,555.6	1,152,318.6	1,380,779.7	675,707.5	925,008.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	197,589.6	238,291.4	270,847.3	287,857.6	213,857.4	193,700.6	406,744.7
واو	الانشاءات	269,511.1	185,708.8	276,898.8	245,462.4	260,415.6	445,688.6	451,002.4
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	120,433.6	130,757.9	176,917.8	173,481.7	190,898.3	285,809.2	317,651.4
حاء	الفنادق والمطاعم	60,889.3	62,608.2	58,720.0	63,364.1	63,871.0	42,972.3	50,956.5
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	760,712.7	928,361.1	1,267,545.2	1,172,603.5	1,456,227.4	860,403.0	1,745,726.9
ياء	الوساطة المالية	93,969.2	93,021.5	108,636.8	129,327.3	142,820.1	104,638.5	119,560.1
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	858,399.4	374,115.9	426,757.5	466,668.8	471,833.7	539,300.2	668,498.1
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	756,743.1	923,932.3	1,315,095.7	1,884,800.9	3,038,267.4	2,573,947.5	3,332,587.4
ميم	التعليم**	1,393.3	1,578.3	1,829.1	2,011.3	2,209.8	2,512.7	2,490.9
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	7,065.3	7,501.5	8,475.1	9,607.0	10,448.3	9,926.9	9,337.8
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	4,750.2	5,212.1	5,939.8	6,112.3	6,290.5	7,125.8	8,926.0
	مجموع الأنشطة	4,631,593.0	4,822,827.4	6,061,831.0	6,359,656.8	8,055,609.5	6,618,233.2	8,974,134.3

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة اله

يتبع الجدول رقم (21) قيمة استهلاك رأس المال بالاسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	112,321.7	118,070.7	133,060.9	154,678.8	164,955.5	168,405.1	
باء	صيد الاسماك	10,977.7	15,483.0	17,861.9	21,661.1	15,708.3	16,548.9	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	864,712.3	911,345.4	952,277.9	1,000,087.1	1,057,968.7	1,123,137.5	
دال	الصناعات التحويلية	1,251,318.4	1,077,013.5	944,901.9	901,327.2	946,580.7	1,112,310.1	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	413,786.9	437,177.8	331,730.7	332,259.3	330,285.7	321,619.9	
واو	الانشاءات	284,344.9	299,580.5	361,257.5	375,719.7	605,899.5	480,817.9	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	339,280.9	308,021.2	177,427.7	419,869.7	624,302.0	421,783.3	
حاء	الفنادق والمطاعم	54,783.3	57,135.3	58,567.1	54,023.6	51,130.5	53,913.3	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,110,525.2	1,744,205.3	1,456,885.5	1,334,342.6	1,376,676.2	1,825,093.3	
ياء	الوساطة المالية	120,789.4	158,417.2	137,040.3	115,634.5	122,446.0	129,018.6	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	698,025.9	755,421.1	874,319.5	831,391.5	887,137.5	901,772.2	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4,075,956.2	3,689,756.6	3,505,658.8	3,397,602.5	3,305,041.1	3,266,515.4	
ميم	التعليم**	2,772.6	3,192.2	3,389.2	2,850.0	2,207.8	2,550.0	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	10,787.3	12,993.3	13,355.6	11,325.5	11,365.9	12,667.1	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	9,531.2	9,971.0	10,353.0	10,933.3	11,387.3	11,742.7	
	مجموع الأنشطة	10,359,914.0	9,597,784.3	8,978,087.6	8,963,706.4	9,513,092.7	9,847,895.3	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط، أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (22) قيمه استهلاك راس المال بالاسعار التابته حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالالف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	99,178.7	97,895.4	112,356.6	104,972.7	114,500.3	103,035.8	111,569.6
باء	صيد الاسماك	9,446.6	9,052.1	9,206.5	9,464.6	9,632.1	10,025.0	10,726.2
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	624,549.8	697,905.0	850,240.7	832,416.6	844,199.5	606,682.0	862,560.5
دال	الصناعات التحويلية	1,301,699.6	1,582,690.3	1,372,986.6	1,192,017.1	1,419,488.7	580,162.2	903,540.9
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	143,769.8	210,831.1	233,761.5	247,035.6	236,779.1	188,390.3	275,195.7
واو	الانشاءات	344,672.6	233,587.4	328,470.1	290,580.2	298,722.7	360,934.6	452,659.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	315,033.8	295,022.2	349,341.8	372,593.9	379,848.9	259,305.1	315,858.8
حاء	الفنادق والمطاعم	83,208.8	80,659.3	73,626.0	80,124.0	74,346.7	41,656.8	50,208.2
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	977,271.0	1,174,238.1	1,458,638.9	1,321,869.1	1,697,107.0	815,432.8	1,674,699.7
ياء	الوساطة المالية	161,823.9	149,211.6	155,927.3	185,102.2	204,246.3	133,799.8	125,311.8
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	607,393.3	594,149.2	608,992.8	662,908.5	668,419.2	684,868.2	698,975.4
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	1,066,498.4	1,162,136.3	1,560,027.2	2,231,240.9	3,485,196.5	2,084,474.8	3,344,834.2
ميم	التعليم**	1,393.3	1,578.3	1,829.1	2,011.3	2,209.8	2,512.7	2,490.9
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	7,065.3	7,501.5	8,475.1	9,607.0	10,448.3	9,926.9	9,337.8
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	6,998.4	7,618.6	7,691.8	8,736.3	8,174.3	6,978.7	8,846.4
	مجموع الأنشطة	5,750,003.2	6,304,076.4	7,131,572.1	7,550,680.0	9,453,319.5	5,888,185.9	8,846,815.9

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ه

يتبع الجدول رقم (22) قيمة استهلاك رأس المال بالاسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	112,321.7	112,780.6	116,829.2	100,045.9	82,277.2	73,676.5	
باء	صيد الاسماك	10,977.7	14,631.5	15,417.7	14,291.3	7,732.0	7,179.8	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	864,712.3	844,872.2	811,131.9	768,440.6	631,844.1	612,257.5	
دال	الصناعات التحويلية	1,251,318.4	1,303,323.6	1,130,594.6	984,001.3	719,805.0	759,999.4	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	413,786.9	300,950.5	299,605.4	298,270.3	301,446.2	298,615.6	
واو	الانشاءات	284,344.9	278,800.0	317,644.1	303,405.9	380,878.1	276,524.2	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	339,280.9	325,010.5	194,718.0	305,100.6	321,910.9	217,813.8	
حاء	الفنادق والمطاعم	54,783.3	55,765.7	48,310.9	33,327.5	21,498.0	20,426.5	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,110,525.2	1,708,729.9	1,420,368.0	1,265,925.1	1,170,068.4	1,424,508.2	
ياء	الوساطة المالية	120,789.4	155,240.4	132,596.7	108,512.2	111,614.4	116,721.1	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	698,025.9	740,594.8	846,012.1	776,606.4	800,017.6	805,287.9	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4,075,956.2	3,433,814.6	3,082,432.3	2,743,674.6	2,077,601.7	1,878,613.0	
ميم	التعليم**	2,772.6	3,192.2	3,389.2	2,850.0	2,207.8	2,550.0	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	10,787.3	12,993.3	13,355.6	11,325.5	11,365.9	12,667.1	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	9,531.2	9,974.2	10,632.5	10,578.8	10,017.5	9,292.5	
	مجموع الأنشطة	10,359,914.0	9,300,674.0	8,443,038.3	7,726,356.2	6,650,284.9	6,516,133.1	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (23) قيمة تعويضات العاملين بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	293,478.3	321,464.0	372,011.4	383,298.2	418,287.3	446,186.7	505,061.5
باء	صيد الاسماك	15,616.3	16,830.0	17,984.3	19,055.4	19,943.7	24,137.1	24,855.4
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	669,171.0	703,956.7	698,760.3	687,647.2	738,657.6	767,261.8	864,113.0
دال	الصناعات التحويلية	1,253,611.5	1,143,144.0	1,321,632.0	1,126,905.3	1,360,984.4	1,424,543.4	1,701,357.2
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	629,827.7	676,315.7	767,121.6	870,065.1	932,286.8	1,044,194.9	1,460,121.8
واو	الانشاءات	508,395.0	643,405.0	643,405.0	643,405.0	695,559.7	425,608.5	536,050.1
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	202,233.6	219,255.1	312,626.7	334,270.9	394,903.1	532,422.0	614,415.7
حاء	الفنادق والمطاعم	88,504.3	91,997.6	82,371.2	122,035.5	140,202.8	93,594.9	111,500.3
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	483,518.8	563,733.0	716,467.0	699,245.3	871,750.9	635,401.9	1,118,882.9
ياء	الوساطة المالية	218,054.0	216,415.2	316,771.3	396,531.0	469,885.6	478,307.7	580,168.6
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	214,996.0	227,211.3	250,926.4	272,913.4	287,240.3	307,916.3	383,589.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4,128,221.4	6,659,514.0	6,722,631.1	7,877,003.9	10,011,754.6	17,484,274.9	18,010,200.9
ميم	التعليم**	5,110.4	5,842.2	6,704.0	7,724.8	8,941.4	10,400.4	12,161.9
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	21,998.1	22,087.8	26,816.8	26,643.0	28,976.2	38,100.4	40,986.0
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	33,646.9	36,919.1	42,073.4	43,295.6	44,558.0	50,474.5	63,225.8
	مجموع الأنشطة	8,766,383.3	11,548,090.7	12,298,302.6	13,510,039.6	16,423,932.4	23,762,825.5	26,026,690.6

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

يتبع الجدول رقم (23) تعويضات العاملين بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	541,176.2	582,308.9	664,387.8	716,751.5	812,706.5	857,539.7	
باء	صيد الاسماك	26,388.7	36,747.6	44,654.7	53,723.0	39,270.8	41,372.3	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	939,899.2	976,836.5	990,613.0	1,008,057.1	1,181,288.6	1,263,934.6	
دال	الصناعات التحويلية	1,748,596.5	2,016,834.1	1,763,469.4	1,686,311.4	1,757,253.3	1,896,901.2	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,483,678.2	1,630,057.0	1,655,827.7	1,654,872.3	1,663,071.9	1,641,474.6	
واو	الانشاءات	842,345.1	814,923.4	721,528.7	1,030,849.7	1,105,093.3	1,475,163.4	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	642,572.6	571,212.6	305,246.8	779,176.6	1,212,778.0	665,461.8	
حاء	الفنادق والمطاعم	121,606.5	126,545.7	129,227.7	116,892.6	108,162.7	115,520.2	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	1,444,650.4	1,253,719.7	1,126,529.2	1,035,134.0	1,058,087.5	1,280,215.3	
ياء	الوساطة المالية	779,042.0	828,915.8	739,293.5	699,459.5	769,262.2	806,367.1	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	397,601.7	428,270.3	484,430.0	485,121.0	489,237.2	506,175.6	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	19,282,281.5	22,965,063.2	24,899,784.4	26,277,098.1	28,310,748.8	28,317,483.5	
ميم	التعليم**	14,302.6	16,921.7	20,147.3	24,145.9	29,133.8	34,182.5	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	45,085.2	59,511.1	59,991.1	74,310.1	85,244.7	100,476.9	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	64,294.8	68,568.0	79,264.1	75,518.1	79,336.4	80,706.1	
	مجموع الأنشطة	28,373,521.2	32,376,435.5	33,684,395.7	35,717,420.9	38,700,675.7	39,082,974.9	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (24) قيمه تعويضات العاملين بالاسعار التابته حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	374,844.7	341,950.7	376,608.6	356,905.7	398,588.5	408,755.4	522,864.1
باء	صيد الاسماك	22,708.1	21,759.9	22,131.0	22,751.3	23,154.0	24,098.6	25,784.1
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	863,324.1	897,178.8	837,563.7	825,083.9	851,883.3	631,656.5	865,036.4
دال	الصناعات التحويلية	1,362,252.7	1,211,230.6	1,342,632.4	1,108,585.2	1,312,210.2	1,340,510.5	1,674,120.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	614,273.2	667,552.6	756,198.5	856,874.4	918,400.0	1,036,689.6	1,455,520.3
واو	الانشاءات	841,886.6	925,393.2	975,289.7	978,159.1	877,194.8	463,175.3	549,975.4
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	479,418.8	451,998.7	549,053.8	591,760.4	627,142.4	491,501.6	582,598.1
حاء	الفنادق والمطاعم	134,118.1	137,492.6	125,598.7	148,730.5	142,173.8	94,025.3	111,654.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	626,813.8	698,445.5	862,900.9	834,229.7	1,034,365.0	668,484.8	1,125,548.2
ياء	الوساطة المالية	321,259.2	316,338.4	410,208.0	566,757.3	610,600.1	468,434.1	574,995.0
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	330,500.7	328,761.5	335,262.1	356,781.4	366,255.6	360,451.7	388,496.6
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	4,743,988.2	10,089,897.7	10,296,705.9	10,686,411.2	12,583,651.7	20,217,709.2	19,576,305.3
ميم	التعليم**	7,187.4	8,141.5	9,435.3	10,375.0	11,399.1	12,961.9	12,849.2
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	29,529.4	31,352.4	35,421.4	40,152.3	43,668.7	41,489.4	39,027.3
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	57,943.2	59,220.3	60,388.3	61,967.7	63,722.1	64,541.1	66,267.4
	مجموع الأنشطة	10,810,048.2	16,186,714.3	16,995,398.0	17,445,525.1	19,864,409.1	26,324,485.0	27,571,042.9

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ض

يتبع الجدول رقم (24) تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	541,176.2	556,801.8	490,983.8	378,532.2	318,563.8	323,470.1	
باء	صيد الاسماك	26,388.7	35,171.9	37,061.8	34,354.2	18,586.6	17,259.3	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	939,899.2	909,823.9	871,531.7	815,567.5	746,693.6	734,132.9	
دال	الصناعات التحويلية	1,748,596.5	2,071,780.6	1,804,121.3	1,716,445.0	1,745,709.6	1,895,760.1	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,483,678.2	1,638,797.3	1,673,625.6	1,681,362.4	1,698,410.2	1,684,424.6	
واو	الانشاءات	842,345.1	796,045.6	641,309.5	727,862.7	607,405.2	741,800.0	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	642,572.6	578,477.1	288,211.3	496,447.0	508,307.4	310,912.4	
حاء	الفنادق والمطاعم	121,606.5	126,298.7	129,089.6	118,309.3	111,547.9	117,548.0	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	1,444,650.4	1,232,495.9	1,058,906.0	853,022.3	732,940.4	843,356.0	
ياء	الوساطة المالية	779,042.0	829,180.3	759,252.2	676,781.0	676,726.5	638,111.8	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	397,601.7	422,968.6	471,718.7	430,866.3	387,242.7	390,447.7	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	19,282,281.5	21,587,159.4	21,533,333.6	21,360,968.4	21,173,015.6	19,907,369.2	
ميم	التعليم**	14,302.6	16,467.1	17,483.3	14,701.7	11,388.7	13,154.0	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	45,085.2	54,305.1	55,819.3	47,334.9	47,503.7	52,941.8	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	64,294.8	67,193.0	76,694.0	70,866.7	72,318.2	73,013.5	
	مجموع الأنشطة	28,373,521.2	30,922,966.1	29,909,141.7	29,423,421.5	28,856,360.0	27,743,701.4	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (25) الضرائب الاخرى على الإنتاج بالاسعار الجاريه حسب الانشطه الاقتصاديه للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	13,175.3	14,519.7	16,532.9	17,657.4	18,945.8	19,956.7	23,040.7
باء	صيد الاسماك	520.5	561.0	599.5	635.2	664.8	804.6	828.5
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	76,034.5	76,569.3	82,227.7	82,509.3	86,992.3	93,809.6	103,490.7
دال	الصناعات التحويلية	125,577.3	164,116.0	195,776.0	221,016.8	212,153.8	123,983.3	154,041.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	9,674.0	10,895.7	13,713.1	14,532.0	11,937.8	11,483.2	19,613.2
واو	الانشاءات	75,687.0	80,147.6	97,133.0	88,829.1	94,290.9	73,607.4	109,796.0
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	97,477.2	133,911.9	162,175.7	164,809.0	183,835.9	136,047.1	273,550.2
حاء	الفنادق والمطاعم	2,494.3	2,529.3	2,604.2	2,527.2	2,664.5	2,464.7	3,076.9
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	31,971.7	48,700.3	69,189.0	79,516.2	91,891.9	79,494.3	100,329.6
ياء	الوساطة المالية	3,516.7	3,543.9	4,588.0	5,410.0	5,684.9	3,666.5	5,298.6
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	2,694.1	2,938.0	3,308.9	3,465.8	3,645.7	3,983.6	5,035.9
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ميم	التعليم**	1,062.5	1,851.6	2,124.8	2,448.3	2,833.8	3,296.3	3,854.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	7,951.8	7,554.8	8,535.3	9,675.3	10,522.6	13,303.1	13,859.7
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	392.0	412.2	435.1	461.4	536.7	415.9	602.9
	مجموع الأنشطة	448,228.9	548,251.3	658,943.2	693,492.9	726,601.4	566,316.2	816,419.3

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع

يتبع الجدول رقم (25) الضرائب الأخرى على الإنتاج بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	24,859.8	27,078.9	31,032.4	33,478.5	38,265.5	40,375.0	
باء	صيد الاسماك	879.6	1,224.9	1,488.5	1,790.8	1,309.0	1,379.1	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	107,766.8	113,300.9	120,511.9	128,102.4	131,200.4	138,593.3	
دال	الصناعات التحويلية	184,050.1	185,970.1	169,500.7	168,747.5	213,029.3	197,631.4	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	19,946.3	20,885.3	22,199.9	21,477.5	21,215.5	21,223.1	
واو	الانشاءات	122,145.1	127,844.7	106,631.4	98,014.4	109,753.5	124,742.7	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأ	329,245.0	297,780.7	205,432.8	153,371.7	222,750.4	280,722.4	
حاء	الفنادق والمطاعم	3,349.7	3,396.3	3,597.4	3,341.7	4,513.6	4,973.4	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	109,838.2	97,674.9	92,843.9	92,211.3	94,043.6	105,642.9	
ياء	الوساطة المالية	7,560.7	8,135.8	9,762.8	7,706.2	8,801.0	8,155.7	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	5,315.5	5,631.0	5,975.9	6,380.5	6,459.2	6,630.9	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ميم	التعليم**	4,533.0	5,363.1	6,385.4	7,652.7	9,233.6	11,217.4	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	16,110.2	19,786.8	21,125.7	26,029.9	29,160.7	34,375.3	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	526.0	560.3	597.5	637.9	683.1	732.7	
	مجموع الأنشطة	936,126.0	914,633.8	797,086.1	748,943.0	890,418.3	976,395.2	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (26) الضرائب الأخرى على الإنتاج بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2012)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	19,349.5	21,022.9	21,187.7	24,893.4	24,272.7	19,889.2	22,844.9
باء	صيد الاسماك	764.5	812.3	768.3	895.5	851.7	801.8	821.5
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	111,665.5	110,864.3	105,379.1	116,321.3	111,451.9	93,492.1	102,611.3
دال	الصناعات التحويلية	184,765.0	241,167.3	254,456.4	319,117.3	277,336.3	123,008.6	152,575.9
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	14,207.4	15,775.8	17,574.0	20,487.1	15,294.3	11,444.4	19,446.5
واو	الانشاءات	111,155.1	116,045.2	124,481.2	125,231.0	120,802.6	73,358.3	108,862.9
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	167,135.9	155,263.6	193,958.1	209,920.6	229,243.5	153,603.9	183,919.6
حاء	الفنادق والمطاعم	3,663.2	3,662.1	3,337.4	3,562.9	3,413.7	2,456.3	3,050.8
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	46,954.1	70,512.9	88,669.3	112,101.7	117,729.1	79,225.2	99,477.0
ياء	الوساطة المالية	5,164.7	5,131.2	5,879.8	7,627.0	7,283.3	3,654.1	5,253.6
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	3,956.7	4,254.0	4,240.6	4,886.1	4,670.7	3,970.1	4,993.1
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ميم	التعليم**	1,560.4	2,681.0	2,723.0	3,451.6	3,630.6	3,285.1	3,821.8
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	11,678.1	10,938.6	10,938.5	13,640.2	13,481.2	13,258.1	13,741.9
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	575.7	596.8	557.6	650.5	687.6	414.5	597.8
	مجموع الأنشطة	682,595.6	758,727.8	834,151.0	962,786.3	930,149.3	581,861.7	722,018.4

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط أما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

يتبع الجدول رقم (26) الضرائب الأخرى على الإنتاج بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2013-2018)

القيمة بالألف دينار

100=2013

الرمز	النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	24,859.8	27,266.6	32,269.3	33,201.1	36,233.1	35,963.1	
باء	صيد الاسماك	879.6	1,233.4	1,547.8	1,775.9	1,239.5	1,228.4	
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	107,766.8	114,086.2	125,315.4	127,040.9	124,232.2	123,449.0	
دال	الصناعات التحويلية	184,050.1	187,002.4	176,929.5	165,609.3	192,901.9	160,376.5	
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	19,946.3	21,030.0	23,084.8	21,299.5	20,088.7	18,904.0	
واو	الانشاءات	122,145.1	128,730.8	110,881.6	97,202.2	103,924.4	111,111.9	
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	198,952.4	175,111.0	95,217.0	171,064.2	188,580.9	121,122.7	
حاء	الفنادق والمطاعم	3,349.7	3,419.9	3,740.8	3,314.0	4,273.8	4,429.9	
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	109,838.2	98,351.9	96,544.5	91,447.2	89,048.9	94,099.1	
ياء	الوساطة المالية	7,560.7	8,192.2	10,151.9	7,642.3	8,333.5	7,264.5	
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	5,315.5	5,670.0	6,214.1	6,327.6	6,116.1	5,906.3	
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ميم	التعليم**	4,533.0	5,400.3	6,639.9	7,589.3	8,743.1	9,991.7	
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	16,110.2	19,924.0	21,967.7	25,814.2	27,611.9	30,619.1	
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	526.0	564.2	621.3	632.6	646.8	652.7	
	مجموع الأنشطة	805,833.3	795,982.9	711,125.8	759,960.5	811,975.1	725,118.8	

** تشمل قيمة نشاط القطاع الخاص فقط اما القطاع العام فقد صنف ضمنا ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع.

الجدول رقم (27) التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي بالأسعار الجارية حسب نوع الأصل 2006 - 2012

القيمة: بالمليون دينار

ر.م	الأصول الثابتة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	التشيدات والمباني	3,334.7	3,385.6	4,196.8	4,039.6	4,000.2	4,418.0	4,770.0
2	الات ومعدات ووسائل النقل	9,827.7	9,113.4	12,440.2	9,337.1	10,341.8	2,726.4	6,790.4
3	أثاث وتجهيزات	3,160.1	5,022.4	6,473.5	5,355.2	6,171.5	2,879.4	6,634.6
4	الاستكشاف	161.6	150.9	179.0	159.7	137.8	90.9	164.6
5	حيوانات الاكثار والخدمة	80.9	107.3	113.7	193.9	164.7	142.2	246.9
	مجموع الأصول	16,565.0	17,779.7	23,403.2	19,085.4	20,816.1	10,256.9	18,606.3

يتبع الجدول رقم (27) التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي بالأسعار الجارية حسب نوع الأصل 2013 - 2019

القيمة: بالمليون دينار

ر.م	الأصول الثابتة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	التشيدات والمباني	4,577.2	4,575.4	4,794.3	5,950.6	8,137.5	8,650.8	9,340.7
2	الات ومعدات ووسائل النقل	8,289.7	10,198.6	5,234.1	5,257.1	3,789.8	6,646.3	4,231.1
3	أثاث وتجهيزات	2,760.0	1,773.9	1,137.2	1,930.2	2,806.1	1,051.3	1,279.6
4	الاستكشاف	143.1	109.8	26.0	24.7	52.3	99.8	76.9
5	حيوانات الاكثار والخدمة	289.5	280.3	311.2	323.4	362.4	377.4	408.5
	مجموع الأصول	16,059.5	16,938.0	11,502.7	13,486.1	15,148.3	16,825.6	15,336.8

* بيانات 2019 شبه نهائية

المنهجية المستخدمة في إعداد التقديرات 2006-2019

المنهجية المستخدمة:

تتضمن الفقرات التالية شرحاً للمنهجيات ومصادر البيانات التي تمّ استخدامها في إعداد التقديرات للمتغيرات المتضمنة في كل الحسابات والجداول بهذه النشرة، وذلك لتعظيم الفائدة من البيانات المنشورة. وتأمل إدارة الحسابات القومية من مستخدمي هذه النشرة موافاتها بأية ملاحظات أو توصيات بهدف تحسين وتطوير هذه المؤشرات.

حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق:

أ- **الجانب الأيمن:** يُبيّن هذا الجانب مكونات الناتج المحلي الإجمالي وأوجه إنفاقه، وقد تمّ تقدير البنود المكونة للحساب باستخدام أساليب ومصادر بيانات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **تعويضات العاملين:** وهي عبارة عن قيمة الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين في الأنشطة الإقتصادية سواء كانوا منتظمين بالعمل أو بشكل موسمي، وتشمل كذلك المكافآت والمزايا العينية والنقدية المدفوعة لهم، وقد تمّ تقدير قيمة هذه التعويضات في العديد من الأنشطة الإقتصادية من البيانات المالية التي تقدمها المنشآت العاملة في هذه القطاعات، ففي بعضها قُدّرت من خلال استخدام تقديرات لقيمة إنتاجية العامل في قطاعات تتوفر عنها بيانات عن العمالة والتعويضات المدفوعة لها، وذلك بتطبيقها على القطاعات والأنشطة التي لا تتوفر عنها بيانات عن العمالة والتعويضات المدفوعة لها، وتمّ تقدير التعويضات المدفوعة من قبل أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط وبيانات مصرف ليبيا المركزي.

2- **صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج والواردات:** وهي عبارة عن قيمة الضرائب مطروحا منها قيمة الإعانات الأخرى على الإنتاج، ويقصد بالضرائب والإعانات الأخرى على الإنتاج تلك الضرائب المدفوعة أو الإعانات المقبوضة من قبل القطاعات الإنتاجية، لتتمكن من ممارسة النشاط بدون أن تكون قيمة الضريبة أو الإعانة مرتبطة بالكمية المنتجة كرسوم الدمغة ورسوم المهن وغيرها، وقد قُدّرت هذه الضرائب باستخدام نسبة تراوحت ما بين 2 إلى 5% من قيمة الإنتاج، نظراً لارتباط معظم هذه الضرائب بالإنتاج، وقدّرت قيمة هذا البند استنادا إلى نسب استُمِدّت من نشرات سابقة، وجاء استخدام هذه النّسب لعدم وجود أي مصدر بيانات يمكن اعتماده للحصول على تقديرات لهذا البند حسب النشاط الإقتصادي بالإضافة إلى أن بيانات الإيرادات الواردة في الحساب الختامي أو الميزانية التسييرية لا

تُظهر تفصيلا لبنود الضرائب المقبوضة من قبل الدولة ليتسنى التأكد من مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأنشطة الإقتصادية.

3- **استهلاك رأس المال الثابت:** وهي عبارة عن التناقص الذي يحدث خلال الفترة المحاسبية في القيمة الجارية لمخزون الأصول الثابتة التي يمتلكها ويستعملها المنتج في العملية الإنتاجية نتيجة لإهلاك الأصول، أو القِدم، أو التلف الناتج عن حوادث عادية، ويمكن أن تختلف قيمة هذا البند عن قيمة الإهلاك الوارد في حسابات الأعمال التجارية، حيث أن هذا البند يُحسب بالقيمة الاستبدالية وفقا لنظام الحسابات القومية، في حين يحسب بالقيمة التاريخية وفقا للمحاسبة التجارية، ورغم هذا الاختلاف فإن القيمة التي اعتمدت في تقدير هذا البند هي قيمة إهلاك رأس المال التي تمّ تحصيلها من حسابات الشركات والمؤسسات المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تتوفر قيمة للإهلاك في بعض الأنشطة الإقتصادية وبالتالي استخدمت نسب الإهلاك إلى الإنتاج في الأنشطة التي توفرت عنها بيانات الإهلاك لتقدير قيمة الإهلاك في الأنشطة التي لم تتوفر عنها هذه البيانات، وقد تمّ تقدير قيمة الإهلاك في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من خلال تقدير قيمة الموجودات الثابتة حسب نوع الأصل في بداية عام 2006، ومن ثم إضافة قيمة التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل وطرح قيمة الإهلاك لتقدير قيمة الموجودات في نهاية العام، وكذلك تمّ تقدير قيمة الموجودات في بداية العام من خلال ضرب قيمة الإهلاك حسب نوع الأصل بالعمر المقدر لكل نوع من أنواع الأصول.

4- **فائض التشغيل:** يُعدُّ البند الموازن في الحساب، ويساوي مجموع القيم المضافة المتولدة في الأنشطة الإقتصادية مطروحا منها قيمة تعويضات العاملين وصافي الضرائب على الإنتاج واستهلاك رأس المال المدفوعة من قبل هذه الأنشطة.

ب- **الجانب الأيسر:**

يتمّ حساب الناتج المحلي بهذه الطريقة استنادا إلى معادلة التوازن الاقتصادي المعروفة في علم الاقتصاد وهي:

الإنتاج + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات

وبما أن مجموع القيمة المضافة لجميع الأنشطة الإقتصادية تساوي الناتج المحلي، فيمكن إعادة صياغة هذه المعادلة بحيث ننقل بند الاستهلاك الوسيط إلى الجانب الأيمن، وننقل بند الواردات

إلى الجانب الأيسر، وحيث أن القيمة المضافة تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة كالتالي

القيمة المضافة = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات - الواردات

وبالطبع فإن نظام الحسابات القومية قد وضع معايير وأسس لتقدير كل بند من البنود التي تُشكِّل أوجه الإنفاق على الناتج المحلي، ليتمّ استخدامها من قبل الدُول كإرشادات عامة أثناء قيامها بإعداد تقديرات الحسابات القومية، وقد تختلف أساليب الاحتساب والتقدير من دولة إلى أخرى وفقا لوضع البيانات والظروف الخاصة فيها، وعليه فقد تمّ تقدير بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

1- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:** وهو عبارة عن قيمة إنفاق الحكومة العامة على السلع والخدمات التي تنتجها بنفسها وتقدمها مجاناً أو بأسعار رمزية، مطروحاً منها قيمة مبيعاتها من السلع والخدمات بأسعار غير ذات أهمية اقتصادية (رمزية)، حيث أن الحكومة العامة عبارة عن منتج غير سوقي ينتج سلع وخدمات لا يمكن تحديد مستخدمها بصورة مباشرة فالنظام يفترض بأن الحكومة نفسها هي التي تقوم باستخدام هذه الخدمات والسلع، وبالتالي فإن قيمة هذا البند يساوي قيمة إنتاج نشاط الحكومة العامة مطروحا منها قيمة مبيعاتها الفعلية من السلع والخدمات غير السوقية، وحيث أنه لا توجد أسعار مباشرة تقيس قيمة السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة العامة يتمّ على أساسها تقييم قيمة إنتاجها فإن نظام الحسابات القومية يتيح المجال لتقدير قيمة الإنتاج لهذا النشاط كمجموع لتكاليف الإنتاج المتمثلة بالاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال، هذا وقد تمّ الاعتماد على بيانات وزارة المالية من أجل احتساب قيمة البنود اللازمة لحساب قيمة الإنتاج في الحكومة العامة.

2- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص:** وهو عبارة عمّ تنفقه الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويستثنى منها ما ينفقونه على شراء الأصول الثابتة على هيئة مساكن أو سلع ثمينة، حيث إن المساكن هي سلع يستعملها مالكوها لإنتاج خدمات الإسكان، وهذا ينطبق أيضاً على الساكنين في المساكن التي يملكونها، حيث تُقيّد لهم قيمة خدمات السكن المحتسبة على أنها مخرجات لهم، وبنفس الوقت نفقات استهلاكية نهائية، ولتقدير هذا البند تمّ الاعتماد على مصادر البيانات التالية:

أ- المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2003 و2008 الصادر عن مصلحة الاحصاء والتعداد.

ب- نشرات أسعار القطاعي (المتاحة).

ج- بيانات من الشركات العامة كشركة هاتف ليبيا، وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية، وشركة المدار وليبيانا.

د- بيانات الواردات من الأجهزة والمُعدّات المنزلية.

هـ - بيانات الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء).

تُعدُّ بيانات الدخل والإنفاق الأسري الواردة ضمن المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 و2008، هي الركيزة الأساسية في إعداد التقديرات لهذا البند، حيث أنه وفرَّ بيانات عن متوسط إنفاق الفرد على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية، بالإضافة إلى بعض النفقات غير الاستهلاكية، حيث تمّ تحديد واختيار بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الاستهلاكية فقط، واستُبعِدت بنود الإنفاق الأخرى لكونها نفقات تحويلية كالهبات والتبرعات، أو نفقات وسيطة كمواد البناء اللازمة لصيانة المسكن باعتبار أن المسكن هو سلعة رأسمالية تستخدم لإنتاج خدمات التأجير سواء كان تأجيرا فعلياً أو محتسباً، ومن اجل تقدير الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي على مستوى الاقتصاد تمّ ضرب متوسط إنفاق الفرد خلال لفترة على كل بند من البنود المختارة بعدد السكان في ذلك العام.

وبهذا تمّ الحصول على قيمة الإنفاق الاستهلاكي حسب السّلع والخدمات، وقُدِّرت قيمة الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة كما يلي:

أ- تقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات للسنوات بأسعار عام 2013 وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الخاص لكل بند من بنود الاستهلاك في عام 2013 بالأسعار الجارية، برقم قياسي كمي تمّ احتسابه من مؤشرات كمّية لها علاقة بالبند المراد تقديره، وقد استُخدِم عدد السكان كمؤشر كمّي لاحتساب الأرقام القياسية الكمية المستخدمة في تقدير قيمة الاستهلاك الخاص على معظم السلع والخدمات الأساسية، باعتبار أن هذه السلع والخدمات ضرورية، وبالتالي فإن الطَّلب عليها غير مرن نتيجة للزيادة أو النقصان في الدخل أو الأسعار، مما يعني أن متوسط إنفاق الفرد لن يتأثر بالزيادة أو النقصان

وبالتالي فإن الذي يؤثر على مستوى الإنفاق الكلي هو التغير في عدد السكان بسبب أن الإنفاق الكلي يُحتسب من خلال ضرب متوسط إنفاق الفرد بعدد السكان.

ب- تقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات للسنوات 2006-2019 بالأسعار الجارية، وذلك من خلال ضرب كل بند من بنود الإنفاق الاستهلاكي المحتسب في الفقرة السابقة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2013)، وبما أن الأرقام القياسية المتوفرة هي بأساس 1999 و2003 و2008 فإنه جرى إعادة تقديرها وتوحيد سنة الأساس 2013 المعتمدة في تقديرات هذه النشرة، من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي وضربه في سنة الأساس.

ج- بالنسبة للسلع الكمالية والرفاهية (غير الأساسية) كالسيارات والاتصالات والأجهزة المنزلية والانترنت، فإنه تمّ تقديرها باستخدام بيانات الواردات والحسابات الختامية لبعض الشركات، كالشركة العامة للبريد والاتصالات، وشركة المدار وشركة ليبيانا، وغيرها من الشركات.

د- لم يتمّ اعتماد بيانات الإنفاق لبعض السلع الواردة في المسح باعتبار أنها غير منطقية كما هو الحال في بيانات الإنفاق على اللحوم الحمراء والبيضاء، حيث تمّ إعادة تقدير هذه البنود باستخدام بيانات الإنتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء التي تمّ تقديرها أثناء القيام بإعداد تقديرات قطاع الزراعة والصناعات التحويلية كما سيرد لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ دراسة منطقية التقديرات المنتجة من خلال دراسة مدى اتساق هذه التقديرات مع جانب العرض من السلع والواردات من جهة، ومدى منطقية بيانات متوسط إنفاق الفرد أو الأسرة الواحدة على السلع والخدمات من جهة أخرى.

3. **التكوين الرأسمالي الإجمالي:** وهو عبارة عن مجموع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضافا إليه التغير في المخزون من السلع، سواء كانت منتجة أو محتفظ بها كمدخلات للإنتاج أو أعمال تحت التنفيذ، والتكوين الرأسمالي الثابت هو عبارة عن مجموع قيمة ما يمتلكه منتج ما من أصول ثابتة مخصوما منه قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية وهي سنة، والأصول الثابتة التي تدخل في حساب هذا البند عبارة عن أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج، وتستعمل هي بنفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لفترات زمنية تزيد عن سنة، فمثلا السيارة تنتجها، مصانع السيارات فإذا استعملها منتج ما ليتمكن من تقديم السلعة أو الخدمة التي ينتجها، فإنها

تُعدُّ تكويناً رأسمالياً ثابتاً لهذا المنتج بسبب أن عمر السيارة أكثر من سنة، وتستخدم في الإنتاج لفترات تفوق السنة، أما إذا اشترى هذه السيارة فرد مقيم لاستعماله الشخصي فإنها لا تُعدُّ تكويناً رأسمالياً ثابتاً، بسبب أن هذا الشخص غير منتج، وبالتالي فإن إنفاقه هذا يصنف ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال التي تمّ إنجازها فيما يتعلق بإعداد تقديرات لهذا البند استنادا إلى البيانات التي تمكنت إدارة الحسابات القومية من توفيرها عن الفترة 2006-2019 هو تصنيف الأصول الثابتة التي تدخل ضمن التكوين الرأسمالي كما يلي:

1-المباني والتشييدات الأخرى.

2-الآلات والمعدات ووسائط النقل.

3-الأثاث.

4-الاستكشاف والتنقيب.

5-حيوانات الإكثار والتربية في قطاع الزراعة.

علما بأنه لم يكن بالإمكان إعداد تقديرات لهذه الأصول بطريقة مباشرة من خلال الحصول على البيانات المتعلقة بمشتريات ومبيعات هذه الأصول من الشركات والمنشآت العاملة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وذلك لعدم توفر تجاوب معظم هذه الشركات والمنشآت بالإضافة إلى أن المسوح المنفذة بياناتها في هذا الجانب غير دقيقة، وعليه فقد تمّ اللجوء إلى طرائق غير مباشرة لتوفير تقديرات لهذه الأصول على مستوى الاقتصاد، وذلك من خلال تقديرها من جانب عرض هذه السلع الرأسمالية في السوق حيث تمّ إعداد التقديرات كما يلي:

أ- تقدير قيمة التكوين الرأسمالي من المباني والتشييدات الأخرى باعتبار أنها تساوي قيمة الإنتاج في نشاط التشييد والبناء خلال العام.

ب- قُدِّرت قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل باستخدام بيانات الواردات والإنتاج المحلي من الآلات والمعدات مطروحا منه قيمة الآلات والمعدات التي صُنِّفت ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية، والتي تمّ تقديرها كما وردت في الفقرة الخاصة بتقدير الاستهلاك النهائي الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية لإحصاءات التجارة الخارجية التي تنشرها مصلحة الاحصاء والتعداد لا تظهر القيمة الحقيقية لقيمة

الواردات من السلع، حيث تبين من خلال تحليل هذه البيانات أنها أقل بكثير من القيمة المعتمدة في الحسابات القومية وميزان المدفوعات، وبالتالي تمّ تطبيق نسبة قيمة الآلات والمعدات(في بعض السنوات) إلى إجمالي الواردات كما هي في الجداول التي تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد على إجمالي الواردات السلعية كما جاءت في ميزان المدفوعات، للحصول على قيمة تقريبية للمستوردات من هذه السلع، أما بالنسبة للتغير في المخزون فإنه لم يكن بالإمكان الحصول على أية بيانات تتعلق بقيمة المخزون من السلع في أي نشاط من الأنشطة الإقتصادية، لذا فإنها قدرت بطريقة البواقي، وذلك باستخدام المعادلة المذكورة سابقاً.

4. **الصادرات مطروحا منها الواردات:** من المعلوم بأن السلع والخدمات التي تُنتج محلياً إما أن تستخدم محلياً وإما أن تصدر، وبالتالي فإن الصادرات تُعدُّ أحد أوجه الاستخدام (الطلب) للسلع والخدمات المنتجة محلياً، ولذلك لا بد من احتسابها وإضافتها إلى بنود الإنفاق الأخرى للوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بالصادرات وفقا لنظام الحسابات القومية جميع السلع والخدمات التي تنتقل ملكيتها من مقيم إلى غير مقيم، حتى ولو لم تعبر السلع الحدود الدولية، وهو نفس التعريف المستخدم في ميزان المدفوعات، فقيمة إنفاق غير المقيمين داخل ليبيا على السلع والخدمات تُعدُّ ضمن الصادرات رغم أنها لم تعبر الحدود وفي نفس الوقت إنفاق الليبيين المقيمين في ليبيا في الخارج للعلاج أو التعليم تُعدُّ مستوردات من السلع والخدمات، وتُعدُّ إحصاءات التجارة الخارجية التي تصدرها مصلحة الاحصاء والتعداد وبيانات ميزان المدفوعات من أهم مصادر البيانات لتقدير هذا البند، إلا أنه تم استخدامها جزئياً بسبب أنها لا تشمل جميع المعاملات الخارجية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين كما تَبيَّن من خلال الدراسات التي أجرتها الادارة في سنوات سابقة، وعليه فقد تمّ اعتماد قيمة الصادرات التي يظهرها ميزان المدفوعات في بعض السنوات على أنه أقرب للواقع مما هو عليه الحال في إحصاءات التجارة الخارجية خاصة قبل العام 2010، وفيما يخص الواردات فقد تم استخدام بيانات مصلحة الاحصاء والتعداد لكونها قريبة من بيانات ميزان المدفوعات، وهي متوفرة بتفصيل يخدم أعداد الحسابات، كما يتضمن ميزان المدفوعات قيم لإجمالي الصادرات السلعية بالإضافة إلى الصادرات من الخدمات كخدمات النقل والسفر والصحة وغيرها من الخدمات.

وحيث أن مجموع هذه البنود تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي فأنه بالضرورة لابد وأن تتساوى هذه القيمة مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحتسب بطريقة الإنتاج، والتي يتمّ

حسابها كمجموع للقيم المضافة المتولدة في مختلف الأنشطة الإقتصادية، وتُعدُّ طريقة الإنتاج من أهم طرائق التقدير المعتمدة في الدول لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وأهمية البيانات التفصيلية التي توفرها عن أداء الأنشطة الإقتصادية بالنسبة لمستخدمي البيانات، حيث يمكن إعداد تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نظرا لتوفر بيانات الأسعار أو الكميات للعديد من الأنشطة الإقتصادية، في حين لم يكن بالإمكان احتسابها بالأسعار الثابتة وفقا لطريقة الإنفاق نظرا لعدم توفر بيانات الأسعار أو الأرقام القياسية المناسبة، وخاصة تلك المتعلقة بالتكوين الرأسمالي والواردات في ظلّ وجود أكثر من سعر صرف، ووجود فروقات كبيرة بين بيانات ميزان المدفوعات وبيانات إحصاءات التجارة الخارجية.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية

تستخدم طريقة الإنتاج لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية حيث تُحتَسَب القيمة المضافة في كل نشاط إقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة، من ثمّ يُحسب الناتج المحلي الإجمالي كمجموع للقيم المضافة في جميع الأنشطة الإقتصادية مضافاً إليها قيمة صافي الضرائب على المنتجات والواردات، ولإعداد تقديرات مناسبة بهذه الطريقة بدرجة مقبولة من الدقة والموثوقية فإنه لا بدَّ بدايةً من تحديد الأنشطة الإقتصادية السائدة في الاقتصاد الليبي وتحديد الوحدات الإنتاجية العاملة في هذه الأنشطة، ومن ثمّ تصنيف هذه الوحدات الإنتاجية وفق نظام تصنيف خاص بالأنشطة الإقتصادية، وتكوين إطار إحصائي لها، وبعد ذلك يتمّ استخدام هذا الإطار الإحصائي لتنفيذ مسوح إحصائية تُجمع من خلالها البيانات المطلوبة من هذه الوحدات الإنتاجية وفقا لاستمارة إحصائية مناسبة، أما بالنسبة للأنشطة التي ليست متضمنة في الإطار الإحصائي كالمؤسسات الحكومية فإنه يمكن الحصول على البيانات اللازمة عنها من السجلات الإدارية كالحسابات الختامية وميزانيات التحول وغيرها من المصادر، وبتحقيق هذه المتطلبات يصبح بالإمكان توفير البيانات اللازمة التي تُمكّن مُعدّي الحسابات من إعداد التقديرات والحسابات القومية المطلوبة وفقا لنظام الحسابات القومية 1993 وتحديثاته، بالرغم من أن هذه هي الطريقة المناسبة لإعداد الحسابات القومية، إلا أنه قد يصعب أن تتحقق هذه المتطلبات مجتمعة نتيجة لظروف معينة، كما كان الحال في ليبيا خلال الفترة 2006-2019 التي شهدت ندرة في البيانات الإحصائية إلا ما توفر من خلال بعض المسوح الميدانية التي لم تكن شاملة وممثلة لأي قطاع من القطاعات، حيث اقتصرت هذه المسوح على بعض الأنشطة الإقتصادية مما جعلها غير كافية لتلبية متطلبات إعداد تقديرات الحسابات القومية، وبالتالي كانت الاستفادة منها محدودة.

ونظراً لأهمية البيانات التي توفرها الحسابات القومية في التخطيط ورسم السياسات الإقتصادية ارتأت وزارة التخطيط وضع خطة عملية على ثلاثة مراحل لتطوير هذه الحسابات، وإرساء نظام إحصائي يضمن استمرارية تدفق الإحصاءات اللازمة لإعداد الحسابات القومية بشكل دوري، تمّ تطبيق المرحلة الأولى التي تمثلت بجمع ما يمكن جمعه من بيانات إحصائية من مختلف المصادر واستغلالها في إعداد مجموعة من الحسابات القومية للفترة 2006-2019 والتي تمّ تضمينها بهذه النشرة، أما في المرحلة الثانية فسيتمّ الاعتماد على قاعدة أوسع من البيانات الإحصائية من خلال التنسيق مع مصلحة الاحصاء والتعداد لتنفيذ مسوح ميدانية سنوية وبشكل دوري، بحيث يستفاد من نتائجها في إعداد الحسابات القومية، وسيتمّ كذلك التنسيق مع جهات أخرى كالمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاتصالات ووزارتي الاقتصاد والصناعة، لضمان ورود البيانات الإحصائية اللازمة بما يتناسب مع متطلبات الحسابات القومية، وخُصِّصت المرحلة الثالثة لإصدار مجموعة من الحسابات الإضافية، كحسابات توزيع الدخل والحساب الرأسمالي والحساب المالي على مستوى القطاعات المؤسسية وفقا لنظام الحسابات القومية 1993، وقد تم فعلا إعداد بعض الحسابات لبعض الانشطة، ولكن لم يتم نشرها بسبب بعض المشاكل الفنية الخاصة بإعداد هذه الحسابات، بالإضافة لذلك فإنه سيتمّ التركيز على التنسيق مع مصلحة الاحصاء والتعداد، لجمع مؤشرات عن الأسعار والكميات يتمّ من خلالها إعداد أرقام قياسية سعرية وكمية واستخدامها في تطوير تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

ومن أجل إعداد الحسابات والجداول المتضمنة بهذه النشرة تمّ تقسيم الاقتصاد إلى خمسة عشر نشاطاً إقتصادياً صُنِّفت وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، بعد ذلك تمّ جمع ما أمكن من مؤشرات أو بيانات مالية عن هذه الأنشطة بغرض إعداد التقديرات المطلوبة عنها وفقا لمنهجية تتناسب مع البيانات المتاحة وطبيعة النشاط الاقتصادي، والفقرات التالية تُبيّن المنهجيات التي استخدمت في إعداد تقديرات القيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة المتولدة في كل نشاط اقتصادي مع ذكر أهم مصادر البيانات التي اعتُمِدت في التقدير.

- **نشاط الزراعة والصيد والحراجة:**

تشمل أنشطة زراعة النباتات، وتربية الماشية والدواجن، وتربية النحل، والصيد البري وتقطيع الأشجار بغرض تصنيع الأخشاب أو الفحم أو الحطب، ونظراً لاختلاف طبيعة الإنتاج ومصادر البيانات في كل نشاط من هذه الأنشطة، فقد تمّ إعداد التقديرات لكل نشاط من هذه الأنشطة استناداً إلى منهجيات تتناسب مع ما توفّر من بيانات حولها وهي كالتالي:

- **الإنتاج النباتي:**

يشمل أنشطة إنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات والفاكهة التي تُدار من قبل القطاع العام والخاص، وبما أنه لم يتمّ تنفيذ أي مسح ميداني لجمع البيانات من هذه الوحدات الإنتاجية خلال الفترة 2006-2019، فإنه تمّ اللجوء إلى بدائل وطرائق غير مباشرة لتوفير التقديرات المطلوبة عن هذه الأنشطة، قُدِّرت قيمة الإنتاج لبعض السلع الزراعية كالقمح والشعير اعتماداً على بيانات جزئية وفّرتها دراسات وتقارير أعدّتها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، كتقارير بيانات المشروعات الزراعية الإنتاجية، وتقارير إدارة المتابعة بوزارة التخطيط، أما باقي المنتجات النباتية فإنه لم تتوفر عنها أي بيانات إحصائية مباشرة تتعلق بالإنتاج، لذا فقد تمّ اللجوء إلى طريقة غير مباشرة لإعداد التقديرات، تستند هذه الطريقة إلى أحد المبادئ الأساسية في الإقتصاد وهو أن إجمالي عرض أي سلعة يجب أن يساوي إجمالي استخدامات هذه السلعة، وحيث أنّ السلع الزراعية في ليبيا تستخدم من قبل الأسر المعيشية كاستهلاك نهائي باستثناء جزء بسيط يتمّ استخدامه للتصدير أو كاستهلاك وسيط من قبل بعض الصناعات الغذائية أو المطاعم والفنادق، وعليه، استخدمت بيانات الإنفاق الأسري على السلع الزراعية والتي تمّ تقديرها استناداً إلى بيانات المسح الإقتصادي والاجتماعي 2003 و2008، وبيانات التجارة الخارجية باعتبارهما المصدرَين الأساسيَّين لتقدير إجمالي الاستخدامات من المنتجات النباتية، وبالتالي تُحتَسب قيمة الإنتاج المحلي والتي تساوي قيمة الاستخدامات مطروحاً منها قيمة الواردات، أما بشأن الاستهلاك الوسيط فقط اعتُمِدت نسب من الإنتاج في نشرات سابقة، وكانت هذه الطريقة المتاحة نظراً لغياب البيانات التفصيلية عن مدخلات الإنتاج المختلفة، وعدم تنفيذ أي مسح يتضمن بيانات عن مدخلات الإنتاج في الزراعة سابقاً.

- **الإنتاج الحيواني:**

يشمل أنشطة تربية الماشية والدواجن والنحل من أجل إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، وإنتاج الحليب والصوف والمنتجات الأخرى التي تكون مصاحبة للإنتاج الحيواني كالسماد الطبيعي وحيث أن التعداد الزراعي الذي نُفّذ في عام 2007 والمسوح خلال الفترة السابقة له قد وفّر قدراً من البيانات عن أعداد حيوانات المزرعة من أبقار وضأن وماعز وجمال، والتي استخدمت كمرجع تمّ على أساسها إعداد التقديرات لباقي السنوات، أما البيانات اللازمة لإعداد التقديرات في نشاط تربية الدواجن فقد توفّرت في نشرات سابقة تضمّنت بيانات عن أعداد دجاج اللحم ودجاج البيض، والإنتاج السنوي المُحقّق من البيض، بالإضافة إلى كميات اللحوم البيضاء المنتجة سنوياً

خلال فترات مختلفة، أما إنتاج العسل فقد قُدّرَ استناداً إلى بيانات الإنفاق الأسري باعتبار أن غالبية الإنتاج المحلي يتمّ استهلاكه من قبل الأسر.

ولتقدير قيمة الإنتاج لأنشطة تربية الأبقار والضأن والماعز والجمال تمّ احتساب الأعداد من هذه الحيوانات بداية عام 2001، بالإضافة لتعداد 2007، وتُعدُّ هذه الأعداد مرجعاً أساسياً في عملية التقدير باعتبارها القطيع الأساسي لكي يتمّ بعد ذلك احتساب هذه الأعداد في نهاية العام من خلال المعادلة التالية:

العدد في نهاية العام = العدد في بداية العام + المواليد الجديدة - الذبحيات – الهالكات من

المواليد الجديدة ومن القطيع + الواردات - الصادرات

احتُسبت أعداد المواليد الجديدة من خلال نسب تمّ تحديدها وفقا للمعلومات المتوفرة من نشرات سابقة ودراسات زراعية، حيث قُدّر متوسطها خلال الفترة بالنسبة للضأن 57%، والماعز 60% والأبقار 51%، والإبل 50%، أما عدد الحيوانات التي تذهب للذبح فقد قُدّرت بالنسبة للضأن والماعز بحوالي 70% من المواليد الجديدة، وحوالي 10% من القطيع الأساسي، أما بالنسبة للأبقار والإبل، فقدرت بحوالي 65% من المواليد الجديدة و10% من القطيع الأساسي، في حين قدرت أعداد الحيوانات الهالكة باستخدام نسب ما بين 5% من القطيع الأساسي للضأن و 9% للماعز و6% للأبقار والإبل استنادا إلى المعلومات التي وفّرتها التقديرات السابقة لهذه النشرة.

وبتطبيق المعادلة السابقة يمكن الحصول على تقدير لقيمة الإنتاج الرئيسي لهذه الأنشطة مقيمة بأسعار باب المزرعة، وقد احتسبت أسعار باب المزرعة، استناداً إلى سعر الكيلو غرام من اللحم لكل صنف من أصناف الحيوانات المذكورة وفقا للمعادلة التالية

سعر الرأس الإجمالي = (سعر كيلو اللحم X متوسط وزن الذبيحة) + قيمة الأجزاء الأخرى كالرأس والكبد وغيرها + هامش ربح

حيث وتوفّرت تقديرات لمتوسط وزن الذبيحة حسب النوع وقيمة الأجزاء الأخرى من منهجيات سابقة في نشرات سابقة.

أما بالنسبة للدواجن، فبعد تقدير الأعداد تمّ احتساب قيمة الإنتاج، وذلك من خلال تحويل الأعداد إلى أوزان، ومن ثمّ ضرب الأوزان بالأسعار التي توفرت في النشرة الشهرية لأسعار القطاعي، وقُدّرت المنتجات الثانوية كالسماد الطبيعي والصوف والحليب من خلال حساب قيمتها للرأس الواحد، ومن ثمّ حسابها للعدد الكلي خلال العام الذي ثمّ حسابه بالطريقة المذكورة سابقاً.

- **صيد الأسماك:**

يشمل صيد الأسماك على أساس تجاري في السواحل والمحيطات والمياه الداخلية، ولا يشمل تربية الأسماك في مزارع مخصصة لتربية الأسماك، ولم يكن بالإمكان إعداد تقديرات لقيمة الإنتاج في هذا النشاط بشكل مباشر؛ نظراً لغياب البيانات الإحصائية عن كميات ونوعيات الأسماك التي يتمّ اصطيادها من قبل الصيادين، ولذلك تمّ تقديره من جانب الاستخدام بأسلوب التدفق السلعي وبنفس الطريقة التي استخدمت في إعداد تقديرات قيم الإنتاج من الخضروات والفاكهة، وذلك استناداً إلى بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 و 2008، وإحصاءات التجارة الخارجية، فيما يتمّ تقدير قيم الإنتاج من جانب الاستخدامات استنادا إلى مبدأ أن مجموع قيمة عرض أي سلعة تساوي مجموع استخداماتها بشرط أن يكون العرض والاستخدامات مقيمين بنفس الأسعار، فقد تمّ تقدير قيمة الاستخدامات المتمثلة بالاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط والصادرات، فقدّرت قيمة الاستهلاك النهائي من بيانات الإنفاق الأسري بعد استبعاد هوامش النقل والتجارة، فيما قُدرت قيمة الأسماك التي تستخدم كاستهلاك وسيط في صناعة تعليب وحفظ الأسماك كنسبة 10% من قيمة الاستهلاك النهائي، في حين اعتُمدت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد حول الصادرات والواردات من الأسماك الطازجة، وبالتالي احتُسبت قيمة الإنتاج وفقا للمعادلة التي تُظهر التوازن ما بين العرض والاستخدام وهي:

الإنتاج = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الوسيط + الصادرات - الواردات

ومن أجل إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة لهذه النشاط تمّ بداية احتساب رقم قياسي يقيس معدل التغير في أسعار الأسماك الطازجة بسنة أساس 2013، استناداً إلى بيانات نشرات أسعار القطاعي السنوية، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن ثَمّ استخدمت هذه الأرقام القياسية لتخفيض قيم الإنتاج بالأسعار الجارية للحصول على التقديرات بالأسعار الثابتة.

وبالرغم من أنه تمّ التمكُّن من إعداد تقديرات لهذه الأنشطة استناداً إلى ما هو متاح من بيانات إحصائية، إلا أنه يمكن تحسين هذه التقديرات من خلال تنفيذ مسوح ميدانية تُجمع فيها البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الأنشطة، وتَظْهَر الحاجة الملحة هنا إلى أهمية تنفيذ تعداد زراعي خاصة أن آخر تعداد كان خلال عام 2007، وهي فترة طويلة، حيث من المعتاد أن ينفذ كل خمس سنوات، لكونه يمثل إطاراً يمكن استخدامه في تنفيذ مسوح بالعينة للسنوات اللاحقة بالإضافة إلى ما سيوفره من بيانات مرجعية عن أعداد الأشجار والمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية.

وترى إدارة الحسابات القومية أهمية تنفيذ مسح للثروة الحيوانية، ومسح لكميات الإنتاج النباتي ومسح لأسعار باب المزرعة، ومسح مدخلات الإنتاج في القطاع الزراعي، حيث أن تنفيذ مثل هذه المسوح سيوفر البيانات اللازمة لإعداد تقديرات ذات دقّة عالية، لضمان استمرارية التقدير وفقاً لمنهجية محددة على مُرّ السنين، بدلا من اختيار منهجيات تتوافق مع ما يتناسب والبيانات المتاحة، بالإضافة لذلك سيكون بالإمكان استخدام هذه المسوح للتعرف على مساهمة وأداء القطاع الخاص في هذا القطاع الاقتصادي باعتبار أن هذا الأمر يُعدُّ من الأمور الهامة في عمليات التخطيط ورسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

- **نشاط التعدين واستغلال المحاجر:**

يتضمَّن هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية كلا من أنشطة استخراج النفط الخام، والغاز الطبيعي واستخراج المعادن، بالإضافة إلى أنشطة استغلال المحاجر، وبالطبع فإن أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي هي الأنشطة التي تُهيمن على هذا النشاط بشكل خاص وعلى الاقتصاد الليبي بشكل عام، وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات المرفقة بهذه النشرة تغطي أنشطة النفط الخام، والغاز الطبيعي، واستغلال المحاجر، والأنشطة المتصلة بهما، ونظرا لعدم توفر أية بيانات عن باقي الأنشطة كاستخراج المعادن والكيماويات والملح، وغيرها من الأنشطة المشابهة، فإنها لم تُضمَّن في هذه التقديرات، ويمكن تلخيص المنهجيات ومصادر البيانات التي تمّ استخدامها في إعداد التقديرات للأنشطة المذكورة فيما يلي:

1- **استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي:** يضم هذا النشاط مجموعة من المؤسسات والشركات التي تعمل على استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، من أهمها المؤسسة الوطنية للنفط وبعض الشركات الأجنبية، ولا تشمل المنشآت والوحدات الإنتاجية التابعة لها كمصافي النفط ومصانع البتروكيماويات وشركات الحفر والتموين وغيرها من الشركات التي ليس لها علاقة مباشرة باستخراج النفط، وبالطبع فإن القيمة المضافة لهذا النشاط تتحدد من مجموع القيم المضافة التي تولدها الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط والشركات الأخرى العاملة في هذا النشاط، مما استدعي الحصول على البيانات المالية اللازمة التي تُظهر تعاملات هذه الوحدات الإنتاجية فيما يتعلق بالإنتاج ومدخلات الإنتاج، وبالرغم من أن الحصول على البيانات المالية من جميع هذه الشركات هي الطريقة الأفضل لإعداد التقديرات إلا أنه لم يكن بالإمكان الحصول على البيانات المطلوبة للسنوات 2006-2019 عدا الحسابات الختامية التفصيلية للمؤسسة الوطنية للنفط للسنوات 2006 و2010 فقط.

وعليه، تمّ اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل بالحصول على مؤشرات عن كميات وقيم الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي، ومتوسط أسعارها سواء للمؤسسة الوطنية للنفط أو الشركات الأجنبية المختلفة التي ترتبط بالمؤسسة بعقود مقاسمة أو مشاركة، حيث تمّ في البداية استخدام البيانات المالية التفصيلية التي وفرتها المؤسسة عن نشاطها في عام 2006 - 2010 والتي سمحت بإعداد التقديرات التفصيلية لقيمة الإنتاج ومدخلات الإنتاج المختلفة مما ساعد على احتساب نسب فنية ليتمّ استخدامها في إعداد التقديرات على مستوى النشاط ولباقي السنوات، حيث إنه لم تتوفر البيانات المالية عن السنوات 2011-2019، فإنه تمّ الحصول بداية على إجمالي الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي المنتجة، وحصة الشريك الاجنبي والمؤسسة الوطنية للنفط، وكمية الصادرات والاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي وبمعرفة هذه الكميات تمّ احتساب قيمة الإنتاج الكلي، وبعد الحصول على إجمالي الكميات المنتجة تمّ احتساب قيمة الإنتاج من خلال تقييم الكميات بمتوسط أسعار السوق للنفط الخام والتي تمّ احتسابها استنادا إلى البيانات المتعلقة بكميات وقيم الصادرات التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط، وبعد احتساب قيم الإنتاج لكلي تمّ استخدام النسب المتعلقة بنسبة الاستهلاك الوسيط من الإنتاج، ونسبة تعويضات العاملين، وإهلاك رأس المال وصافي الضرائب الأخرى على الإنتاج من الاستهلاك الوسيط والتي احتسبت خلال الفترة 2006-2010 من أجل تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال لإجمالي الشركات العاملة في النشاط، واحتسبت القيمة المضافة كحاصل طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة الإنتاج في حين احتسب صافي فائض التشغيل كحاصل طرح تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال وصافي الضرائب الأخرى على الإنتاج من إجمالي القيمة المضافة، أما بالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد احتسب رقم قياسي كمي باستخدام كميات النفط والغاز الطبيعي المنتجة سنوياً واستخدمت هذه الأرقام لاحتساب الإنتاج والاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة بطريقة الاستدلال، وذلك كحاصل ضرب الرقم القياسي الكمي بقيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط في عام 2013، والتي هي السنة التي تمّ اختيارها كسنة أساس لسلسلة الحسابات القومية المرفقة في هذه النشرة.

2- **استغلال المحاجر:** يتضمّن أنشطة تشغيل المحاجر التي تُنتج أحجار البناء بصورتها الأولية بالإضافة إلى جرش الأحجار وتكسيرها لاستخدامها كمادة خام في صناعة الجير والاسمنت أو بوصفها كمادة البناء، أو حجارة لرصف الطرق، ويندرج ضمن هذه الفئة تعدين أنواع الطفل والجبس اللازم لصناعة الخزف وصناعة الحراريات أو من أجل طين الحفر، وتوجد

في ليبيا العديد من المنشآت التي تعمل بهذه الأنشطة، إلا أنه لم يتمّ تنفيذ مسوح شاملة يمكن الاعتماد عليها في إعداد التقديرات، لذا فقد تمّ استخدام طريقة بديلة للتقدير وذلك عن طريق تحديد وتقييم أوجه استخدام المنتجات التي تنتجها هذه المنشآت وباعتبار أن إجمالي هذه الاستخدامات بعد طرح هوامش التجارة والنقل والضرائب تساوي قيمة الإنتاج المحلي والواردات من هذه المنتجات، وبالتالي يتمّ الحصول على قيمة الإنتاج لهذا النشاط من خلال طرح قيمة الواردات من قيمة إجمالي الاستخدامات المحتسب، وحيث أن استخدامات منتجات هذه الأنشطة ينحصر في قطاع الإنشاءات فإنه تمّ اعتماد القيمة التي تمّ تقديرها لهذا النوع من منتجات عند القيام بتقدير مدخلات الإنتاج لأنشطة التشييد والبناء، أما بالنسبة لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط فنظرا لغياب البيانات التي يمكن الاستدلال بها مباشرة في عملية التقدير فقد تمّ استخدام نسب الاستهلاك الوسيط من الإنتاج في نشرات سابقة، والتي تُظهر أن قيمة الاستهلاك الوسيط تساوي حوالي 40% من الإنتاج، ومن أجل تقدير قيمة المتغيرات الأخرى اللازمة لتقدير قيمة فائض التشغيل استخدمت نسب مختلفة وهي 12% من الإنتاج لحساب تعويضات العاملين و30% من الاستهلاك الوسيط لحساب إهلاك رأس المال، و3% من الاستهلاك الوسيط لحساب صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج.

أما بالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد استخدمت الأسعار القياسية لمواد البناء التي تمّ احتسابها من نشرات أسعار الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لتخفيض قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية وبالتالي الحصول على قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة.

وبالنظر لأهمية قطاع التعدين المتمثل باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في الإقتصاد الليبي والتي بلغت مساهمته بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة حوالي 71% عام 2006، فإنه لابد من زيادة التركيز على تحسين مصادر البيانات التي تستند إليها التقديرات وذلك بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط، ومصلحة الاحصاء والتعداد، وعلى أعلى المستويات، بحيث يتمّ جمع البيانات المناسبة من جميع الشركات والجهات المحلية والأجنبية ذات العلاقة بإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، ويُتوقّع أن تتحسن نوعية وتفاصيل البيانات المتعلقة بهذا النشاط حيث يتمّ التنسيق مع مصرف ليبيا المركز ومصلحة الإحصاء والتعداد بهذا الخصوص مما يتيح المجال لإصدار تقديرات ذات موثوقية وبتفاصيل أكثر، تضمن الاستفادة القصوى من التقديرات في مجالات التحليل الاقتصادي وتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات الإقتصادية.

بالنسبة لأنشطة استغلال المحاجر فإن الحاجة تدعوا مصلحة الاحصاء والتعداد للعمل على توفير إطاراً مُحدثاً لجميع المنشآت العاملة في هذا النشاط، وتنفيذ مسوح ميدانية لجمع

البيانات اللازمة عن هذا النشاط، أما بالنسبة للأنشطة التي لم تتوفر عنها أي معلومات فإنه لم يتمّ إدراجها ضمن التقديرات، وهي أنشطة استخراج الذهب والمعادن الكيماوية والأملاح وغيرها، وبالتالي فإنه لا بد من بذل مزيد من الجهود للحصول على إطار إحصائي يشمل جميع هذه الأنشطة، ليكون بالإمكان استخدامه لتنفيذ مسوح ميدانية تجمع بواسطتها البيانات اللازمة لإدراج هذه الأنشطة ضمن تقديرات الحسابات القومية في المستقبل، وبالتالي تحسين شمولية التقديرات.

- **الصناعات التحويلية:**

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية التي تعمل في مجال التحويل الطبيعي أو الكيماوي للمواد أو المكونات إلى منتجات جديدة سواء تمّ ذلك بواسطة الآلات التي تعمل بالطاقة أو باليد، وسواء تمّ ذلك في مصنع أو في المنزل، وسواء بيعت المنتجات بالجملة أو بالتجزئة.

ومن أجل تحقيق أقصى درجة من الشمول لهذه الوحدات الإنتاجية تمّ العمل مع مصلحة الاحصاء والتعداد على تجهيز إطار شامل للمنشآت العاملة في هذا القطاع، والتي لديها مواقع ثابتة، وذلك استنادا إلى بيانات تعداد المنشآت الذي نُفذ عام 2006، والذي يُصنّف المنشآت العاملة حسب حجمها صغيرةً كانت أم كبيرة، حيث تعرف المنشآت الكبيرة بأنها التي يعمل بها عشرة عاملين فأكثر، في حين تُعرَّف المنشآت الصغيرة بالمنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عاملين، وتمّ كذلك حصر بعض الوحدات الإنتاجية التي لم تصنف ضمن الإطار الذي تمّ إعداده تمارس بها أنشطة تصنف ضمن قطاع الصناعات التحويلية، كأنشطة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وأنشطة صناعة زيت الزيتون، بالإضافة إلى أنشطة ثانوية في شركات ومؤسسات كبيرة، كأنشطة تكرير النفط الخام والصناعات البتر وكيماوية، وحيث أن هذا الإطار قد وفّر بيانات عن أعداد المنشآت وأعداد العاملين حسب الأنشطة الإقتصادية التي تمّ تصنيفها على مستوى الحد الثالث من التصنيف الدولي كما هي في عام 2006، لذا كان لابد من أن تُستخدم هذه البيانات من أجل توفير تقديرات لهذين المتغيرين للسنوات 2006-2019 باستخدام مؤشرات مناسبة.

وقد تمّ البحث في مصادر البيانات المتاحة عن الصناعات التحويلية والمتمثلة ببعض الحسابات الختامية للشركات الصناعية، بالإضافة إلى نشرات نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية التي تمّ تنفيذها من قبل مصلحة الاحصاء والتعداد

للسنوات 2006 – 2010، التي تتضمّن بيانات عن الإنتاج وأعداد العاملين، فيما تم استخدام بيانات عن التشغيل والبطالة في سنوات أخرى.

ولتقدير قيمة الإنتاج في الأنشطة المختلفة تمّ استخدام نتائج البحث السنوي خلال الفترة 2006-2010، حيث وفّر بيانات عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين، فيما تم تقدير باقي السنوات بطريقة الاستقراء بالتعاون مع قسم الاحصاءات الصناعية بمصلحة الاحصاء والتعداد، كما توفرت بيانات مالية لبعض الانشطة منها الحديد والصلب، وبعض البيانات المالية الأخرى كشركة الشاحنات والحافلات، ولتوفير تقديرات الإنتاجية لباقي السنوات تمّ افتراض أن الكمية التي ينتجها العامل لا تتغير مع الزمن، وبالتالي تبقى إنتاجيته ثابتة إذا ما قيست بالكمية مما يعني أن الإنتاجية تبقى ثابتة بالأسعار الثابتة ومن ثمّ استخدام الأرقام القياسية لأسعار المنتجين الصناعين (PPI) التي وفرتها مصلحة الاحصاء والتعداد وذلك من أجل احتساب الإنتاج والمؤشرات الأخرى بالأسعار الثابتة.

وحيث أن إطار المنشآت الذي تمّ إعداده لم يتضمّن المنشآت العاملة في نشاط تكرير النفط الخام والصناعات البتروكيماوية، وصناعة زيت الزيتون وإنتاج اللحوم الحمراء، فإنه تمّ إعداد تقديرات للقيمة المضافة المتوّلدة في هذه الأنشطة لضمان تغطية أكبر لنشاط الصناعات التحويلية.

وقُدّرت القيمة المضافة للصناعة تكرير المنتجات النفطية والصناعات البتروكيماوية استنادا إلى البيانات التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط، في حين قُدّرت القيمة المضافة لصناعة زيت الزيتون وإنتاج وتجهيز اللحوم والأسماك استنادا إلى البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي، حيث أنها قُدّرات أثناء إعداد التقديرات للنشاط الزراعي.

هذا ولم يكن بالإمكان إعداد تقديرات للتكوين الرأسمالي، في هذا النشاط لعدم توفر بيانات مباشرة عن نفقات المنشآت الصناعية على السلع الرأسمالية وبالتالي لم يتمّ إعداد جداول تفصيلية للتكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الإقتصادية.

- **إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:**

يتضمن هذا القطاع على أنشطة إنتاج وتوزيع الكهرباء، بالإضافة إلى جمع وتنقية وتوزيع المياه بما فيها مياه النهر الصناعي، ولإعداد تقديرات القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي في هذا القطاع فإنه لابد من توفر بيانات إحصائية ومالية تتعلق بكميات وقيم المبيعات من الكهرباء والمياه المنتجة سنوياً، بالإضافة إلى مصاريف التشغيل التي تكبّدتها الشركات العاملة في هذا

القطاع، والمتمثلة بالشـركة العامة للكهرباء، وجهاز تنفيذ وإدارة مشـروعات النهر الصـناعي ومشروعات استثمار مياهه، ولابد أن يكون درجة تفصيل بيانات نفقات التشغيل كافية لاحتساب قيمة الاسـتهلاك الوسـيط وتعويضـات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت، والضـرائب غير المباشـرة، وحيث أن عدد الشـركات العاملة في هذا القطاع محدود، فقد تمّ الحصـول منها على الميزانيات العمومية والحسابات الختامية بالإضافة إلى تقارير المتابعة السنوية.

اسـتُدمت البيانات المذكورة سـابقاً لحسـاب القيمة المضـافة الصـافية وفائض التشـغيل بالأسـعار الجارية، وذلك من خلال تقدير قيمة إجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط لكل من الشركة وجهاز التنفيذ، وذلك بهدف تقدير القيمة المضافة التي تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط، وبعد احتساب القيمة المضافة قُدّرت قيمة فائض التشغيل من خلال طرح قيمة تعويضات العاملين والضـرائب غير المباشـرة وإهلاك رأس المال من إجمالي القيمة المضـافة، فيما قُدّرت قيمة إنتاج الشـركة العامة للكهرباء على أسـاس قيمة إجمالي الإيرادات الواردة في الحسـاب الختامي في كل سـنة، مخصـوماً منه قيمة الإيرادات التي لا تخص تلك السـنة، كما اسـتُخدمت البيانات التفصيلية المتوفرة عن قيمة النفقات التشغيلية في الحسابات الختامية للشركة لتقدير قيمة كل من الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت، في حين استخدمت بيانات الميزانيات العمومية المتعلقة بالأصـول المالية الثابتة حسـب نوع الأصـل لتقدير قيمة التكوين الرأسـمالي، وبعد احتسـاب قيم كل من الإنتاج والاسـتهلاك الوسـيط تمّ احتسـاب القيمة المضافة الإجمالية وذلك من خلال طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة إجمالي الإنتاج.

وقُدّرت القيمة المضـافة بالأسـعار الثابتة كحاصـل طرح الاسـتهلاك الوسـيط بالأسـعار الثابتة من قيمة الإنتاج بالأسـعار الثابتة، وقُدّرت قيمة الإنتاج بالأسـعار الثابتة بطريقة الاسـتقراء باسـتخدام أرقام قياسـية كمية، والتي تمّ تركيبها اسـتناداً للبيانات المتاحة عن الكميات المنتجة من الكهرباء في كل سنة من سنوات الفترة - موضوع التقديرات - بحيث تكون سنة 2013 هي سنة الأساس لهذه الأرقام القياسية، وتتلخص طريقة الاستقراء بأن يتمّ ضرب قيمة الإنتاج في أي من أنشطة الكهرباء والمياه بالأرقام القياسية الكمية ذات العلاقة، وبالنسبة لقيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة فقد اسـتُخدمت طريقة الاسـتقراء كذلك، باسـتخدام مؤشـرات كمّية عبارة عن قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة، وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الوسيط في سنة الأساس بقيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في كل سنة مقسومة على قيمة الإنتاج في عام 2013.

بالنسبة لنشاط إنتاج وتوزيع المياه فقد تمّ تقدير الإنتاج بالأسعار الجارية كمجموع لقيمة بيع المياه وبنود الإيرادات الإنتاجية المتمثلة بالرسوم المحصلة من شركة البريقة وشركة التبغ وصندوق الجهاد ومن موارد أخرى، بالإضافة إلى الإيرادات المتحققة من تشغيل المحطات الإنتاجية، أما باقي المتغيرات كالاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت، فقد تمّ احتسابها مباشرة من البيانات التفصيلية عن مصروفات التشغيل المتاحة في الحسابات الختامية وتقارير متابعة التنفيذ، وبالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد تمت بنفس الطريقة التي اتُبعت في نشاط الكهرباء.

- **التشييد والبناء:**

يشمل هذا القطاع مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تُصنَّف وفقا للتنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية إلى ما يلي:

1- أعمال تتعلق بإعداد المواقع الخاصة بالبناء كأعمال هدم المباني والمسح والحفر وغيرها من الأعمال المصاحبة لعمليات البناء والتشييد.

2- بناء المنشآت والتشييدات الكاملة أو أجزاء منها، تشمل إنشاءات تتعلق بالنقل والمواصلات والرّي، كالسدود والقنوات ومحطات ضخ المياه واستصلاح الأراضي، بالإضافة لإنشاءات المرافق العامة كإنشاء شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة وشبكات الكهرباء، وإنشاء الأبنية السكنية وغير السكنية للقطاع الخاص والعام.

3- التركيبات والتشطيبات التي تتم على المباني، وتشمل الأعمال المتعلقة بالتمديدات الصحية وإصلاحها وأعمال تركيب أنظمة التدفئة وتكييف الهواء والأعمال الكهربائية والهوائيات وأنظمة الإنذار، وتركيب المصاعد والسلالم المتحركة، وأعمال العزل للمياه والحرارة والصوت، وتركيب أنظمة للإضاءة والإشارات في الطرق والسكك والمطارات والمرافئ وإقامة محطات الطاقة الكهربائية والمحولات.

ومن هنا يمكن القول بأن هذا القطاع ينتج عنه مجموعة من المنتجات المختلفة، وتشمل الأبنية السكنية والتجارية والصناعية والطرق والجسور والأرصفة والمطارات والموانئ والمرافق العامة والسكك الحديدية والملاعب الرياضية، وشبكات الكهرباء والمواصلات والهاتف وخدمات التطهير وإزالة الصخور تحت الماء، واستصلاح الأراضي وإقامة السدود وشبكات الري، كما أن من مميزات هذا القطاع أن فترة الإنتاج تُعدُّ طويلة قد تزيد عن سنة في معظم الأحيان.

ونظرا لطبيعة هذا النشاط، فإن البيانات المطلوبة لإعداد تقديرات دقيقة للقيمة المضافة تختلف عمّ هو مطلوب في أنشطة أخرى، فأنشطة إنشاء الأبنية السكنية وغير السكنية تتطلب الحصول على بيانات عن المساحات المسقوفة التي تنفذ سنويا من قبل القطاع الخاص، سواء كانوا أفراداً أو مقاولين ومتوسط التكلفة لوحدة المساحة للأبنية المنفذة من قبل هذا القطاع، والمساحات التي تمّ إنشاؤها للأبنية السكنية وغير السكنية، والتي نُفذت من قبل القطاع العام خلال السنة سواء تمّ تمويلها من ميزانية التحول أو من الميزانيات المستقلة الأخرى، بالإضافة للمساحات وتكاليف البناء التي نُفذت خلال السنة من قبل القطاع الخاص بدون الحصول على تراخيص بناء من الجهات المختصة (بشكل مخالف).

وتُعدُ تغطية هذه الأنواع من الأنشطة ضرورياً نتيجة لشيوعها في المجتمع بشكل كبير، بينما تتطلب الأنشطة المتعلقة بالري والمرافق العامة والنقل والمواصلات الحصول على قيمة ما يستحق دفعه على التشييدات (عدا الأبنية السكنية وغير السكنية) التي يتمّ تنفيذها من قبل الدولة سنوياً، كتنفيذ مشاريع السدود والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية واستصلاح الأراضي والموانئ والمطارات والطرق وأنظمة الصرف الصحي وغيرها من المشاريع، أما فيما يتعلق بإعداد الموقع فهناك حاجة للحصول على البيانات من عدة مصادر تتضمن منشآت من القطاع العام وكذلك القطاع الخاص، بسبب أن هذه الأعمال يمكن أن تُنفَّذ تلبيةً لحاجات هذين القطاعين معا، كما هو الحال في الأعمال المتعلقة باستخراج النفط والغاز.

ومن المعلوم بأن أفضل مصادر البيانات الممكن الرجوع إليها في إعداد تقديرات نموذجية لهذا القطاع هي من خلال تنفيذ تعدادات ومسوحات سنوية شاملة لقطاع البناء والتشييد، والحصول على البيانات التي يمكن جمعها من المقاولين والجهات المسؤولة عن منح تراخيص البناء، والتي يمكن أن توفّر كماً مناسباً من البيانات المطلوبة لأعداد التقديرات المتعلقة بهذا النشاط. أما بالنسبة للأماكن التي يتمّ فيها البناء بدون تراخيص نتيجة لعدم وجود سلطة مسؤولة عن منح تراخيص البناء أو نتيجة لتغاضي البعض عن الحصول على تراخيص، فإنه في هذه الحالات يمكن اللجوء إلى تقديرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط بصورة غير مباشرة باستخدام مؤشرات كمية وسعريه، مثل كميات الاسمنت والحديد المتاحة في الأسواق.

ونظراً لعدم توفّر مسوح ميدانية تغطي كافة الأنشطة في هذا النشاط عدا المسح المنفذ عام 2007 والذي يبين نتيجة النشاط لعام 2006، فإنه تمّ اعتماد منهجية عمل في هذه المرحلة تتناسب مع طبيعة البيانات المتوفرة، وذلك بهدف إعداد تقديرات على مستوى قطاع الإنشاءات ككل، دون أن تكون هناك إمكانية للتفصيل حسب الأنشطة الفرعية لهذا القطاع، وتتلخص هذه المنهجية بأن يتمّ

في البداية إعداد التقديرات لعام 2013 واعتمادها كمرجع في إعداد التقديرات لباقي السنوات استنادا إلى مؤشرات كمية وسعرية.

فنظراً لكون قيمة الإنتاج في قطاع الإنشاءات عبارة عن قيمة تكاليف البناء مضافا إليها هامش ربح يحصل عليه من يقوم بتنفيذ هذه الإنشاءات، فإنه يكون بالإمكان تقدير قيمة هذا الإنتاج بطريقة غير مباشرة إذا ما تمّ التَّعرُّف على قيمة تكاليف الإنتاج ونسبة هامش الربح، والتي ظهرت في نتائج مسح 2006 والتي بلغت 43% من القيمة الإجمالية للإنتاج، والتي اعتمدت للفترة 2006 -2010 ومن ثمّ تمّ تخفيض هذه النسبة إلى 35% للفترة اللاحقة، كما أن معرفة المدخلات السلعية والخدمية ونسبتها للإنتاج والتي تم الحصول عليها من المسح المشار إليه هما العنصرين الأساسيين في أي بناء، بالإضافة إلى معرفة كميات الحديد والاسمنت المتاحة في السوق يمكن أن تستخدم للتعرف على قيمة إجمالي تكاليف البناء إذا ما علمنا النسبة التي يشكلانها من إجمالي التكلفة، ويمكن الحصول على قيمة التكلفة الإجمالية من خلال قسمة قيمة الحديد والاسمنت المتاحة على نسبتهما من تكاليف الإنتاج والتي قُدِّرت بحوالي 18% استنادا إلى بعض الاستقصاءات عن النشاط من مجموعة من المقاولين في القطاع الخاص ورجوعا إلى بيانات النشرات السابقة، وبافتراض أن قيمة الحديد والاسمنت المستخدمة تساوي ما هو متاح في السوق من هذه المواد، فإنه في هذه الحالة يمكن استخدام قيمة الحديد والاسمنت أو أي مواد أخرى مرتبطة بهذا النشاط والمتاحة في السوق كمؤشر لتقدير قيمة التكاليف الإجمالية.

لتقدير قيم وكميات الحديد والاسمنت المتاحة في السوق تمّ اللجوء إلى البيانات المتوفرة من شركة إنتاج الحديد والصلب، وتقارير متابعة ميزانيات التحول ونشرات إحصاءات التجارة الخارجية التي تصدرها مصلحة الاحصاء والتعداد ونشرات أسعار القطاعي السنوية والرقم القياسي لتكلفة المعيشة التي توفر بيانات عن أسعار مواد البناء المختلفة - لبعض سنوات السلسلة - وبعد تقدير قيمة تكاليف الإنتاج تمّ إضافة النسب المحددة كهامش ربح وذلك لحساب قيمة الإنتاج.

وحيث أن عملية التقدير تحتاج إلى توفر بيانات تفصيلية عن بنود التكاليف، فإنه تمّ اللجوء إلى بيانات المسح السنوي لقطاع التشييد والبناء لسنة 2006، والنشرات السابقة الذي يتضمّن تفاصيل لبنود التكاليف لاستخراج نسبة كل بند من بنود التكاليف من إجمالي التكلفة، وبالتالي ضرب كل نسبة من هذه النسب بقيمة تكاليف الإنتاج الإجمالية التي قدرت بالخطوة السابقة وبهذا نحصل على تقديرات لتكاليف الإنتاج مفصلة حسب البنود.

ولتقدير الإنتاج لباقي السنوات تمّ الاعتماد على حقيقة أن قيمة أي سلعة منتجة أو مستهلكة عبارة عن كميتها المنتجة أو المستهلكة مضروبة بسعرها وقت الإنتاج أو الاستهلاك، حيث إن الذي يؤدي إلى تغير قيمة هذه السلعة من فترة إلى أخرى هو التغير في الكميات أو الأسعار أو كليهما معاً وبالتالي فإنه يمكن أن نحسب قيمة الإنتاج لسلعة ما خلال فترة معينة إذا ما علمنا قيمة إنتاج هذه السلعة خلال فترة مرجعية (سنة الأساس) وعلمنا أيضا التغير الذي حصل في كميات وأسعار هذه السلعة المنتجة مقارنة بفترة الأساس، ويُقاس التغير في الكميات والأسعار عادة بالأرقام القياسية للكميات والأسعار، واستنادا إلى ما ذكر فإنه يمكن حساب قيمة تكاليف الإنتاج لجميع سنوات الفترة عدا سنة 2013، وذلك من خلال عكس أثر التغير السعري والكمّي على تقديرات تكاليف الإنتاج لعام 2013 سواء كانت لسنوات ما قبل عام 2013 أو لسنوات لاحقة، وكما هو معلوم فإن قيمة تكاليف الإنتاج قد تمّ احتسابها وفقا للمنهجية المذكورة بالفقرة السابقة، باعتبار أنها تُمثّل قيمة تكاليف الإنتاج في سنة الأساس ومن ثم إيجاد أرقام قياسية للكميات والأسعار لاستخدامها في قياس التغير في تكاليف الإنتاج.

ومن أجل تركيب الأرقام القياسية استُخدِمت البيانات التي تمّ جمعها لاستخراج أرقام قياسية تقيس التغير الكمي والسعري لتكاليف البناء، ليتمّ استخدامها فيما بعد في إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة باستخدام طريقة الاستقراء (Extrapolation) وذلك بضرب الرقم القياسي الكمي بقيمة تكاليف الإنتاج في سنة الأساس، وبعد ذلك يتمّ إعداد التقديرات بالأسعار الجارية من خلال ضرب القيمة بالأسعار الثابتة بالرقم القياسي السعري، ولكي نحصل على تقديرات بدقة عالية فإن الأرقام القياسية المستخدمة يجب أن تكون مرجحة بالأهمية النسبية لكل مادة من مواد البناء التي تدخل في حساب هذه الأرقام وهي الحديد والاسمنت؛ وللقيام بهذا العمل فقط تمّ افتراض أن الأهمية النسبية لحديد التسليح = 60% والاسمنت بحوالي 40 %.

وبعد الحصول على تفاصيل تكاليف الإنتاج حسب بنود الإنفاق يتمّ تصنيف هذه البنود بما يخدم احتساب الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وغيرها من المتغيرات المطلوبة في إعداد التقديرات المتعلقة بنشاط التشييد والبناء.

- **أنشطة الفنادق والمطاعم:**

يتضمن هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية على نشاطين رئيسيين، هما: الفنادق والمطاعم، حيث تشمل أنشطة الفنادق جميع الأنشطة التي توفر الإقامة قصيرة الأجل والمساحات المخصصة للمخيمات والتسهيلات اللازمة لها، سواء كانت مفتوحة

للجمهور أو قاصرة على أعضاء هيئة معينة، وذلك نظير رسوم، كما هو الحال في الفنادق وبيوت دار الضيافة ونزل الشباب والطلاب وغيرها، في حين أن أنشطة المطاعم هي عبارة عن بيع الأغذية والمشروبات المعدة للاستهلاك الفوري في المباني، مثل: المطاعم والمقاهي ومنصات المرطبات وتشغيل عربات الطعام التي تحملها وحدات منفصلة وأنشطة إيصال الطعام للمنازل.

ومن أجل إعداد التقديرات اللازمة لهذه الأنشطة فإنه تمّ الاعتماد على بيانات تعداد المنشآت 2006 لتوفير تقديرات عن أعداد المنشآت العاملة بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى مسح الفنادق عام 2009 وأعداد المشتغلين فيها للسنوات اللاحقة 2007-2009 حسب حجم المُنشأة، استنادا إلى بيانات التعداد والبيانات الخاصة بتاريخ بدء الإنتاج بعد تصنيفها ضمن ثلاث فئات استنادا إلى حجم العمالة حيث صُنِّفت الفنادق كمنشآت كبيرة إذا كان عدد المشتغلين فيها أكثر من 100، وكمتوسطة إذا بلغ عدد المشتغلين 41-100، وكصغيرة للتي يعمل بها 1-40 مشتغل، أما المطاعم فصنفت كمنشآت كبيرة إذا كان عدد المشتغلين فيها أكثر من 30 مشتغل، وكمتوسطة للتي يعمل بها 10-30 مشتغل وكصغيرة للمنشآت التي يعمل بها أقل من 10 مُشتَغِلين، ومن خلال بيانات المسح لعام 2009 تمّ حساب عدة مؤشرات لاستخدمها في إعداد التقديرات على مستوى القطاع، قُدِّرت إنتاجية العامل لكل فئة من الفئات من بيانات المسح وطُبِّقت هذه الإنتاجية على إجمالي أعداد المشتغلين كما جاءت في بيانات تعداد المنشآت، وبالتالي حصلنا على قيمة إجمالي الإنتاج للفنادق، واحتسبت قيمة الاستهلاك الوسيط كنسبة من قيمة إجمالي الإنتاج، تمّ تقديرها استنادا إلى نسب الاستهلاك الوسيط من الإنتاج من البيانات التفصيلية التي وفرها المسح، واستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للسلع الغذائية والخدمات بنسبة 50% لكل منهما، واستِخرَاج رقم قياسي خاص بالمطعم والفنادق بعد تغيير سنة الأساس، وتم احتساب قيمة الإنتاج، وقيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة، ومن ثمّ احتُسِبت القيمة المضافة كناتج طرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة.

أما بالنسبة للإهلاك فقد احتُسِب كنسبة من الإنتاج في حدود 11%، حيث احتُسِبت هذه النسبة من البيانات التفصيلية الوارد بمسح الفنادق لعام 2009.

- **أنشطة تجارة الجملة والتجزئة:**

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي المُوَّحد لجميع الأنشطة الإقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية التي تعمل في مجال المتاجرة بالسلع المختلفة بشكل مباشر، وذلك من خلال شراء السلع المختلفة بأسعار وبيعها بأسعار أعلى، بما يضمن تحقيق هامش تجاري يغطي التكلفة

ويحقق أرباح، أو القيام بالمتاجرة نيابة عن آخرين مقابل عمولة، كسماسرة السلع ووكلاء العمولة، ويتضمن هذا القطاع أيضا أنشطة الصيانة والإصلاح للمركبات والسلع الشخصية والأسرية.

ويتعامل نظام الحسابات القومية مع تُجّار الجملة والتجزئة على أساس أنهم لا يوردون إلى زبائنهم سلع، بل يقدمون لهم خدمات تتمثل في كونهم يقومون بتخزين تشكيلة من السلع وعرضها في مواقع مناسبة وجعل شراؤها ميسورا للزبائن، وعليه فإن قيمة الخدمات التي يقدمها التجار تقاس بمجموع الهوامش التجارية المتحققة على السلع التي يشترونها لإعادة بيعها، والهامش التجاري هو عبارة عن الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب المدفوع لشراء سلعة ما والسعر الذي يتعين على الموزع أن يدفعه لتعويض هذه السلعة في الوقت الذي يبيعها فيه.

تتطلب عملية إعداد التقديرات المطلوبة لهذا القطاع تحديد الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع، وهم تُجّار الجملة والتجزئة ومحلّات الصيانة والإصلاح للمركبات والسلع الشخصية والأسرية وجمع البيانات اللازمة منهم. ويتمّ في العادة تنفيذ مسوح ميدانية بالعينة تجمع من خلالها البيانات المطلوبة لإعداد تقديرات القيمة المضافة لهذا القطاع، وقد تم تنفيذ ثلاث مسوح خلال الفترة، وهي للسنوات 2006و2009 و2012 تغطي هذا النشاط خلال الفترة (2006-2019)، والبيانات التي تشتملها هذه المسوح تختلف من سنة لأخرى، مما جعل تطبيق الطريقة المثلى في التقدير غير ممكن في المرحلة الحالية، وقَلّلَ الاستفادة من هذه المسوح، عليه فقد تمّ اللجوء إلى طرائق غير مباشرة للتقدير وذلك باستخدام أسلوب التدفق السلعي، بحيث احتُسِب الهامش التجاري على كل مجموعة سلعية كنسبة من قيمة السلع التي يتاجر بها سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة، حُدِّدت هذه النسبة استنادا إلى استشارات لمجموعة من المعنيين بالنشاط التجاري في القطاع الخاص، حيث استُبعِدت السلع التي يتمّ استيرادها مباشرة من المصانع أو من قبل الحكومة والأفراد بشكل مباشر دون قيامهم باللجوء إلى وسيط، وطُبِّقت هذه النسبة على قيمة الواردات التي تمّ بعد إعادة تصنيفها إلى مجموعات سلعية، وقيمة منتجات أنشطة الزراعة والصناعات التحويلية والاستخراجية، واحتُسِبت بعد ذلك نسب الهوامش المناسبة لكل مجموعة سلعية استنادا إلى عدة مصادر، أهمها نتائج النشرات الإحصائية لمسوح التجارة الداخلية التي تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد ونشرات الحسابات القومية ومنهجياتها التي استخدمت في السابق.

أما التقديرات بالأسعار الثابتة فقد تمّت باستخدام أسلوب الاستقراء وفقا لتوصيات نظام الحسابات القومية، وذلك باستقراء الهوامش التي كانت سائدة في سنة 2013 التي تُعدُّ سنة

الأساس لسلسة الحسابات القومية باستخدام مؤشر كمي، هو قيمة السلع المتاجر فيها بالأسعار الثابتة، بمعنى أخر طُبِّقت نسبة الهوامش التي كانت سائدة في سنة الأساس على قيمة السلع المتاجر فيها بالأسعار الثابتة.

- **نشاط النقل والتخزين والاتصالات:**

يشمل نشاط النقل والتخزين والمواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع سواء تمّ النقل عن طريق السكك الحديدية، أو برأ، أو جواً، والأنشطة التابعة مثل مرافق المحطات وشحن البضائع وتخزينها بالإضافة للنقل عبر الأنابيب، كما يُعدُّ تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل في جميع أشكال النقل المختلفة ضمن أنشطة النقل بصفة خاصة وهي مشمولة بالتقدير في هذا النشاط وتم تقسيم النشاط على الأنشطة الفرعية التالية:

1-	**النقل البري**
1-1	ركاب
2-1	بضائع
3-1	النقل عبر الأنابيب
2-	**النقل المائي**
3-	**النقل الجوي**
4-	**الأنشطة الداعمة والمساندة وأنشطة وكالات السفر**
5-	**البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية**

وتتألف المخرجات الرئيسية لأنشطة النقل بكافة أنواعه من الأجور التي يتقاضاها الناقل لقاء نقل الركاب أو البضائع سواء في البر أو الجو أو البحر، أما بالنسبة للأنشطة الداعمة والمساعدة وأنشطة وكالات السفر، فإن قيمة مخرجاتها تقاس بقيمة المبالغ التي يتقاضاها مقابل الخدمات المقدمة، أو قيمة الرسوم المدفوعة لقاء الخدمة المقدمة، مثل: أنشطة الإرشاد ورسوم السفن والشحن والتفريغ، أما بالنسبة للتخزين فتساوي قيمة الإيرادات المتحققة من تخزين البضائع للغير، وفيما يخص أنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن المخرجات الرئيسة هي عبارة عن قيمة إيرادات الشركات العاملة في هذا النشاط، وهي عبارة عن الأجور والرسوم المقبوضة لقاء الخدمات المختلفة التي توفرها لعملائها.

وتحتاج عملية تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة إلى ما يلي:

- عدد السيارات العاملة حسب النوع (حافلات، سيارات أجرة، نقل عام، نقل بضائع.. الخ).
- الحسابات الختامية للشركات العاملة في القطاع وتفصيلات للإيرادات والمصروفات.

- عدد مكاتب السفر والشحن والسياحة وخدمات النقل الأخرى.
- أعداد العاملين وفقاً للنشاط الذي يمارسونه.
- الضرائب المدفوعة والإعانات المقبوضة.
- معدلات الإهلاك المقدرة حسب أنواع الأليات.
- أسعار النقل والتنقل والاتصالات لمختلف الوسائل.

ومن أهم مصـــادر البيانات التي تمّ الرجوع إليها عند إجراء التقديرات لهذا القطاع هي البيانات الصـــادرة عن مصـــلحة الإحصـــاء والتعداد، وأهمها تعداد المنشـــآت الذي نفذته عام 2006 وإحصـاءات التجارة الخارجية، ومسـح دخل ونفقات الأسـر 2003 و2008، وبيانات الأسـعار والبيانات الادارية التي توفرت للإدارة عن شـركات الاتصـالات، حيث تمّ الحصـول على بيانات هذا النشاط من واقع استمارة الاستبيان التي أعدّت لهذا الغرض والتي وفّرت البيانات اللازمة عن الشركات العاملة في نشاط البريد والاتصالات، وهي الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاســلكية قبل حلها إلى مجموعة شــركات، وشــركة المدار وشــركة ليبيانا وشــركة ليبيا للاتصـالات، وتشـمل البيانات التي توفّرت للإدارة، الإيرادات المحققة من شـركات الاتصـالات وتوفرت كذلك بيانات تفصيلية عن الاستهلاك الوسيط تشمل جميع النفقات التي تنفقها الشركات العاملة في هذا النشـاط، لتوفير المسـتلزمات الهاتفية والصـيانة الجارية للأصـول والإيجارات المدفوعة ومســتلزمات التدريب والإقامة، والإعاشــة، وخدمات الأتعاب المهنية والقرطاســية والأدوات مكتبية والدعاية والإعلان وغيرها، وكذلك الحال بالنســبة لإهلاك الأصــول الثابتة وتعويضات العاملين، حيث تمّ مراجعة البيانات التي تمّ تضمينها للاستمارات وتمّ إعادة تصنيفها وتبويبها وتجميعها بما يخدم متطلبات الحسابات القومية، وتمّ حساب القيمة المضافة لكل نشاط على أساس أنها تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط.

ولتقدير قيمة الإنتاج في أنشـــطة النقل البري التي لم تتوفر عنها بيانات مالية نتيجة لعدم وجود مسوح ميدانية تغطي هذه الأنشطة، فقد تمّ استخدام أساليب غير مباشرة في عملية التقدير

1- النقل البري (ركاب): حيث إن المســتخدم الرئيســي لخدمات النقل البري (ركاب) هم الأفراد والقطاع العائلي، فقد تمّ اعتماد تقديرات الإنفاق الأســري على النقل والتنقلات على أنها تساوي قيمة ما يتمّ إنتاجه من خدمات نقل للركاب، بعد إضافة قيمة لنقل الركاب المقدم للسياح واستخدمت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لإعداد تقديرات الإنتاج بالأسعار الثابتة.

2- النقل البري (بضائع): تمّ احتساب هوامش النقل كنسبة من قيمة السلع المستوردة والمنتجة محليا حيث إن جميع السلع بحاجة إلى نقل سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا.

3- النقل عبر الأنابيب: تمّ تقديرها من البيانات التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط.

- **أنشطة المال والتأمين:**

يتألف قطاع الشركات المالية من جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة التي تشتغل بصورة رئيسية بالوساطة المالية أو بأنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالا وثيقا بالوساطة المالية.

وتُعرَّف الوساطة المالية: بأنها نشاط إنتاجي تتكبَّد فيه الوحدة المؤسسية خصوماً على حسابها الخاص بغرض امتلاك أصول مالية، وذلك من خلال الاشتغال بمعاملات مالية في السوق والوسيط المالي لا يعمل ببساطة وكيلا لوحدة مؤسسية أخرى، ولكنه يُعرّض نفسه للخطورة بتكبّد خصوم على حسابه الخاص، فمن المعلوم أن عمل المصرف الرئيسي هو التوسط بين المتعاملين سواء كانوا مقترضين أو مقرضين، مما يجعل هذه الوساطة المالية نشاطاً إنتاجياً تقوم فيه الوحدة الإنتاجية بتدبير الأموال من الأسواق المالية، متحملة بذلك التزامات على حسابها الخاص وتكاليف مباشرة لكي تقوم بالاشتغال في معاملات مالية في السوق، كعمليات الإقراض لجهات أخرى أو الاستثمار بأوراق مالية بما يضمن للوحدة تحقيق ربح بعد تغطية جميع التكاليف التي من ضمنها التكلفة المباشرة التي تكبّدتها مقابل تدبيرها للأموال على شكل فوائد مدفوعة.

وتشمل الوساطة المالية المصارف التجارية والمتخصصة والمصرف المركزي، وهناك نوع أخر من أنواع الوساطة المالية يتمثل في شركات التأمين، أما بالنسبة للوساطة النقدية فتتمثل في المصارف المتخصصة مثل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصرف الزراعي ومصرف التنمية، والمصرف الريفي، حيث تقوم هذه المصارف بتدبير الأموال من الحكومة في صورة وديعة لتقديم قروض لأغراض التنمية، ويتضمن هذا القطاع بالإضافة إلى ما سبق أنشطة مساعدة، كأسواق الأوراق المالية وخدمات الصّرّافة، ومكاتب التحويل، والمستشارين الماليين وغيرها من الأنشطة التي لم يكن بالإمكان إدراجها ضمن الحسابات نظراً لعدم توفر أية بيانات تتعلق بها، فسوق الأوراق المالية نشاطه محدود، بالإضافة إلى أنه متوقف منذ العام 2011 وزد على ذلك أنه لا توجد مكاتب صّرّافة متخصصة، حيث أن جزء من نشاط الصرّافة يتمّ بطريقة غير قانونية خارج أعمال المصارف، وقد تمّ تقدير قيمة إجمالية لهذا النشاط بالاعتماد على بعض البيانات التي توفرت من مصرف ليبيا المركزي، أما بالنسبة لشركات الضمان الاجتماعي فإنه لا

توجد شـركات خاصـة في ليبيا، ليتمّ إدراجها ضـمن هذا القطاع وعليه فقد تمّ احتسـاب نشـاط الضمان الاجتماعي ضمن قطاع الحكومة العامة.

وحيث أنه لا توجد أسعار مباشرة للخدمات المصرفية التي تُقدّمها المصارف أو شركات التأمين فإن إنتاجها الرئيسـي يُعدُّ خدمة مصـرفية تقاس بطريقة غير مباشـرة، على أسـاس أنها قيمة دخل الملكية المقبوض على اسـتثمار أموال المودعين في الأصـول المالية، مطروحا منها قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع، ودخل الملكية المقبوض هو عبارة عن قيمة الفوائد المقبوضة مضافا إليها الأرباح المقبوضـة على الاسـتثمارات في الأوراق المالية، وتتطلب عملية تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضـافة لقطاع الوسـاطة المالية توفر بيانات عن الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضـة سواء كانت على الودائع المحلية أو الودائع الخارجية أو غيرها من الفوائد، وبيانات عن الإيرادات المالية والإيرادات الإنتاجية للمصـارف والحسـابات الختامية لشـركات التأمين، ويتطلب إعداد التقديرات لتوزيعات القيمة المضـافة توفر بيانات عن تعويضـات العاملين سـواء كانت أجور ومرتبات عينية أو نقدية، وكذلك مسـاهمة جهة العمل في الضـمان الاجتماعي وغيرها. وتحتاج عملية إعداد تقديرات التكوين الرأسـمالي توفر بيانات عن الإضـافات والمبيعات من السـلع الرأسمالية الثابتة.

اعتمد إعداد التقديرات على البيانات التي وفّرها مصـرف ليبيا المركزي حول جميع المصـارف العاملة في السـوق الليبي، بالإضـافة للحسـابات الختامية لشـركات التأمين، وقد كان المصـدر الأساسي للبيانات هو حسابات الأرباح والخسائر التي يتضمن جانبها الأيسر على بنود الإيرادات بينما يتضمن جانبها الأيمن بنود المصروفات، بالإضافة لنتائج أعمال السنة سواء كانت أرباح أم خسائر. ولابد من التنويه إلى أنه يوجد اختلاف في تصنيف المصروفات والإيرادات بين المحاسبة التجارية والمحاسبة القومية، حيث أنه يمكن أن يرد في جانب المصـروفات بعض المخصـصـات أو النفقات عن سنوات سابقة على أساس أنها مصـروفات، في حين أن نظام الحسـابات القومية يُصنّف المصروفات على أساس ما استُحِقَّ دفعه مقابل أعمال وسلع وخدمات استخدمت خلال العام.

ومن أجل حساب قيمة الإنتاج للمصرف فإنه لا بد من التنويه إلى وجود نوعان من الإنتاج هما:

1- إنتاج مباشـر: يتمثل في المبالغ التي تتلقاها المصـارف بشكل مباشـر نظير تقديمها للخدمات كإيجارات المباني، أو تصـريف العملة، أو خدمات الاتصـال، وغيرها من الخدمات المالية التي يتقاضى المصرف عنها عمولات كعمولة فتح الاعتماد أو تظهير كمبيالات وغيرها.

2- إنتاج غير مباشر: عند دراسة الخدمات التي تُقدّمها المصارف نجد أنها لا تتقاضى أية مبالغ مباشرة مقابل خدمات الوساطة المالية، التي تُعدُّ الخدمة الرئيسة للمصارف، وهي عبارة عن قُبول الودائع ومنح القروض، وبالتالي فأنه لا يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه الخدمة بشكل مباشر، وعلى الرغم من عدم حصول المصارف على عائد مباشر مقابل لهذه الخدمات، إلا أنها تقوم بذلك سعيا لتحقيق أرباح على الأموال التي تقوم بتشغيلها يفوق التكلفة المباشرة التي تتكبدها على هذه الأموال، وبالتالي فإنه لا بد من قياس قيمة هذه الخدمة بطريقة غير مباشرة، وقد نصَّ نظام الحسابات القومية على احتساب قيمة خدمات الوساطة المالية بصورة غير مباشرة، وذلك بطرح قيمة الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء من أجمالي دخل الملكية الذي تحققه المصارف جراء استخدامها لهذه الودائع.

والخدمة المحتسبة بطريقة غير مباشرة عبارة عن الإنتاج الرئيسي للمصارف، وتساوي دخل الملكية المقبوض مطروحا منه قيمة الفوائد المدفوعة خلال العام، ويتكون دخل الملكية المقبوض من قيمة الفوائد التي تتلقاها المصارف نتيجة لاستثمار أموال المودعين من خلال منحها للقروض أو امتلاكها لودائع في مصارف أخرى، أو لقيامها بالاستثمار في سندات أو غيرها من الأوراق المالية، وتشمل كذلك على قيمة الأرباح التي تَحَصَّلَت عليها المصارف جرّاء استثمارها في الأسهم، وعليه فإن دخل الملكية المقبوض يساوي مجموع ما تَحَصَّلَت عليه المصارف من فوائد وأرباح الاستثمارات، أما الفوائد المدفوعة فهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها المصرف مقابل الودائع التي يحصل عليها، فمن المعروف أن المصرف يحدد سعر فائدة أمام المودعين لتحفيزهم على إيداع أموالهم فيه، وذلك للاستفادة من هذه الفوائد لتحقيق دخل ملكية لهم، وكل ما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما زادت رغبة الناس لإيداع أموالهم فيه.

ولاحتساب قيمة الاستهلاك الوسيط للمؤسسات المالية، والذي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تحتاجها هذه المؤسسات لكي تتمكن من تقديم خدماتها باستثناء الأصول الثابتة التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت، أما الاستهلاك الوسيط فيشمل قيمة الإيجارات التي تدفعها المصارف نظير استعمالها للأصول الثابتة المستأجرة، سواء كانت مباني أو معدات وتشتمل كذلك على قيمة المصاريف على القرطاسية والكهرباء، والنقل، والاتصالات، والصيانة والأمن وغيرها من السلع والخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التدريب يُعَدُّ استهلاكا وسيطا وفقا لنظام الحسابات القومية على الرغم من أنه يُعَدُّ تكوينا رأسماليا وفقا للمفهوم

الاقتصادي، وذلك لصعوبة قياس قيمته، أي: صعوبة أن تقيس ما إذا كان المتدرب زادت كفاءته أم لا وإلى أي درجة.

وبعد احتساب قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط يصبح بالإمكان احتساب القيمة المضافة الإجمالية والتي تساوي قيمة إجمالي الإنتاج مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط، ويتمّ استخدام إجمالي القيمة المضافة للحصول على صافي القيمة المضافة، وذلك بعد استبعاد قيمة استهلاك رأس المال الثابت، واستهلاك رأس المال الثابت يمكن تعريفه بأنه تناقص أثناء الفترة المحاسبية في القيمة الجارية لمخزون الأصول الثابتة التي تمتلكها وتستعملها المصارف، نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف الناتج عن حوادث عادية، وتستبعد قيمة الأصول الثابتة التي تُدمّر بأعمال حربية أو بأحداث استثنائية، مثل: الكوارث الطبيعية الكبيرة نادرة الحدوث، وتقيد هذه الخسائر في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

وبالنسبة لأنشطة شركات التأمين فيتمثل نشاطها في قيامها بالحصول على أقساط من الزبائن سواء كانت هذه الأقساط تأمين على الممتلكات، أو تأمين على الحياة أو غيرها من أنواع التأمين الأخرى، وتقوم بدفع مبالغ مقابل ذلك كتعويضات في حالة حدوث طارئ معين حسب الشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين، وحيث أن خدمات التامين لا توجد لها أسعار مباشرة فإن إنتاجها يُحتسب بطريقة غير مباشرة كذلك وفقا للمعادلة

خدمات التأمين = الأقساط المحصلة + الأقساط المكملة – التعويضات المدفوعة – التغير في الاحتياطيات الفنية (الاكتوارية).

حيث إن الأقساط المحصلة هي عبارة عن قيمة الأقساط التي يدفعها الزبائن لشركات التأمين ويكون للشركة حق التصرف في هذا القسط نيابة عن المُؤمَّناً لكي تتمكن من استثمار هذه الإقساط بما يحقق دخل إضافي يُعَدُّ كأقساط مكملة، وبذلك فإن الأقساط المكملة تعني أن القسط المطلوب ربما يكون ذا قيمة عالية، فإذا طلبت الشركة القسط بالكامل سيؤدي ذلك إلى عزوف الزبائن عن التأمين لدى هذه الشركة، لذلك تقوم الشركة بطلب قسط أقل من القيمة المطلوبة على أن يكون مسموح لها باستثمار هذا القسط للحصول على ربح يكون كقسط مكمل للمبلغ المطلوب. أما الاحتياطيات الفنية (الاكتوارية) فهي عبارة عن المبالغ التي تقوم الشركات بالاحتفاظ بها لمواجهة المخاطر المحتملة أو لدفع التعويضات المطلوبة، ومن حساب قيمة الإنتاج لشركات التأمين تمّ الحصول على بيانات عن شركات التأمين العاملة وردت عن كل فرع من فروع التأمين المتمثلة بالتامين المتعلق بالنقل، وأجسام السفن، والطيران، والحريق وغير ذلك من الفروع، واستنادا إلى

هذه البيانات التفصيلية احتسبت قيمة الإنتاج لكل فرع على حده، واحتُسب كذلك قيمة الإنتاج الثانوي الذي يتكون من العمولات المقبوضة ورسوم الإصدار والإيرادات الأخرى، أما الاستهلاك الوسيط لشركات التأمين فيتكون من قيمة إيجارات المباني والقرطاسية والكهرباء والمياه ومصاريف الصيانة للآلات والمعدات، وكذلك صيانة الأبنية والعمولات المدفوعة للغير ومصاريف الترجمة، وتدقيق الحسابات، ومصاريف النقل والشحن وغيرها من المصاريف المتعلقة بالعملية الإنتاجية لهذه الشركات.

- **نشاط الإدارة العامة والدفاع وصناديق الضمان الاجتماعي:**

توصف الوحدات الحكومية بصفة عامة بأنها أنواع الكيانات القانونية التي تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة، حيث تتولى الحكومة توفير الأموال عن طريق الضرائب أو التحويلات الإجبارية من الوحدات المؤسسية الأخرى، ويشترط نظام الحسابات القومية في هذا النوع من الوحدات المؤسسية أن تكون لديها أموال خاصة بها تُديّرها، إما بفرض الضرائب على الوحدات الأخرى أو تتلقاها كتحويلات من وحدات حكومية أخرى، وتكون لديها سلطة إنفاق تلك الأموال لتحقيق أهدافها وسياستها مع القدرة على الاقتراض لحساب نفسها.

والحكومة العامة هي قطاع منتج للخدمات وبعض السلع، ولكن ما يُميّز هذا الإنتاج أنه ليس بهدف البيع بالسوق لتحقيق الأرباح، وإنما لتحقيق أهداف محدّدة تتعلق بإدارة المجتمع، لذلك فإنها منتج غير سوقي(المخرجات)، أي: أنها تنتج خدمات جماعية كالدفاع والأمن وغيرها، بالإضافة إلى الخدمات الفردية، مثل: التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وعليه فإن هذا القطاع يتضمن جميع الوحدات التي تملكها الحكومة وتنتج خدمات توفرها للمجتمع أو للأفراد مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة إقتصادية، سواء كانت هذه الوحدات مستقلة أو مدمجة ضمن الوحدات الحكومية التي يملكها المجتمع، وبالتالي فإن قطاع الحكومة العامة سيشمل جميع المؤسسات المملوكة للمجتمع، والتي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية مثل الهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة، وجمعية الدعوة الإسلامية وغيرها من المؤسسات المشابهة، وبذلك فإن الوحدات المنتجة للسلع أو الخدمات التي يتمّ بيعها بأسعار سوقية و يملكها المجتمع ويمكن فصلها، تُستبعد من قطاع الحكومة العامة، وتدرج ضمن القطاع الإنتاجي الذي تُصنَّف ضمنه، كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للنفط، والشركة العامة للكهرباء، وشركات

الاتصالات والنقل البحري والجوي، وبعض الشركات الصناعية والخدمية الأخرى، أما إذا لم تكن هذه الوحدات مستقلة ماليا وإداريا عن الجهات التي تشرف عليها، فإنها تُصنَّف ضمن قطاع الحكومة، ويُعَدُّ إنتاجها كإنتاج ثانوي ضمن إجمالي الإنتاج لقطاع الحكومة.

ومما سبق فإنه يمكن تصنيف الوحدات الحكومية المكونة لقطاع الحكومة العامة ضمن الأنشطة الفرعية التالية:

أ- خدمات الجمهور العام.

ب- شؤون وخدمات التعليم والصحة.

ج- شؤون وخدمات الطاقة.

د- أنشطة الدفاع والأمن العام والنظام.

ه- صندوق الضمان الاجتماعي والرفاه.

و- شؤون وخدمات الإسكان والمرافق والإعمار.

ز- شؤون وخدمات الزراعة وصيد الأسماك.

ح- شؤون وخدمات الصناعة التحويلية والنقل والاتصالات والإقتصاد.

ط- الشؤون وخدمات الترويحية والثقافية والمجتمعية

ويختلف تقدير الإنتاج في قطاع الإدارة العامة والدفاع عن غيره من القطاعات، بسبب أن الحكومة عادة ما تنتج سلع وخدمات يصعب تقييمها من الناحية الإقتصادية، مثل: خدمات الدفاع والأمن، والعدل، والشؤون الخارجية... إلخ، لكونها تُقَدَّمُ بالمجّان، أو بأسعار ليست لها دلالة إقتصادية، وبالتالي فإن الإنتاج يقيم بسعر التكلفة، وتساوي إنفاق الحكومة خلال العام على تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط والإهلاك والضرائب الأخرى.

عليه فقد تمّ تقدير البنود الداخلة في حساب قيمة الإنتاج(المخرجات) من خلال الإنفاق الجاري التسييري (الباب الأول والثاني من الميزانية العامة) بالإضافة إلى بعض النفقات الجارية الواردة في ميزانية التحول.

ويوفر الباب الأول البيانات اللازمة لتقدير قيمة تعويضات العاملين، وهي عبارة عن جميع المدفوعات النقدية والعينية من رواتب وأجور وتعويضات، سواء كانت في شكل نقدي أو عيني

للمستخدمين في الوحدات التي صُنفت ضمن هذا النشاط، وتشمل الرواتب والأجور النقدية والعينية ومساهمة الحكومة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين لديها، فيما يوفر الباب الثاني البيانات اللازمة لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط الذي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة كمدخلات (عدا استهلاك الأصول الثابتة)، لتتمكن من توفير السلع والخدمات المختلفة، ويشمل الاستهلاك الوسيط السلع غير المعمرة، والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج بما في ذلك إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية وتكاليف الأبحاث والتنمية وغيرها من النفقات المشابهة، وبناء على ما سبق، يُقيَّم الإنتاج لنشاط الإدارة العامة والدفاع (قطاع الحكومة العامة) على أساس أنه يساوي تعويضات العاملين مضافا إليه قيمة الإهلاك والاستهلاك الوسيط.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الضمان الاجتماعي يمثل برنامج تأمين اجتماعي يغطى المجتمع ككل، أو قطاعات كبيرة منه، وتفرضها وتسيطر عليها الحكومة، فهي تشمل مساهمات إلزامية يقوم بدفعها أرباب العمل، والتي تُقرّر الحكومة الشروط التي تدفع بموجبها إلى متلقي المنافع استحقاقات نقدية غير مرتبطة بمدى المساهمات التي يدفعها، وهي تنظم بصورة مستقلة عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية، فهي تحتفظ بأصولها وخصومها بصورة مستقلة عن الوحدات الحكومية، وتدخل في معاملات مالية لحسابها، غير أن الترتيبات المؤسسية لصناديق الضمان الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر، فصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا مندمج في الحكومة ويرتبط بها، ويُعدُّ هذا الصندوق مؤسسة عامة للتأمينات الاجتماعية التي ترتبط بالحكومة، من خلال إلزامها لجميع المؤسسات والشركات العامة والخاصة بدفع أقساط محددة وفقاً للقانون عن مستخدميهم لهذا الصندوق، وهي التي تقرر سياساته، وتعيين المسؤولين عنه وتحاسبهم، وبذلك فإن صندوق الضمان الاجتماعي صُنِّف ضمن نشاط الحكومة العامة.

وقد تمّ الاعتماد في عملية التقدير على عدة مصادر للبيانات أهمها النفقات الفعلية للميزانية العامة للدولة بشكل تفصيلي (الحساب الختامي)، وتقارير متابعة التنفيذ في الميزانية العامة (الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي)، والميزانيات التسييرية للوحدات الإدارية التي لديها ميزانيات مستقلة عن الميزانية العامة الحكومية، بالإضافة للحسابات الختامية لصندوق الضمان الاجتماعي الإجباري والحسابات الختامية لصندوق التضامن، ولإعداد التقديرات بالأسعار الثابتة فقد توفرت بيانات عن أعداد العاملين في القطاع لعدد من السنوات للفترة 2006-2019 وتم تقدير بعض السنوات ومن خلال ذلك، تمّ احتساب رقم قياسي ضمني لعدد العاملين تمّ استخدامه لتخفيض قيمة التعويضات في هذا النشاط لاحتساب القيمة المضافة لهذا النشاط بالأسعار الثابتة.

فمن أجل إعداد تقديرات الإنتاج والقيمة المضافة بالأسعار الجارية لنشاط الإدارة العامة والدفاع، تمّ تحليل البيانات المالية للحسابات الختامية للسنوات 2006-2019، غير أنه اتضح أنها لا تشمل جميع النفقات الحكومية والتي من المفترض تصنيفها في الباب الأول والثاني، في حين أنه لم تتوفر الحسابات الختامية للدولة لأغلب سنوات السلسلة، وعليه تمت الاستعاضة عنها بتقارير متابعة تنفيذ الميزانية التسييرية للفترة موضع التقدير، حيث تُظهر هذه التقارير النفقات الفعلية في البابين الأول والثاني من الميزانية التسييرية، واللّذين يُمثّلين تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط على التوالي، بالإضافة إلى الإيرادات الحكومية التي تتضمن مبيعات السلع والخدمات بأسعار سوقية أو غير سوقية، كما تجدر الإشارة هنا، من خلال تحليل الحساب الختامي للدولة للسنوات في سنوات سابقة، تبيّنَ أن بعض النفقات المدرجة في الباب الثاني ليست نفقات وسيطة، بل إنها عبارة عن إنفاق رأسمالي بلغت نسبتها حوالي (4.47%)، بالإضافة إلى أنه ومن خلال تحليل بيانات ميزانية التحول للعام لبعض السنوات (كتيب الميزانية)، تبين أنها تَضمّنت بعض النفقات الجارية، وهي عبارة عن تعويضات العاملين واستهلاك وسيط بلغت نسبتهما على التوالي (0.2%)، (11.4%).

تمّ إعداد تقديرات القيمة المضافة للنشاط بالأسعار الثابتة، بحيث تمّ تقدير تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة (أساس 2013)، باستخدام الرقم القياسي لعدد العاملين في الحكومة، وقُدّر الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات بالأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك على اعتبار أن أغلب السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة يتم الحصول عليها من السوق المحلي في حين تمّ تقدير إهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين، وبإضافة الإنفاق على السلع والخدمات إلى القيمة المضافة للنشاط نحصل على الإنتاج الإجمالي.

ولا بد من التنويه هنا إلى أنه درج في النشرات السابقة على فصل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة كبنود منفصلة لأهميتهما في الاقتصاد الليبي؛ ونظراً لعدم إمكانية فصلهما في هذه النشرة فقد تمّ إدراجهما ضمن الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (الخدمات الحكومية الكلية)، فالبيانات المالية التي تم الحصول عليها لا تساعد في ذلك، وحتى الحسابات الختامية للدولة لا تتيح إمكانية توضيح حجم هذين النشاطين الفرعيين، حيث تحتاج عملية إعداد التقديرات لهذين النشاطين توفر البيانات على مستوى أكثر تفصيلاً (تعويضات العاملين، الاستهلاك الوسيط) لكل نشاط، بالإضافة إلى توفر الميزانيات المستقلة للجهات التي تندرج تحت

هـذا النشـاط، فالخـدمات الصـحية، مـثلاً: تشـمل الأنشـطة البيطريـة، والأنشـطة المتصـلة بصـحة الإنسـان، مثـل: المستشـفيات والمستوصـفات والمصـحات ومختبـرات التحاليـل الطبيـة، وخـدمات الإسـعاف والأنشـطة المتعلقـة بصـحة الأم والطفـل والعـلاج الطبيعـي بغض النظر عن ملكيتها عامة أو خاصة.

- **أنشطة الخدمات الأخرى:**

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الإقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية، والتي تعمل في مجال تقديم الخدمات للغير بأسـعار مهمة إقتصـادياً كافية لتغطية التكاليف وتحقيق أرباح، وتقسم الأنشطة التي تُوفّر الخدمات إلى عدة مجموعات رئيسية كما يلي:

1- الأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة المشاريع التجارية، وتشمل شراء أو بيع وتأجير وتشـغيل العقارات المملوكة ملكية شـخصـية، أو المؤجرة، مكاتب السـمسـرة أو البيع بالإضافة لأنشطة تأجير الآلات والمعدات التي لا يُشغلها عامل، وتأجير السلع الشخصية والأسرية، وتشمل أنشطة المشاريع التجارية جميع الأنشطة المتعلقة بالحاسب الآلي والأجهزة ذات الصلة، كتقديم الخبرة الاستشارية في مجال المعدات أو البرامج، وتجهيز البيانات وصيانة وإصلاح الآلات المكتبية والمحاسبية والحاسب الآلي، وتشمل أيضاً على أنشطة البحث والتطوير التجريبي في مجال العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والإنسانية، كما تشمل أنشطة تجارية أخرى كالأنشطة القانونية والمحاسبية، ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الاستشارية الضريبية، والخبرة الاستشارية التجارية والأنشطة المعمارية والهندسية وغيرها من الأنشطة التقنية، وأنشطة تقديم خدمات الإعلان، وتأجير صالات الأفراح، وتنظيف المباني، والتصوير، والتعبئة بجميع أنواعها التجارية وغير التجارية، وأنشطة تصميم الأزياء، وأنشطة النسخ والطباعة، وأنشطة السمسرة التجارية.

2- أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية: وتشمل أنشطة الجمعيات الخيرية والمساعدات الاجتماعية للأطفال والمسنين ودور الرعاية الإجتماعية، وأنشطة المؤسسات ذات العضوية غير المصنفة في مكان آخر، كالاتحادات، والغرف التجارية والصناعية، والنقابات المهنية ونقابات العمال، والهيئات الدينية، ونوادي الأدب والشعر والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية، وأنشطة إنتاج الأفلام السينمائية بجميع أنواعها

والأنشطة المرتبطة بتوزيع الأفلام، وأنشطة السيرك ونوادي الرماية، وأنشطة وكالات الأنباء، وأنشطة المكتبات والمحفوظات والمتاحف، وحدائق النباتات والحيوانات، والأندية الرياضية والمنتزهات الترفيهية، ومحالّ ألعاب الكمبيوتر، في حين تشمل أنشطة الخدمات الشخصية محالّ الغسيل والكي بجميع أشكالها، وأنشطة إصلاح الملابس والحلاقة وتصفيف الشعر والتجميل، وأنشطة الحمامات العامة وصالات تخفيف الوزن وغيرها من الأنشطة المماثلة.

3- أنشطة التعليم والصحة: وتشمل خدمات التعليم الخاص المقدمة للغير، والمتضمنة أنشطة التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي، والتعليم التقني والمهني المتوسط، وأنشطة التعليم العالي، المتمثل في التعليم الجامعي والمعاهد العليا، بالإضافة إلى أنشطة تُوفّر أنواع أخرى من التعليم، كمدارس التدريب المهني، والإصلاح الديني، ومدارس الأحداث وتعليم اللغات، ومعاهد الموسيقي، وتشمل أنشطة الخدمات الصحية، أنشطة المستشفيات والمصحات الخاصة والخدمات الملحقة، مثل: التخدير والتحليل وأنشطة الممارسة الطبية وطب الأسنان، وتشمل الاستشارة الطبية، والاختصاصيون وأطباء الأسنان، وتتضمن كذلك الأنشطة الطبية الأخرى، مثل: العلاج الطبيعي والمعالجة عن طريق الوخز بالإبر ومخابر التحليل للعينات الطبية، وخدمات الإسعاف، وخدمات التصوير بالرنين والتصوير الطبقي المحوري، وأنشطة العيادات البيطرية الخاصة، ومزاولة الطب البيطري سواء في العيادات الخاصة أو المزارع.

4- أنشطة الخدمات المنزلية المتمثلة في خدم المنازل ومربيات الأطفال والطباخين ورعاية حدائق المنازل وسائقي السيارات الخاصة والمعلمين الخصوصيين، ولم يتمّ إدراج هذه الأنشطة ضمن تقديرات الناتج المحلي، نتيجة لعدم وجود أية بيانات عنها، بالإضافة لذلك لم يتمّ إدراج الأنشطة التي تقوم بها الأسر أو الإفراد بصورة غير رسمية، أو دون حصولهم على رخصة للعمل، وهو ما يسمى بالقطاع غير المنظّم، لأنه لم يكن بالإمكان الحصول على أية بيانات عن هذه الأنشطة.

ولتقدير قيمة الإنتاج الإجمالي (المخرجات) والاستهلاك الوسيط فإنه كان لابد من توفر بيانات مالية مباشرة، أو على الأقل مؤشرات كمّية وسعرية تدل على قيمة الإيرادات والنفقات التشغيلية للمنشآت العاملة في كل نشاط من أنشطة الخدمات المذكورة سابقاً، ويتمّ في العادة الحصول على هذه البيانات من خلال مسوح ميدانية تُنفّذ على عينة من المنشآت في كل نشاط، بحيث تجمع

بيانات تفصيلية عن الإيرادات، وتفصيل للنفقات التشغيلية إلى نفقات وسيطة، وتعويضات عاملين وعليه فإنه في العادة يتمّ التنسيق مع الجهة التي تنفذ هذه المسوح، وهي مصلحة الاحصاء والتعداد، من أجل تصميم استمارة المسح بما يخدم متطلبات تركيب الحسابات القومية، وتمثل وزارة الصحة والتعليم أهم مصادر الإطار العام للعينة في أنشطة التعليم والصحة، لكونهما الجهتين المخولتين لمنح تراخيص مزاولة هذه الأنشطة.

واستناداً إلى ما سبق فقد استند مسح الخدمات الذي نُفذ في عام 2007 و2009 و2012 إلى استمارة تمّ إعدادها بالتعاون ما بين إدارة الحسابات القومية والهيئة العامة للمعلومات (مصلحة الإحصاء والتعداد حالياً)، حيث صُمّمت هذه الاستمارة لجمع بيانات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية، غير أن البيانات أظهرت اختلافات كبيرة خلال هذه الفترة، ما أدى الى اللجوء إلي طرائق بديلة تمثلت في تقديرات الإنفاق على هذه الانشطة من واقع مسح دخل ونفقات الأسر لعامي 2003 و2008، أما إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة فتحتاج إلى توفر بيانات عن الأرقام القياسية لأسعار الخدمات حسب النشاط الإقتصادي، والتي يمكن الحصول عليها من بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وأما الأرقام القياسية لأسعار خدمات رجال الإعمال فإنها بحاجة إلى إجراء مسح خاص لجمع بيانات الأسعار عنها.

أما بالنسبة للأنشطة الخدمية الأخرى فإنه تمّ الاستناد إلى بيانات تعداد المنشآت 2006 لتوفير تقديرات عن أعداد العاملين والمنشئات العاملة في هذه الأنشطة، فقد قُدّرت أعداد المنشآت استناداً إلى البيانات المتعلقة بتاريخ بدء الإنتاج التي وفّرها تعداد المنشآت، في حين قُدّر عدد العاملين على افتراض ثبات متوسط عدد العاملين للمنشأة الواحدة خلال الفترة، حيث احتُسِب هذا المتوسط لعام 2006 وطُبق هذا المتوسط على باقي السنوات لاحتساب أعداد العاملين في كل سنة، من خلال ضرب متوسط أعداد العاملين في سنة 2006 لكل نشاط خدمي بمجموع المنشآت المقدر في هذا النشاط، على افتراض أن متوسط أعداد العاملين في المنشاة الواحدة لا يتغير من سنة إلى أخرى، وبمعنى آخر تمّ تقدير الإنتاج بالأسعار الجارية على افتراض أن الطلب المحلي على الخدمات المقدمة يساوي الإنتاج المحلي، فقد تمّ الاعتماد على البيانات المتعلقة بتقديرات الإنفاق الاستهلاكي للفترة 2003 - 2008 من أجل إعداد التقديرات الخاصة بأنشطة التعليم والصحة والأنشطة الترفيهية وأنشطة الحلاقة وتصفيف الشعر والغسيل والتنظيف، حيث تبين أن معظم المنشآت العاملة في أنشطة الخدمات الأخرى هي منشآت صغيرة ، وقد تمّ إعداد التقديرات لها اعتماداً على تقديرات الإنتاجية التي احتسبت للأنشطة المذكورة في الفقرة السابقة على افتراض أن إنتاجية العامل في المنشآت الصغيرة لا تختلف كثيراً من نشاط إلى آخر.

ولإعداد التقديرات بالأسعار الثابتة فإنه تمّ حساب الإنتاج بالأسعار الثابتة عن طريق تخفيض قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، والتي تمّ تقديرها كما هو مذكور في الفقرة السابقة بالأرقام القياسية لأسعار الخدمات والتي تمّ الحصول عليها من بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي تنشرها مصلحة الاحصاء والتعداد بعد تعديل سنة الأساس لعام 2013.

ولتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط في هذه الأنشطة الخدمية تمّ الاعتماد على بيانات نسب المدخلات من الإنتاج في نشرات سابقة، واحتسب الاستهلاك الوسيط من خلال ضرب نسبة المدخلات إلى الإنتاج في قيمة الإنتاج الكلي لكل نشاط اقتصادي بالأسعار الجارية في مختلف السنوات، أما قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة فقد احتسبت بطريقة الاستقراء، وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الوسيط لسنة 2013 بقيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في كل سنة، مقسومة على قيمة الإنتاج لسنة الأساس 2013، وقد تمّ تقدير التعويضات عن طريق استخدام نسب تعويضات العاملين إلى الإنتاج، وهي نسبة تمّ الحصول عليها من النشرات السابقة، وذلك بضرب هذه النسبة في قيمة الإنتاج الكلي بالأسعار الجارية لكل نشاط اقتصادي في مختلف السنوات، وذلك للحصول على تعويضات العاملين بالأسعار الجارية، كما تمّ استخراج قيمة تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة بطريقة الاستقراء.

ويجب التنويه هنا أنه لا يمكن استخدام بيانات المسوح المنفَّذة خلال الفترة السابقة إلا بعد تحليل البيانات وتقييم جودتها وشُموليتها، حيث تبيَّن أنَّ هناك تضارب في البيانات التي تم نشرها، لذا تم اللجوء إلى أساليب وطرائق أخرى عند تقدير قيمة الإنتاج لعدد من الأنشطة بشكل كلي أو جزئي.

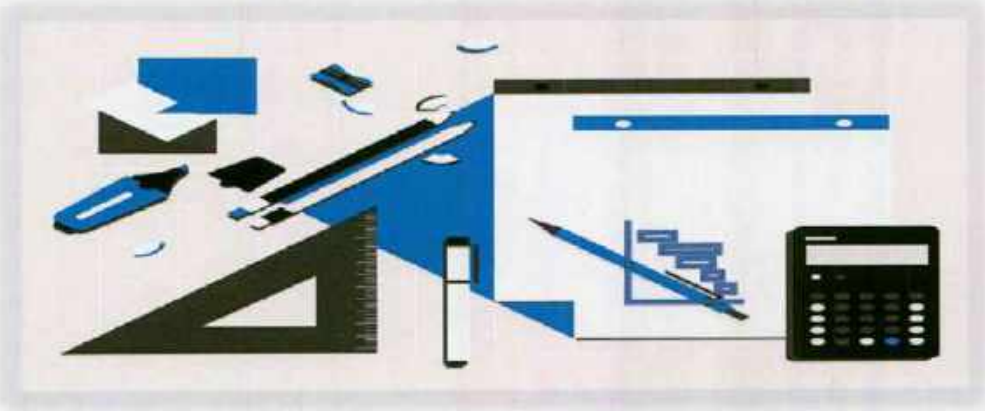

ملحق
تقديرات الناتج المحلي
الإجمالي
2021-2020

تطورات الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

القيمة بالمليون دينار

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية	99,496	112,250	104,181	69,931	193,295
الناتج النفطي	27,699	43,738	38,651	5,584	119,101
الناتج غير النفطي	71,797	68,512	65,530	64,347	74,194
معدلات النمو %					
الناتج المحلي الاجمالي	33.28	12.82	(7.19)	(32.88)	176.41
الناتج النفطي	153.95	57.90	(11.63)	(85.55)	2032.92
الناتج غير النفطي	12.63	(4.58)	(4.35)	(1.80)	15.3

تعكس بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية التغيرات السعرية والكمية في مختلف الأنشطة الإقتصادية (السلعية والخدمية) داخل الإقتصاد الوطني، وتُظهر التقديرات أن هناك تذبذبا في أداء الإقتصاد خاصةً في الناتج النفطي، نتيجة للظروف التي مرّ بها هذا النشاط، كما أن تأثير تغيير سعر صرف الدنيار يظهر بوضوح في ارتفاع قيمة الناتج بالأسعار الجارية والثابتة في الإقتصاد الوطني خلال العام 2021 وقد أُعدت التقديرات في هذه السنة على أساس معدل إنتاج يومي في حدود 1.1 مليون برميل في اليوم، أما السنوات

2018-2017 فقد تمّ الانتهاء من إعدادها بإدارة الحسابات القومية وهي سنة 2019 فهي تقديرات شبه نهائية وسنتي 2020-2021 فهي تقديرات أولية.

أما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (أساس 2013) فقد تمّ إعداد التقديرات بالاعتماد على البيانات المتوفرة للادارة عن حجم الإنفاق في مشروع قانون الميزانية العامة (2021) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والبيانات عن أسعار النفط الخام والايرادات وحجم التجارة الخارجية بالإضافة للارقام القياسة لأسعار المستهلك والتي تمّ استخدامها كمخفضات ضمنية للناتج غير النفطي (لسنتي 2020 و2021) بعد أعداد التقديرات بالاسعار الجارية، ومن المتوقع أن يبلغ التضخم مستويات مرتفعة نسبياً خلال العام 2021، نتيجة لزيادة حجم الإنفاق العام في مختلف بنود الميزانية والتحويلات الحكومية للأسر (منحة الزوجة والأبناء)، وقد يتجاوز التضخم 5% في الأنشطة غير النفطية.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

القيمة بالمليون دينار — 100=2013

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	80,893	103,938	112,443	99,113	69,590	89,663
الناتج النفطي	27,894	52,330	63,487	56,559	36,989	53,647
الناتج غير النفطي	52,999	51,608	48,956	42,554	32,601	36,017
معدلات النمو %						
الناتج المحلي الاجمالي	(2.7)	28.5	8.2	(11.9)	(29.8)	28.8
الناتج النفطي	(7.5)	87.6	21.3	(10.9)	(34.6)	45.0
الناتج غير النفطي	0.002	(2.6)	(5.1)	(13.1)	(23.4)	10.5

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي وما يرتبط به من مؤشرات من أهم المؤشرات التي تُظهِر الحالة الإقتصادية في أي إقتصاد، وقد أختلفت أراء الإقتصاديين حول طبيعة العلاقة وأهميتها بين التدخل الحكومي من خلال الإنفاق العام وبين الأداء الإقتصادي، غير أنه وبشكل عام يعد تدخل الدولة مقبولاً عندما يكون مصحوباً بخطة واضحة لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد، أو لأي أسباب ترتبط بمحاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة، أو بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى في الإقتصاد، وخاصة في الفترات التي يمرّ بها الإقتصاد بفترات ركود بهدف تحفيز الأنشطة الإقتصادية على الإنتاج والنمو.

ويَظهر أثر الإنفاق في جوانب متعددة أهمها الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لهذا الأثر، فمن خلال القيمة المضافة وبشكل مباشرفي الخدمات الحكومية الكلية، التي تشمل الخدمات الجماعية، كالأمن، والتعليم والصحة، والدفاع، وباقي الخدمات الحكومية للإدارة العامة.

وتُظهِر البيانات أن النمو في هذا النشاط (الخدمات الحكومية الكلية) زاد بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقد ارتفعت القيمة المضافة من خلال الزيادة في عدد العاملين، والزيادات في بند الأجور والمرتبات أو ما يعرف بتعويضات العاملين وفق مفهوم الحسابات القومية، وارتفاع الإنفاق في الباب الثاني من الميزانية العامة (النفقات التشغيلية)، وهو ما يعرف بالاستهلاك الوسيط وفق مفهوم الحسابات القومية، ولكون القيمة المضافة في هذا النشاط تُحسب من خلال التكاليف بعد احتساب استهلاك الاصول الثابتة (تعويضات العاملين+ استهلاك الاصول الثابتة)، على اعتبار أن فائض التشغيل يساوي صفرلكون الحكومة لا تهدف للربح من الخدمات التي تقدمها للمجتمع ككل، ويكون لهذا البند تأثير واضح أيضاً من خلال تحفيز الطلب والاستهلاك الخاص المرتبط بالأسر من خلال بند المرتبات، لكونه يمثل أحد جوانب الدخل للأسر بالإضافة إلى التحويلات الجارية كمنحة الزوجة والأبناء، أو صندوق دعم الزواج، أو غيرها من التحويلات الجارية كصندوق التضامن، وهي تُعدُّ من أهم محفزات النمو في الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة بسبب الأوضاع السائدة والجائحة المرتبطة بفايرس كورونا..

أما التأثير الأخر فيكون من خلال الإنفاق الاستثماري (الباب الثالث)، وكل الإنفاق الاستثماري المدرج ضمن أبواب الميزانية الأخرى (الباب الثاني ، وميزانية الطواري)، ويجب ملاحظة أن الإنفاق الاستثماري لا يظهر أثره مباشرة في النمو الإقتصادي للانشطة الإنتاجية، لكون عملية الاستثمار مرتبطة بالأصول الرأسمالية التي يتمّ تكوينها، وهي في هذه الحالة تأخذ سنة أو أكثر، وتُعرف بفترة تفريخ الإستثمار كمشروعات الكهرباء والمياه والنفط والغاز والبنية الأساسية واستصلاح الأرضي والصناعة. وقد يظهر تأثير الإنفاق الاستثماري بشكل أوضح في أنشطة الخدمات، مثل: الأنشطة التجارية والعقارية، والأنشطة الإيجارية والوساطة المالية، وغيرها من الأنشطة، ولكن بشكل أقل وضوحاً.

الإنفاق الاستثماري الإجمالي:

يقصد بالإنفاق الاستثماري المال الذى تقوم بإنفاقه الحكومة والهيئات الإقتصادية العامة والشركات العامة ، وشركات القطاع الخاص، بهدف تحقيق النفع العام، وتتوزّع تلك الاستثمارات على الأنشطة الإقتصادية المختلفة في الدولة، ومن أهمها: الصناعات التحويلية، والنفط والغاز الطبيعي ، وخدمات البنية الأساسية ، والنقل والتخزين ، والخدمات الاجتماعية ، والزراعة ، والسياحة ، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.

ويمثل الإنفاق الاستثماري (العام والخاص) أحد أهم جوانب الإنفاق الكلي، لذا يُعدُّ استقرار وتطور هذا الإنفاق من العناصر الهامة للرفع من معدلات النمو الإقتصادي، فقد بلغت نسبته في الإقتصاد الوطني كنسبة للناتج المحلي الاجمالي حوالي 21.5% في عام 2020، بقيمة إجمالية بلغت 17.7 مليار دينار وحوالي 13.2% في عام 2021 بقيمة إجمالية بلغت 22.6 مليار دينار، ويرجع التراجع النسبي في أغلبه إلى المشاكل التي تعرض لها نشاط النفط في عام 2020، وتعديلات سعر الصرف في 2021 وانعكسات ذلك على الأنشطة النفطية، وأنشطة التكرير وما يرتبط بذلك من زيادة في قيمة الدعم الاسمي المحتسب في الإقتصاد الوطني.

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:

هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، حيث يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل: مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن، أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، ويقتصر على الإنفاق

على الخدمات العامة والتي يستفيد منها المجتمع ككل، كما يؤدي استخدام هذا النوع من الإنفاق للمساعدة في التنمية الإقتصاد ية وتحقيق الاستقرار الإقتصاد ي، وفي الحدّ من التفاوت الحاد بين الدخول.

ويُظهر الرسم البياني التالي أن حجم الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص، خلال الفترة أن حجم الإنفاق العام خلال الثلاث سنوات الأخيرة يفوق حجم الإنفاق الخاص (الأسر) وقد يكون لهذا آثار سلبية على المدى الطويل، لكونه يعكس منافسة القطاع العام للقطاع الخاص من خلال حجم الإنفاق العام، وتضخم الجهاز الإداري،

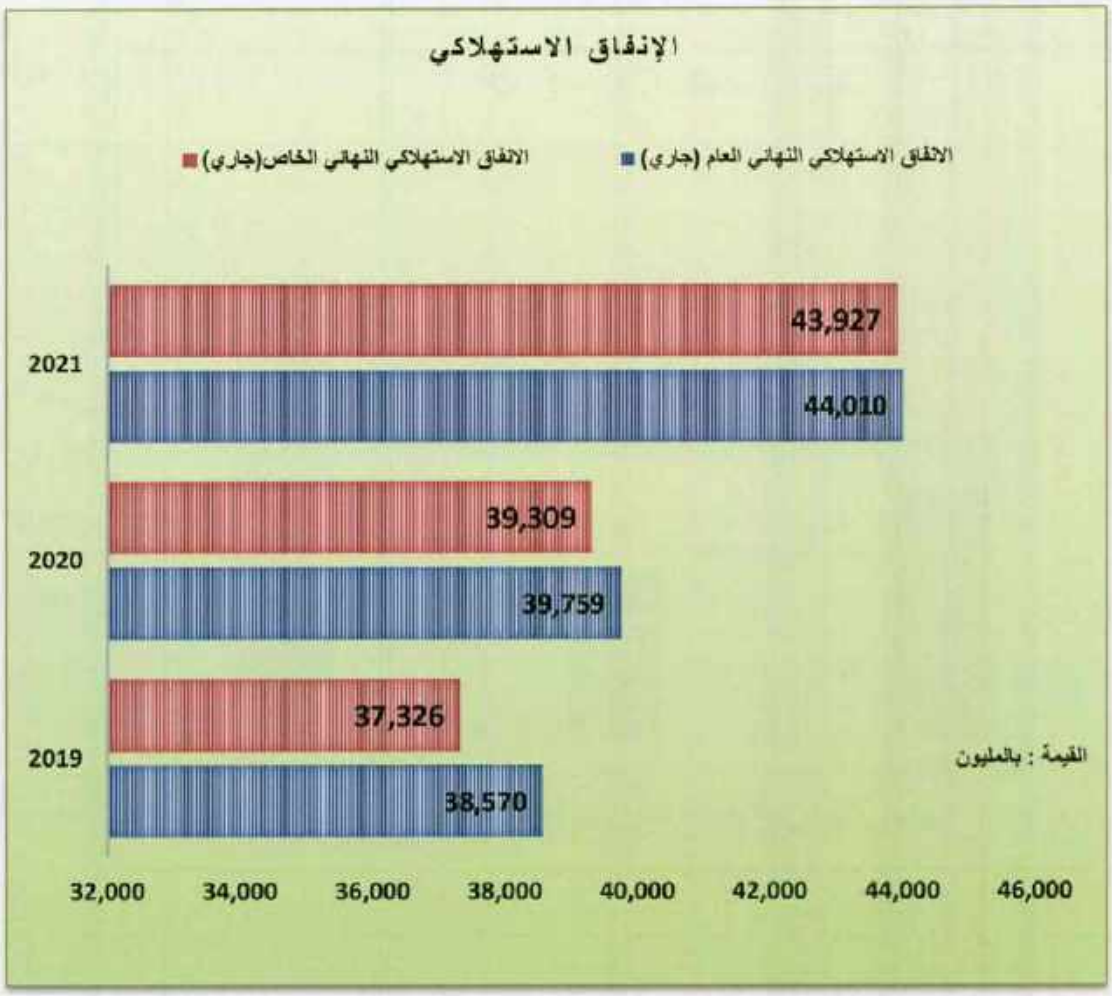

وانخفاض الايرادات غير النفطية، وتدني قيمة الصادرات غير النفطية والفساد، وغير ذلك، وتأثيرات ذلك على الادخار والاستثمار العام والخاص، كما أن التغيرات الموجبة (الإنخفاض في نسب المساهمة) ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط الخام، التي أدّت إلى حدوث نمو كبير في قيمة الصادرات خلال فترات مختلفة، الأمر الذي لم يرافقه نمواً مماثلاً في باقي البنود المكونة للانفاق.

في حين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي مقاسةً على الناتج، قد زادت بشكل كبير في عام 2019 لتبلغ حوالي 72.9%، كنتيجة لتدني قيمة الصادرات في الأنشطة الاستخراجية، فيما بلغت حوالي 111.9% في عام 2020، وهي نسب كبيرة جداً تجاوزة قيمة الناتج المحلي، وهي انعكاس للمشاكل المتراكمة التي يعاني منها الإقتصاد، كضعف إنتاجية الإقتصاد، والتضخم، ويعود السبب الرئيسي في ظهور هذه الفجوة لتراجع الإنتاج في الأنشطة النفطية كماً وسعراً، فيما تراجعت هذه النسبة إلى حوالي 44.8% في عام 2021 بسبب التأثير المباشر لتغيير سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية.

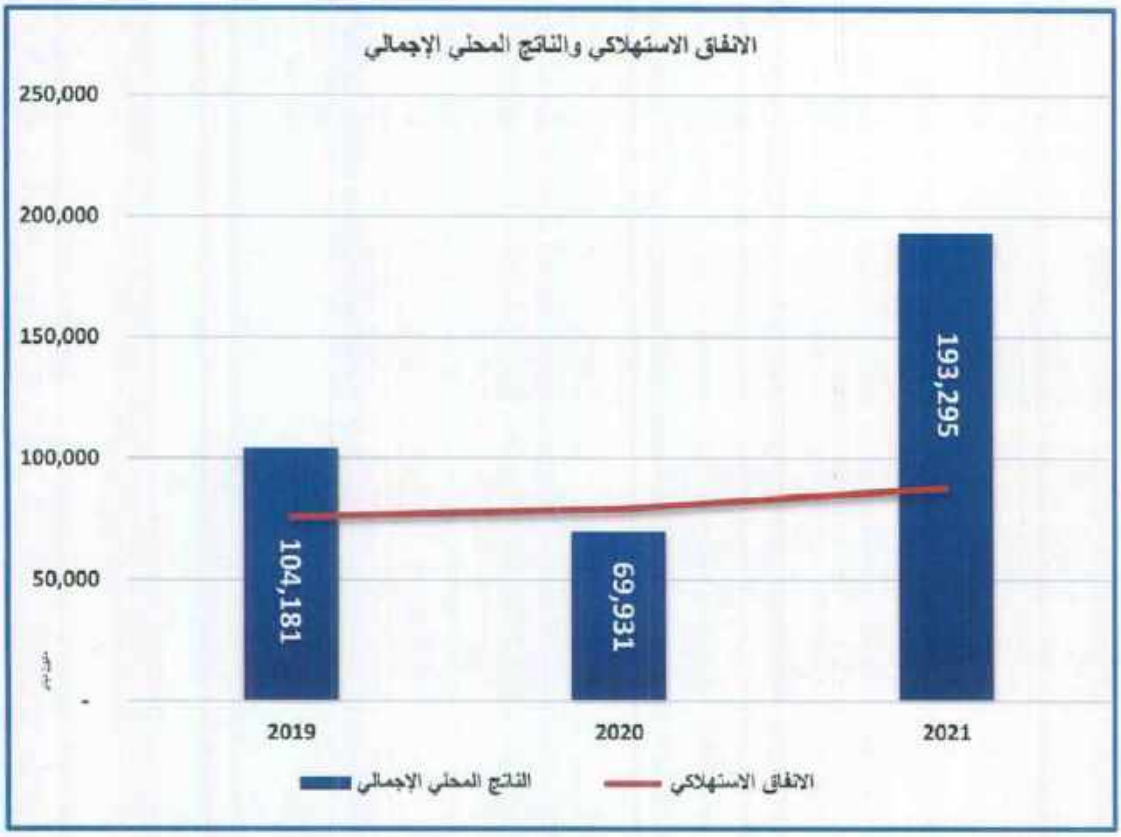

ولو استبعدنا ما حدث في الأنشطة النفطية من مشاكل في السنوات الأخيرة، فإن الأمر لن يختلف كثيراً عمّ هو عليه الآن، فواقع الإقتصاد الوطني يعكس مشاكل متراكمة ومركبة، لكونه يعتمد على سلعة واحدة مصدرا للعملات الأجنبية، والتي منها يُموّل وارداته، وهذا يُظهر خللاً في هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني وعجزاً في الإقتصاد الوطني عن تلبية متطلباته، الأمر الذي يقود الى الاستيراد لتوفير هذه المتطلبات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء، والعجز عن توفير حاجاته من الغذاء، واستيراد الأدوية والآلات والتجهيزات وغيرها، يكشف عن ضعف الأنشطة الصناعية عن تلبية هذه الحاجات، أو على الأقل الجزء الأكبر منها، وهنا يكون الإقتصاد معرض للتقلبات والأزمات الإقتصادية، وفي ظل غياب خطة طويلة الأمد يصار فيها لتغيير هيكل الإقتصاد

وتنويعه، سيظل الإقتصاد الوطني يعاني من الركود والتضخم والأزمات التي يكون لها الأثر السلبي في جانبي الناتج فمن جهة يؤدي التضخم إلى رفع تكاليف المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج ومن جهة أخرى يؤثر على جانب الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، من خلال معدلات الطلب، وأثر ذلك على معدلات النمو والتشغيل، وما يرتبط بذلك من إشكاليات أمنية وإجتماعية.